جـــامعــــة الأزهـــــر – غـــــزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كـلية الآداب والعلــــوم الإنسانيـــة

ماجستير دراسات الشرق الأوســط



تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية : ٢٠٠٧ – ٢٠١٢

Development of Turkish – Syrian Political Relations within the cument regional and International changes: ٢٠٠٧ _ ٢٠١٢

إعداد الباحث

محمود خليل يوسف القدرة

إشراف

د : عصام كامل مخيمر

أستاذ مساعد بقسم التاريخ

جامعة الأزهر – غزة

د: عبد الناصر محمد سرور

أستاذ مشارك في العلاقات الدولية

جامعة الأقصى – غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر بغزة

1434هـ – 2013 م



جـــــامعة الأزهـــــــر – غــــــــزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كـلية الآداب والعلـــوم الإنسانيـــــة

ماجستير دراســات الشرق الأوســـــط

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجمعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/**محمود خليل يوسف القدرة**، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، وعنوانها:

تطور العلاقات السياسية التركية–السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: ٢٠٠٧ – ٢٠١٢

والمكونة من السادة:

١-	د. عصام كامل مخيمر	مشرفاً ورئيساً
٢-	د. عبد الناصر محمد سرور	مشرفاً
٣-	د. أيمن عبد العزيز شاهين	مناقشاً داخلياً
٤-	د. خالد رجب شعبان	مناقشاً خارجياً

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس ٢٠١٣/٧/٢٥م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/**محمود خليل يوسف القدرة،** درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص دراسات الشرق الأوسط.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم:

١- د. عصام كامل مخيمر ....

٢- د. عبد الناصر محمد سرور ....

٣- د. أيمن عبد العزيز شاهين ....

٤- د. خالد رجب شعبان ....

الإهداء

إلــى والدي ووالدتي حفظهما الله وأطال في عمرهمـا

إلــى إخوتـــي وأخواتـــي وأبنائهـــم جميعـــــاً

إلــى أساتذتي في قسم التاريخ بجامعة الأزهر- غزة

إلى روح أستاذي الدكتور موسى حلس " رحمه اللـه "

إلــى أرواح شهدائنا الأبرار الأكرم منا جميعـــاً

إلــى كافـــة الأســرى فـي سجـــون الاحـتلال

إلــى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع

ستبقون جميعاً في القلب ما دمت حياً

شكر وعرفان :

يقول اللّه سبحانه تعالي " لئن شكرتم لأزيدنكم "

صدق اللّه العظيم سورة إبراهيم "آية ٧ "

بعد الشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى علي ما أنعمه عليَ من فضله وكرمه ما مكنني من إنجاز أطروحتي، أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لجامعتي جامعة الأزهر، وعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وبرنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط لما بذلوه ويبذلوه من عطاء دائم لخدمة العلم والبحث العلمي.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لجميع أساتذتي بقسم التاريخ والعلوم السياسية الذين ظلوا معي طوال فترة دراستي للبكالوريوس والماجستير يقدمون نصائحهم لي آباءً وأساتذة حتى وصلت لما أنا عليه الآن.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لكل من:

الدكتور / عصام كامل مخيمر (مشرفاً داخلياً) جامعة الأزهر – غزة

الدكتور / عبد الناصر محمد سرور (مشرفاً خارجياً) جامعة الأقصى – غزة

وذلك علي قبولهما الإشراف علي رسالتي والذي أعتبره وساماً علي صدري ما حييت.

كما أتقدم بجزيل العرفان والشكر إلى:

الدكتور / أيمن عبد العزيز شاهين (مناقشاً داخلياً) جامعة الأزهر – غزة

الدكتور / خالد رجب شعبان (مناقشاً خارجياً) مركز التخطيط الفلسطيني– غزة

وذلك لقبولهما التكرم بمناقشة أطروحتي.

كما وأعبر عن شكري وتقديري لعائلتي الكريمة التي أحاطتني بالرعاية والاهتمام والدعم الكبير لإنجاز هذه الأطروحة، سائلاً الله العلي القدير أن يعينني علي رد بعضاً من هذا الجميل.

ملخص الرسالة باللغة العربية

تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية

٢٠٠٧ – ٢٠١٢

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا خلال فترته الثانية التي بدأت في العام ٢٠٠٧، وهي الفترة التي جمعت تناقضات في العلاقات بين البلدين، حيث كانت في بداية فترة الدراسة علاقات إيجابية، بيد أنها بدأت في التراجع والتحول السلبي مع بداية الأحداث الداخلية في سوريا مطلع العام ٢٠١١، وما زالت تزداد سوءاً بين الطرفين وبدرجة حادة جداً.

ولقد جاءت الدراسة في خمسة فصول رئيسة بالإضافة إلى الفصل التمهيدي والاستنتاجات والتوصيات ، تناول الفصل الأول، المحددات الداخلية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدين ، وتناول الفصل الثاني، المحددات الإقليمية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدين، بينما ركَز الفصل الثالث علي المحددات الدولية وأثرها علي العلاقات الثنائية بين البلدين، أما الفصل الرابع فقد تطرق إلي تطور العلاقات السياسية بين البلدين من خلال عدة مراحل تاريخية بدأت باتفاق " أضنة " الأمني عام ١٩٩٨، وانتهت مع نهاية عام ٢٠١٢، وأخيراً تناول الفصل الخامس استشراف مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين وما يمكن أن تؤول إليه مستقبلاً.

هذا وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم ل " كابلن " الذي يقوم بتحليل العلاقات بين الدول من خلال تحليل أنظمتها ومن ثم التفسير واستخلاص النتائج، وأيضاً تم الاستعانة بمنهج المصلحة المتبادلة الذي يوضح دوافع تركيا لتغيير سياستها في سوريا طبقاً لما تراه يخدم مصالحها، كما تم الاستعانة بمنهج صنع القرار السياسي الذي يهتم بتحليل العوامل و المؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية لكل من تركيا وسوريا، حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار، العوامل المؤثرة في صنع القرار، ودوافع صنع القرار، وفي النهاية تمت الاستعانة بنظرية الدور والمكانة في تفسير طبيعة العلاقة بين البلدين.

وخلصت الدراسة إلي أن، تركيا تسعي للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية، من خلال تأييد المعارضة السورية ضد النظام القائم، بغية تأكيد دورها ومكانتها في رسم معالم المنطقة في مرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد.

Abstract

Development of Turkish – Syrian Political Relations within the cument regional and International changes ٢٠٠٧ _ ٢٠١٢

This study sheds light on the political relations between Turkey and Syria , within the period of Turkish Justice and development Faction when they assumed office for the second time in ٢٠٠٧ . That period which exhibited contradiching relations between the two countries .

At the beginning , they both enjoyed positive relations , however , such a relation has started to take a negative turn early of ٢٠١١ , and it is getting worse .

Moreover , this study includes five main chapters , besides the introductory chapter , results and recommendations .

The first chapter handles the internal factors that control the relaton of the two countries , where as the second chapter discusses the regional factors than control such political relations between the two countries .

As for the third chapters , it describes the international factors and their impact on both countries . Now the forth chapter focuses on the development of political relation between the two countries , within three historical periods or phases, starting with the security agreement in ١٩٩٨ till the end of ٢٠١٢ . Last but not least , the future of such political relations between the two countries is the main focus in chapter five .

It is worth mentioning that this study was conducted based on system aproach of " Caplin " , which can analyze relations among countries throughout analyzing their systems , then giving explanations , and eventually come up with results .The study also used, common interest approach to explain why Turkey has changed its policy in syria , which includes what turkey perceves to serve its interest . In addition to the approach of political decision making that entails the analysis of

factors and effects surrounding the external political decision makers of both Turkey and Syria .

Of course all of that along with taking into consideration the stages of decision – making , the factors that affect the decision – making , reasons of decision – making and eventually the theory of the role and position of both countries in explaning nature of the relation between them .

The study comes to the conclusion that Turkey seeks to play a regional role in the region throughout the Syrian gate , by siding with the opposing Syrian party of current regime

, in order to affirm its role and position in determining the futures of the area , after president Bashar El Asad,s regime comes to an end .

الصفحة	فهرس المحتويات
ج	الإهداء
د	شكر وعرفان
هـ	ملخص الرسالة باللغة العربية
و	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية
٢	**الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة**
٢٣	**الفصل الأول : المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدين**
٢٣	المبحث الأول : متغيرات البيئة الداخلية التركية
٤٥	المبحث الثاني : متغيرات البيئة الداخلية السورية
٦١	**الفصل الثاني: المتغيرات الإقليمية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدين**
٦١	المبحث الأول : دور تركيا الإقليمي
٦٧	المبحث الثاني : التنافس التركي الإيراني
٧١	المبحث الثالث : العلاقات التركية – الإسرائيلية
٧٦	المبحث الرابع : المستجدات السياسية العربية (الثورات العربية)
٨١	المبحث الخامس : واقع النظام العربي

الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة

أولاً : مقدمة

ثانياً : مشكلة الدراسة

ثالثاً : تساؤلات الدراسة

رابعاً : فرضيات الدراسة

خامساً : أهمية الدراسة

سادساً : أهداف الدراسة

سابعاً : منهج الدراسة

ثامناً : حدود الدراسة

تاسعاً : الدراسات السابقة

عاشراً : التعقيب علي الدراسات السابقة

الحادي عشر : تقسيم الدراسة

الفصل التمهيدي : الإطار العام للدراسة

أولاً : المقدمـــة :

شكَلت العلاقات التركية السورية واحدة من الظواهر الإشكالية في السياستين الإقليمية والدولية، وهى ظاهرة تاريخية وتطورية، حيث تقدم نموذج للعلاقات الدولية بين دولتين متجاورتين تحكمهما عوامل كثيرة تتراوح ما بين التعاون والتحالف تارةً والصراع والعداء تارةً أخرى، لكنها كانت تسير بإيقاع متفاوت من حيث سرعتها وبطئها، وكذلك من حيث انفراجها وتقاربها، ففي بعض الأحيان وصلت هذه العلاقات ذروتها في التصارع حتى اقتربت إلي حافة الحرب، ثم تغيرت هذه العلاقات مرة أخري لتصل إلي التقارب، مما ساعد علي كشف إمكانات أخرى للسياسات، ورسم بدائل وخيارات عملية كان لها تداعيات كلية في التحول من الحرب إلي التعاون.

اتسمت العلاقات التركية السورية بالتوتر منذ سنوات ما قبل استقلال سوريا عام ١٩٤٦ حتى نهاية القرن العشرين، رغم أن لتركيا أطول حدود مشتركة مع سوريا، إضافة إلي الروابط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

وصل توتر العلاقات أحياناً بين البلدين إلي حشد القوات العسكرية التركية علي الحدود السورية مرتين: الأولي عام ١٩٥٧ بعد تأسيس حلف بغداد وانضمام سوريا إلي مصر في المواجهة والتصدي لسياسة الأحلاف، فكان هذا الحشد بمثابة إرهاب وتهديد تركي كبير لسوريا، حيث يرى البعض أن ذلك التهديد التركي سارع في قيام الوحدة السورية – المصرية تفادياً لأي غزو تركي محتمل لسوريا. أما المرة الثانية فكانت عام ١٩٩٨م وكان هدفها إلزام الحكومة السورية بطرد (عبد الله أوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني التركي وإغلاق مقراته العسكرية، وهذا ما تم فعلاً عندما عقدت معاهدة " أضنة " عام ١٩٩٨ والتي قام الرئيس السوري حافظ الأسد بموجبها بوقف التعاون مع حزب العمال الكردستاني، كما كان من ثمار هذه المعاهدة تراجع سوريا عن مطالبها التاريخية (بلواء الاسكندرون) نقطة الخلاف الدائمة بين الطرفين.

لكن عهد التقارب الجدي بين البلدين بدأ عام ٢٠٠٤ عندما دفعت العزلة التي فرضتها الدول العربية وفي طليعتها مصر علي النظام السوري، مما دفع سوريا – خاصة بعد اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق عام ٢٠٠٥ – إلي التقارب مع أنقرة للعب دور الوسيط بينها وبين الغرب، ومساعدتها علي عبور الحصار والعزلة الصعبة.

وبالتالي بدأت علاقات ثقة تتنامى تدريجياً حتى أصبحت أنقرة راعية المفاوضات السورية – الإسرائيلية، والمدافع الأكثر حماساً عن النظام السوري في وجه الولايات المتحدة والدول الغربية. ولم يتوقف التعاون التركي السوري في الميدان السياسي، لكنه سرعان ما انتقل إلي الميادين الاقتصادية والإستراتيجية وذلك بإنشاء " مجلس التعاون الاستراتيجي " في العام ٢٠٠٩، وفي العام نفسه أجرت الدولتان مناورات عسكرية مشتركة وغير مسبوقة اعتبرت مؤشراً علي التطور المضطرد في العلاقات والتعاون المشترك.

واستمرت العلاقات بين البلدين تتطور ايجابياً إلي أن بدأت المستجدات الراهنة في سوريا " الربيع العربي " في آذار / مارس عام ٢٠١١ حيث فر نحو ثلاثة آلاف سوري إلي الحدود التركية هرباً من العنف. ومن هنا بدأت العلاقات تتجه نحو التراجع، حيث أعلنت تركيا عن تعليق العلاقات والاتفاقات الموقعة بين الجانبين. ففي نيسان / ابريل عام ٢٠١٢ استدعت أنقرة الملحق العسكري السوري لديها بعد إطلاق القوات السورية النار علي سوريين داخل الحدود التركية مما أدى إلي مقتل شخصين.

وفي حزيران / يونيو عام ٢٠١٢ تأزم الموقف بين الجانبين بعد أن أسقطت سوريا طائرة عسكرية تركية بالقرب من الحدود بين الطرفين، وقد زعمت دمشق أن الطائرة اخترقت الأجواء السورية، وهو ما نفته أنقرة نفياً قاطعاً مؤكدة علي حقها في الرد في أي وقت.

وعلى أية حال فإن المرحلة المقبلة سوف تبرز تطورات ملحوظة في العلاقات بين البلدين، خاصة وأن تركيا وجدت مكانتها في ظل تعاظم حدة الأحداث السياسية في بعض الدول العربية وخاصة سوريا؛ لتحقيق أجنداتها الإقليمية في المنطقة العربية[١].

ثانياً : مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول التحول والتطور في العلاقات التركية – السورية، خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٢، حيث شهدت العلاقات تحولات جذرية جديرة بالبحث والدراسة. وعليه سيتم تحليل وفهم حالة التذبذب والتأرجح في مسيرة العلاقات الثنائية، فتارةً تتسم بالتباعد، وتارةً بالتقارب الشديد، وتارةً أخرى بالصدام، وذلك في سياق تحليل أثر متغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

---

[١] - **محمد قاياتي، العلاقات السورية–التركية بين التوافق والتوتر، شبكة الأخبار العربية ANN، للتفاصيل:**

http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=٤٨٢٢٨

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تدور الدراسة حول تساؤلاً رئيساً مفاده:

- ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في تطور العلاقات السياسية التركية – السورية خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٢؟

وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية هي:

١- ما المتغيرات التي تحكم العلاقة التركية السورية؟
٢- ما تأثير البيئة الداخلية والخارجية في تطور العلاقات السياسية بين البلدين؟
٣- كيف انعكس التراجع في دور سوريا على مستوى القضايا العربية في توجهها نحو تطوير علاقتها السياسية مع تركيا؟
٤- ما تداعيات التطورات الجارية في سوريا " الربيع العربي " علي العلاقات السياسية الثنائية؟
٥- ما مستقبل العلاقات التركية – السورية في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية الحالية؟

رابعاً : فرضيات الدراسة :

استندت الدراسة علي عدة فرضيتين هما:

١- أن الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية لكلا البلدين كان لها أثر واضح في تطور العلاقات بينهما– سلباً أو إيجاباً –.
٢- تطورت العلاقات التركية – السورية إيجاباً نظراً للتباعد في العلاقات التركية – الإسرائيلية.

خامساً : أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

١- تعتبر هذه الدراسة مدخلاً لتحليل التفاعلات الداخلية وتأثيرها في البيئتين، الإقليمية والدولية، وتمارسان أدواراً نشطة علي صلة بقضايا راهنة في النظام الدولي.

٢- إن دراسة العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا خاصة في فترة الدراسة يفيد صناع القرار السياسي والباحثين في هذا الشأن، ويفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية من خلال تسليطها الضوء على تحولات جديدة ومهمة بين البلدين.

٣- متابعة دور تركيا المتصاعد في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، الذي يعتبر صعود واضح للإسلام السياسي المعتدل الذي بدأ يظهر في المنطقة العربية والإسلامية.

٤- إن دراسة العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا في هذه الفترة الحساسة من تاريخ العلاقات بين الدولتين يعمل على إثراء المكتبة العربية، خاصة وأن فترة الدراسة هي حدث معاصر لم يكن للباحثين والمهتمين بهذا الشأن دراسات سابقة كثيرة عن هذه الفترة.

٥- إن الخوض في هذه الدراسة يهدف إلى زيادة المعرفة والاطلاع للباحث في هذا المجال من ناحية، ويعود بالفائدة للقارئ والمتابع لأحداث منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية بشكل خاص من ناحية أخرى.

سادساً : أهداف الدراسة:

تتبلور أهداف الدراسة على النحو التالي:

١- استعراض تطور العلاقات التركية – السورية سياسياً من ٢٠٠٧ – ٢٠١٢.

٢- إبراز دور المتغيرات الداخلية في تطور مسيرة هذه العلاقات سواء سلباً أو إيجاباً.

٣- توضيح دور المتغيرات الإقليمية في تطور العلاقات السياسية بين البلدين.

٤- تسليط الضوء علي أثر المتغيرات الدولية في تشكيل العلاقات بين الطرفين.

٥- التركيز علي الدور الذي تلعبه تركيا في الأحداث الجارية في سوريا. ومن ثم تحليل هذا الدور واستشراف مستقبله.

سابعاً : منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي عدة مناهج هي:

- **منهج تحليل النظم:**

- إن منهج تحليل النظم ل " كابلن " الذي يستند على تفسير طبيعة الأنظمة القائمة وتحليل النظم في العلاقات بين الدول، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات وهو يتعدى التحليل إلى تفسير البيانات واستخلاص النتائج منها.

- أيضاً يقوم منهج تحليل النظم بتحليل العلاقات الدولية بين الدول المختلفة، على مفهوم النظام وتطبيقه على العلاقات بين هذه الدول، ويسعى هذا المنهج إلى اكتشاف الأنماط المتكررة بشكل منتظم، للعلاقات بين الدول، وذلك حتى يمكن بناء تنظيم فكرى للمعلومات المتعلقة بظواهر العلاقات الدولية، فى إطار يمكن من التحليل والتنبؤ، ومن الواضح أن هدف هذا المنهج ينصرف إلى الكشف عن القواعد النظامية لتحرك وتطور النظام الدولي، وكيفية تأثير تلك القواعد على سياسات الدول الخارجية.

- ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج من خلال تفسير الطبيعة القائم عليها النظام في كل من سوريا وتركيا، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذه الأنظمة، ثم الكشف عن أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير على السياسات القائمة لهذه الأنظمة، ومدى الإرتباط والعلاقة التي توجد بين الأنظمة وبين المؤثرات والمتغيرات المختلفة.

- **منهج المصلحة (المنفعة) المتبادلة :**

- يساهم هذا المنهج في كشف دوافع الدول المختلفة في تغيير السياسات مع عالمها الخارجي طبقاً لما تراه يخدم مصلحتها ويزيد من فرص زيادة المنفعة أو المصلحة التي تنشدها هذه الدول. ويقوم هذا المنهج على عدة استراتيجيات مثل:

١- إستراتيجية التكامل: وهي تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملا للآخر في كل شيء.

٢- إستراتيجية تطوير التعاون الحالي: وتقوم هذه الإستراتيجية التفاوضية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض وتوثيق أوجه التعاون بينهما.

٣- إستراتيجية تعميق العلاقات القائمة: تقوم هذه الإستراتيجية على الوصول لمدى أكبر من التعاون بين طرفين أو أكثر تجمعهم مصلحة ما.

٤- إستراتيجية توسيع نطاق التعاون ليشمل مجالات أخرى عديدة: تعتمد هذه الإستراتيجية أساسا على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التفاوض من حيث التعاون القائم بينهما وتعدد وسائله وتعدد مراحله وفقاً للظروف والمتغيرات التي مرت بها هذه الدول، ووفقاً لقدرات وطاقات كل منهما في مختلف المجالات.

- وقد استخدمت الدراسة منهج المصلحة المتبادلة من خلال كشف دوافع كل من تركيا وسوريا في تغيير علاقتهما السياسية، وذلك على الرغم من القواعد المشتركة التي تجمع البلدين سواء على المستوى الديني أو التاريخي أو السياسي أو الاجتماعي، ولكن ستوضح الدراسة من خلال استخدام منهج المنفعة المتبادلة أن كلا الدولتين قد تقوم بتغيير سياستها تجاه الدولة الأخرى طبقاً لتغير الظروف الداخلية والخارجية، وطبقاً لما تراه يخدم مصلحتها ويجلب لها المنفعة.

- **نظرية الدور والمكانة:**

يرجع أصل وجذور نظرية الدور الإقليمي إلى فلسفة السياسة النازية التي ترى أن لكل دولة مركزية (مجالا حيويا) تلعب فيه دورا بحكم تاريخها وجغرافيتها، وأن لهذه الدولة أن تسيطر عليه بالغزو المسلح للأقاليم إن لم يكن بممارسة النفوذ السياسي، وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية.

وتبدو خطورة هذه النظرية في أن تعريف المجال الحيوي لقوة عظمي محددة يعتمد علي إدراك النخبة السياسية الحاكمة لحدود هذا المجال، وقد تؤدي الأطماع الاستعمارية إلي توسيع هذا المجال من خلال غزو أقطار مجاورة، وضمها إلي أراضي القوة العظمي.

وعلى الجانب الآخر ظهر على المسرح الجغرافي – مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية– مفهوم جديد للمجال الحيوي وهو "الحدود الشفافة"، التي يقصد بها الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة. أو ما يسميه تايلور– أشهر باحثي الجغرافيا السياسية في العقدين الأخيرين– بـ"جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية. وهذا المفهوم يسمح بأن يصبح العالم كله "المجال الحيوي" للولايات المتحدة، بعدما عاشت الأخيرة حتى الحرب العالمية الثانية في عزلة اختارتها لنفسها.

وقد اعتمدت الدراسة علي " نظرية الدور والمكانة "، في تفسير العلاقة بين الدولتين المتجاورتين، حيث تساهم هذه النظرية في فهم وتحليل دوافع الدور التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وبحثه عن دور إقليمي فاعل. حيث أن الدراسة ستعمل على إثبات أن تركيا تتطلع إلى التوسع من خلال – الحدود الشفافة – في محيطها العربي دون اللجوء إلى التوسع العسكري، وذلك لممارسة دورها السياسي التي كادت أن تفقده ببروز قوى جديدة في المنطقة، وهي بالتالي تعمل على استعادة بعض مما فقدته من إرثها القديم.

ثامناً : حدود الدراسة:

١ – **الحدود الزمانية** / تبدأ الدراسة من حيث الفترة الزمنية عام ٢٠٠٧ وهي الفترة التي تولى فيها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ولايته الثانية، وهي فترة زمنية هامة في تاريخ العلاقات التركية – السورية، وخلالها برز إطار التعاون السياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

وتنتهي الدراسة عام ٢٠١٢، وخلال هذا العام تراجعت فيه العلاقات بوتيرة متسارعة جداً، للحد الذي أصبحت فيه العلاقة " صفرية " بمعنى آخر، حدوث انقلاب حاد جداً في مسيرة هذه العلاقات.

٢– **الحدود المكانية** / حدود الدراسة المكانية هي " تركيا، سوريا " ضمن إطار منطقة الشرق الأوسط.

تاسعاً : الدراسات السابقة :

استندت الدراسة علي بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ومن أبرزها:

١- **دراسة فيليب روبنس (١٩٩٣م)**، وهي بعنوان " تركيا والشرق الأوسط "، صدرت عن دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، حيث تناولت الدراسة في بدايتها أحداثاً معينة في الشرق الأوسط أثرت علي سياسة تركيا الداخلية ومجتمعها، وقد تناول الباحث أهم المبادئ الأساسية التي سارت عليها تركيا في سياستها الخارجية قبل فترة حكم حزب العدالة والتنمية خاصة أزمة الخليج العربي، ثم انتقل لعدة قضايا تهم الشرق الأوسط مثل قضية الأكراد وما لها من تداعيات خطيرة على مستقبل عدة دول مثل سوريا وتركيا والعراق، ثم انتقل لقضية دور الإعلام في السياسة خاصة مع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي بدوره أثر على خطى وسائل الإعلام المختلفة، أيضاً وضَح الكاتب من

خلال دراسته خطر الإسلام السياسي على الشعوب، حيث أن الإسلاميين من خلال خوضهم غمار السياسة سينتشر التطرف والعنف، وفي الفصل الذي يليه تطرق الكاتب إلى العلاقات التركية سواء إيجابياً أو سلبياً مع جيرانها في المحيط العربي، حيث وضح الوضع الإقليمي لتركيا ومدى تقبل دول الجوار لها للعب دور إقليمي في المنطقة على حساب قوى أخرى باتت تشكل خطراً على الدول العربي، ثم تحدث الكاتب عن بعضاً من جوانب العلاقات التركية مع بعض الدول العربية مثل سوريا وإيران والعراق من مختلف الجوانب، ومستقبل هذه العلاقة. ثم وضَح الكاتب موقف تركيا من أزمة الخليج والسياسة التي اتبعتها في هذه المنطقة للتخفيف من حدة التوترات والنزاعات، ثم تطرق لدور تركيا في الصراع العربي الإسرائيلي، والسياسة المائية لتركيا، حيث بين مدى تطور مشكلة الصراع على مياه الفرات وما له من أهمية خاصة لعدة دول، ثم انتقل إلى المخاوف التي تنتاب سوريا والعراق من تناقص المياه بسبب عدة مشاريع تركية مثل خط أنابيب السلام التي قامت به تركيا، وعلاقة تركيا باقتصاد الشرق الأوسط، وقد أرجع الباحث أن التراوح الذي عايشته وتعيشه تركيا بين الإسلام والعلمانية، لا يسمح لها أن تسير بعيدا في أي اتجاه منهما علي حساب الآخر، وأنها تتأرجح بين إطارين: أحدهما الأمة التركية، والآخر منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- **دراسة الدكتور جلال معوض** (١٩٩٨م)، بعنوان عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، صدرت عن مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، حيث تناول الباحث فيها عملية صنع القرار في تركيا، من حيث إطارها القانوني والدستوري. وقد قام الباحث بعرض لواقع العلاقات التركية العربية السياسية والاقتصادية، وتطرق إلي قضايا مهمة كقضية المياه، والمشكلة الكردية، وقضية التعاون التركي الإسرائيلي. وكان الهدف لدى الباحث من هذا العرض إيضاح من هي المؤسسات المتحكمة بصنع القرار السياسي التركي، وإظهار علاقات تركيا الخارجية بمحيطها العربي. وكان الباحث قد وصل لنتيجة مهمة وهي إثبات أن مصالح تركيا الخارجية تكمن في مدي علاقتها مع الدول الغربية كدول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، ومهما قامت الجمهورية التركية من إظهار اهتمامها بالمحيط العربي، إلا أنها ستبقي تسعي لتطوير العلاقة مع الدول غير العربية، لأنها ترى في ذلك تحقيقاً لحلمها الذي تسعي إلي تحقيقه كدولة قوية إقليمياً ودولياً. فتركيا تتداخل في جميع جوانب الحياة العربية ليس من الجانب الديني أو الموروث التاريخي المشترك كما تدَعي أحياناً ولكنها تتطلع من خلال هيمنتها وتطوير علاقتها مع الدول العربية إلى بناء علاقة مع الغرب، فالحلم الأوروبي هو أقصى أحلام

تركيا وليس العرب، حيث أن تركيا ترى أنها لو وثقت علاقتها بالدول العربية سيكون ذلك ورقة ضغط على دول أوروبا لتقبلها كقطب إقليمي فاعل وكبير، وبالتالي فتركيا تحاول الاستفادة عبر أكثر من طريق، وهي الاستفادة من التواجد في المحيط العربي ولعب دور إقليمي فيه على حساب بعض الدول التي بدأت تتكشف للدول العربية على أنها عدو لها، ومن ناحية أخرى تريد أن تظهر للغرب على أنها دولة فاعلة في المنطقة وترسم سياسات للدول العربية وبالتالي يمكن على ذلك تقبلها كشريك للغرب في رسم سياسة المنطقة من ناحية، وتقبلها كعضو في الإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى وهو ما تتطلع إليه أنقرة من سنوات.

٣- **دراسة خورشيد حسن دلي (١٩٩٩م)**، بعنوان تركيا وقضايا السياسة الخارجية، صدرت عن اتحاد كتاب العرب (دمشق)، حيث تبحث هذه الدراسة في اتجاهات السياسة التركية، وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا وكذلك بالجغرافية السياسية، التي هي جغرافية غير محددة وفق التقسيمات التي حددها علماء الجغرافية والسياسة، فتركيا جغرافياً موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس والبلقان.

وترتكز الفرضية المركزية للدراسة على أن تركيا بلد مسلم مهم، ينبغي إقامة علاقة جيدة بينها وبين دول الجوار الجغرافي من خلال إيجاد حل للمشاكل الخلافية وبناء مصالح متوافقة والتوجه نحو التنمية والتطور خدمة للأمن والاستقرار، بدلاً من القطيعة والسلبية، وأجواء التوتر والشك والتناقض في المصالح. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستشرافي في قراءة الأهداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية التركية، والقضايا التي تشغل هذه السياسة والعقبات التي تعترضها في كل دائرة من الدوائر الجغرافية التي تشغل الفضاء التركي.

وهدفت الدراسة إلى إمكانية فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية، تجاه الدوائر الجيوسياسية، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، وتعود الدراسة في الأساس إلى عدد من الأسئلة التي تطرح حول خيارات تركيا وهويتها وسياساتها. وتناولت الدراسة الفضاء الجغرافي- السياسي للتوجهات التركية سياسياً واقتصادياً وأمنياً في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية. وقد قسمت هذا الفضاء إلى دوائر أساسية: الدائرة الأوروبية- الأمريكية، الدائرة الإسلامية، الدائرة الإسرائيلية، الدائرة الآسيوية مع دراسة القضايا التي تشغل كل دائرة، وعلاقة كل ذلك بالمتغيرات الداخلية التي تجري في تركيا .

وتضمنت الخاتمة بعض الاستخلاصات والاحتمالات والآفاق المستقبلية للخيارات السياسية التركية. وقد أوضح الكاتب أنه لم يبق أمام تركيا، وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة والانهيار الذي شهده الاتحاد السوفيتي، وما طرأ من تغيرات دولية كعملية السلام العربية الإسرائيلية إلا ثلاثة خيارات: الأول منها الاندماج بالاتحاد الأوروبي، والثاني: هو الخيار الشرق أوسطي، والخيار الثالث: خيار العالم التركي، أي إقامة شكل من أشكال الترابط مع الجمهوريات الإسلامية ذوات الأصول التركية.

٤- **دراسة الدكتور عبد الناصر محمد سرور (٢٠٠٨)** بعنوان " التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات " مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول. حيث تناول الباحث أوجه التعاون الإسرائيلي التركي في المجال المائي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وتضمنت الدراسة رصد لأوجه التعاون والتنسيق بين الدولتين، ومع تسليط الضوء علي أهداف كل من تركيا وإسرائيل، وأهم الأدوار التي اعتمد عليها الطرفان لتحقيق ذلك، وأبرز الأدوات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ ذلك التعاون، كما سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التداعيات السلبية التي نتجت عن العجز التنموي والمائي التي خلفه التعاون بين تركيا وإسرائيل، وافترضت الدراسة أن العلاقات التركية – الإسرائيلية ما هي إلا امتداد لعلاقات تاريخية طوية بدأت مع قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨، وأيضاً افترضت الدراسة أنه كلما زادت المنفعة التركية من مشاريع المياه مع إسرائيل أو غيرها كلما حدث عجز ونقص في المياه التي تدخل من تركيا إلى سوريا أو العراق، أيضاً تمادي تركيا في التنسيق مع إسرائيل على حساب الدول العربية إنما هو نتيجة طبيعية لضعف وهشاشة النظام العربي، وغياب إستراتيجية التنسيق المشتركة، واستندت الدراسة علي فرضية هامة وهي أن السلوك الإسرائيلي والتركي فيما يتعلق باستثمار المياه كورقة سياسية، حقق نجاحاً ملموساً خلال فترة التسعينات نتيجة غياب إستراتيجية عربية بوجه عام، وغياب التنسيق السوري – العراقي المشترك بشكل خاص. وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل السلوك السياسي من خلال رصد وتتبع التصريحات الصادرة عن الأطراف المختلفة، وتحليل دور العامل الخارجي في التأثير على سياسة تركيا المائية تجاه حول الحوض.

٥- **دراسة علي جلال عبد الله معوض (٢٠٠٩)**، وهي بعنوان " الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ ". وهي رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. حيث تناولت الدراسة الدور الإقليمي لتركيا في الشرق

الأوسط من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧، وهي فترة الحكم الأولي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول ومن ثم الخاتمة، حيث تناول الفصل الأول مراجعة للأدبيات المختلفة التي استخدمت مفهوم الدور في دراسة تحليل السياسة الخارجية، وأنواع ادوار السياسة الخارجية. أما الفصل الثاني فقد تطرق إلي تصورات حكومة العدالة والتنمية لدور تركيا الإقليمي، وانطلاقاً من ذلك وضحت ما هي وجهة النظر التركية في الدور الذي تلعبه تركيا في منطقة لشرق الأوسط، وتصوراً لهذا الدور وكيفية خدمته لتركيا أو استغلال هذا الدور في خدمة الأجندة التركية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. أما الفصول الثالث والرابع والخامس فقد تعرضت للتحليل التفصيلي لادوار تركيا في مناطق معينة، مثل منطقة الشرق الأوسط، ودورها الكبير في التأثير على سياسات الدول في هذه المنطقة، والتغلغل الكبير الذي تقوم به تركيا للعب دور إقليمي ومؤثر في هذه المنطقة الأكثر حساسية في العالم. والوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي، والتي استخدمته تركيا كمدخل للمنطقة العربية، فتدخلت مراراً بالوساطة بين سوريا وإسرائيل وهو ما لاقي ترحيباً سورياً بهذه الوساطة، ثم الوساطة في النزاعات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وغير ذلك. والدور التركي في العراق، خاصة مع ظهور مشكلة الأكراد وتداعياتها على تركيا، ورفض تركيا لاستخدام مجالها الحيوي في ضرب العراق .وقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج الرئيسة فيما يتعلق بمدى صلاحية مفهوم الدور لدراسة السياسة الخارجية، وطبيعة الأدوار التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، وعناصر القوة والضعف في الأدوار التركية.

٦- **دراسة الدكتور عقيل سعيد محفوض (٢٠٠٩)** بعنوان "سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل" – صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية – حيث تناول الباحث تطور العلاقات بين البلدين انطلاقاً من مقولة رئيسية تخص عوامل التجاذب والتنافر، وهو يري أن العوامل تلك تنسحب علي مفردات العلاقات التركية – السورية ومستوياتها، وبيَنت أن العلاقات البينية بين البلدين تتسم ب " التردد " " واللاحسم " " والتأجيل " وهو نوع من الإرادة القصدية لديهما، يتناول هذا الكتاب دراسة العلاقات بين سورية وتركيا: عوامل التجاذب والتنافر، بصورة تتأسس على مكوّنات رئيسة تخص الجانب المنهجي والتاريخي والإمكانات الداخلية، والسياسات الخارجية، والواقع الراهن، وأخيراً احتمالات المستقبل.

ويرى المؤلّف أن اهتمام سورية وتركيا، قد تركّز، في الشؤون الإقليمية والدولية على دائرتي نشاط رئيستين، هما بالنسبة إلى الأولى: المنطقة العربية، وما يرتبط بالصراع مع

إسرائيل، وإلى الثانية: أوروبا – الولايات المتحدة. ولم تكن علاقات الدولتين (سورية وتركيا)، على هذا الصعيد، مستقرة. وقد شكّل ذلك عاملاً مضافاً، خلال العقود الماضية، إلى سورية تجاه إسرائيل، وأيضاً هواجس تركيا تجاه تحديات التكوين الداخلي والأمن القومي.

ويسعى المؤلِّف إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها: بيان الخلفية التاريخية للعلاقات بين الدولتين، بما هي جزء من التكوين السيكولوجي والذاكرة السياسية لديهما، وتقديم (أو تجريب) منهجية مقترحة في دراسة العلاقات الدولية للطرفين، واختبار تدخلات منهجية تقوم على جدلية، أو مفهوم "التجاذب –التنافر"، ودراسة السياسة الخارجية السورية وتركيا في أبعادها العامة، والبحث في تأثير البيئة الدولية والإقليمية والبينية والدولتية في العلاقات موضوع الدراسة، واستشراف احتمالات المستقبل.

وقد عملت الدراسة على تفحص عدد من المقولات، منها؛ أن السياسات الخارجية لسورية وتركيا تتشارك في المفردات التكوينية، وتتفاوت في التشكيلات والتجليات. كما أن كلّ مفردة من مفردات العلاقات بين الدولتين (على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي والداخلي) تنطوي على أبعاد تقارب، مثلما تنطوي على أبعاد تنافر. وتتميز السياسة الخارجية البينية للدولتين بـ "اللاحسم "و"التردد" و"التأجيل"، ويتأتّى ذلك عن إرادة قصدية لديهما. وسوف تحدد آلية التجاذب – التنافر في مستويات التحليل السابقة مستقبل العلاقات بين الدولتين في واحد من المشاهد/السيناريوهات المحتملة التالية: التجاذب، التنافر، "اللّجّة" أو "بين – بين." وتعد هذه الدراسة جهداً كبيراً في تحليل الظاهرة التركية – السورية .

٧- **كتاب الدكتور أحمد داود أوغلو (٢٠١٠)** بعنوان " العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية "، مركز الجزيرة للدراسات، والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة وبيروت. حيث يعتبر هذا الكتاب من أكثر الكتب أهمية، حيث وتناول دراسته الكتاب والمثقفون والأكاديميون والسياسيون، فيعتبره البعض نظرية جديدة تضاف إلي علوم السياسة المعاصرة، حيث أنه يصوغ إستراتيجية شاملة لسياسة تركيا في العالم. يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام أساسية، يتكون القسم الأول منه من ثلاثة أجزاء تعرض المفاهيم والمسائل الأساسية من خلال إطار مفاهيمي وتاريخي.
أما القسم الثاني ففيه عرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي، ويتكون هذا القسم من أربعة أجزاء.

فيما يتكون القسم الثالث من خمسة فصول، يتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية، ويعرض الفصل الأول من هذا القسم مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول الثماني الصناعية، ومجموعة الدول العشرين(G٢٠)، ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية. وفي الأجزاء اللاحقة يتم تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط واسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، والعمل علي وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة، عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند إلي تحليلات تاريخية وجغرافية.

وقد خلص الكاتب إلي أن الواقع يفرض علي تركيا انفتاحاً وتكيفاً حضارياً جديداً، وليس صداماً حضارياً كالذي بشَر به صاموئيل هانتينغتون، وأن تركيا تواجه في ذلك مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، وذلك في إطار جديد ذو جدوى، ومسؤولية تفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي، وقد اعتبر الكاتب أن تركيا إذا استطاعت – وهي دولة محورية – أن تقوم بمسؤولياتها هذه، فستصبح دولة مركز، تحقق التكامل الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي.

٨- **محمد عبد العاطي (محرر) (٢٠١٠م)**، دراسة بعنوان " تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج "، صدرت عن الدار العربية ناشرون، ومكتبة مدبولي، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. اشترك اثنا عشر باحثا من أبرز المتخصصين في الشأن التركي في تحرير فصول هذا الكتاب والتي توزعت على بابين، يركز أولهما على قضايا الداخل التركي في السياسة والاقتصاد والهوية، وعلاقة الجيش بالحياة السياسية، ومعالجة حزب العدالة والتنمية الحاكم لهذه القضايا. أما الباب الثاني فتناولت فصوله أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية، وكيفية تعاملها مع ملفات هامة، كالعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، والموقف من الاتحاد الأوروبي، والعلاقات التركية العربية، والتركية الإيرانية فضلا عن العلاقة بين تركيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز. وقد تضافرت فصول الكتاب كي تجيب عن السؤال الهام الذي يتبدى لكل مهتم برصد التطورات الكبيرة والعميقة في تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢: هل هذه التطورات وتلك التغييرات هشة طارئة معرضة لأن تزول بزوال هذا الحزب عن السلطة؟ أم أنها من العمق والمتانة بحيث لا يؤثر فيها تغيير السياسات التي تتبدل بتبدل الأحزاب؟

يبدأ القسم الأول من الكتاب بإطلالة عامة على تركيا.. الدولة والمجتمع، كتبها الباحث علي حسين باكير، ألقى فيها الضوء على مكونات المجتمع التركي، من أعراق وأديان ومذاهب، وتناول أهم التيارات السياسية والفكرية الفاعلة، كما أفسح المجال لفهم طبيعة النظام السياسي التركي، وأسسه الدستورية والقانونية.

وخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ مرّ الاقتصاد التركي بعمليات تحول كبيرة وهامة، محققا عدة طفرات في جوانبه المختلفة، ليصبح الميدان الاقتصادي أبرز معالم الإنجاز التركي في ظل حكم العدالة والتنمية.

وقد جاءت المساهمة الاقتصادية في الكتاب للباحث إبراهيم أوزتورك، أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة مرمرة إسطنبول كمحاولة لفهم وتحليل طبيعة التحولات الاقتصادية التي أدت لهذه النتائج الهامة، ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، وما راكمته من دروس مستفادة، حيث يرى الباحث أن تركيا بدأت بسلسلة من "الإصلاحات" في اتجاه اقتصاد السوق سنة ١٩٩٩ وفق رؤية صندوق النقد الدولي، وبرعاية منه، لكن هذه "الإصلاحات" انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة ٢٠٠١ كان من نتائجها أن انخفض معدل النمو، وزادت معدلات التضخم، وارتفع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها، مع ارتفاع سعر الفائدة، وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة أن تتحمل هذه التغييرات.

وبعد استعراض الأسباب التاريخية التي أدت لمنح الجيش هذا الدور الكبير في الحياة السياسية، يتناول الباحث المتخصص في تاريخ تركيا الحديث طارق عبد الجليل سلسلة الإجراءات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية لتقليص النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية، حيث استغل الحزب في هذه المواجهة عددا من المعطيات السياسية الداخلية والخارجية كان من أهمها نسبة الأصوات الكبيرة التي مكنته من الحكم دون شريك سياسي، وحاجة المجتمع الدولي الممثل في الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي إلى ظهور وانتشار تيار إسلامي وسطي، لاسيما بعد أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١.

وكان مناسبا للكتاب قبل الدخول في تحليل العلاقات الثنائية بين تركيا وجيرانها أو بينها وبين القوى الكبرى في العالم أن يبدأ بفهم الخطوط العامة التي رسمت إستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وهنا حاول الباحث المتخصص في الشؤون التركية محمد نور الدين أن يفعل ذلك، فاستعرض نظرة تركيا لنفسها كدولة هامشية وكجزء من المعسكر الغربي وأداة من أدواته منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، ثم ومع مجيء حزب العدالة والتنمية وبالتحديد بفضل مهندس السياسة الخارجية المفكر الإستراتيجي أحمد داود أغلو تغير ذلك جذريا، فأصبحت تركيا تنظر لنفسها على أنها "مركز" وليس "طرفا" وأن دورها

الجديد هو "إنتاج الأمن والاستقرار الإقليمي" ووسيلتها لذلك هي "تصفير المشكلات" مع الجيران أي حلها بالطرق الودية حتى تبلغ درجة الصفر.

ومن خلال ما سماها جدلية الاستيعاب/ الاستبعاد، يقدم الباحث المتخصص في الشؤون التركية إبراهيم البيومي غانم رصدا وتحليلا للموقف الأوروبي غير المرحب بالعضوية التركية لأسباب صنفها إلى ما هو تاريخي يتعلق بظلال الإرث العثماني في الذاكرة الأوروبية، وما هو ديني/ ثقافي يتعلق بهوية تركيا الإسلامية غير المنسجمة مع "المسيحية" التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي، وأخيرا إلى ما هو ديموغرافي يتعلق بالوزن السكاني لتركيا المقدر بـ٧٥ مليونا، والذي يرتبها الثانية أوروبيا بعد ألمانيا.

أما محور العلاقات التركية العربية فقد تناوله مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية بالقاهرة الباحث مصطفى اللباد، حيث حاول قراءة الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي المتصاعد، كما حاول وضع اليد على السلبيات التي يرى أنها كفيلة بعدم استفادة العرب الاستفادة المثلى من الدور المتزايد لتركيا في فضائهم السياسي والاقتصادي. وكانت وسيلة الباحث لتقديم هذه القراءة هي التعرف على الموقفين المصري والسوري، حيث تمثل مصر في المنطقة ما يعرف بمحور الاعتدال، بينما تمثل سوريا ما يعرف بمحور الممانعة.

إن الدور الإقليمي التركي، لم يعد مسألة تركية صرف، ولا شأنا تركيا خالصا، بل أصبح يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة، مما يجعل من فهم الإستراتيجية التركية الجديدة، والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة فريضة عربية غائبة.

٩- **دراسة الباحث محمد عبد العاطي التلولي (٢٠١١)** رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان" السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ م " جامعة الأزهر – غزة، حيث تناول الباحث تاريخ العلاقات التركية – السورية التي اتسمت في الغالب بالتوتر حتى توقيع معاهدة أضنه لتبدأ رحلة تعاون جديدة بين الطرفين، وقد وزعت الدراسة علي خمسة فصول، تناول الفصل الأول تطور السياسة التركية تجاه سوريا تاريخياً من ١٩٤٥ – ٢٠٠١، حيث تناول خلال هذه المرحلة عدة مباحث منها: تطور السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا خلال مرحلة الحرب الباردة وما صاحبها من توترات ونزاعات وغير ذلك وكيف تم حلها. أيضا في المبحث الثاني تناول السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من ١٩٩١-٢٠٠١ وما شهدته من إنهاء النزاع بتوقيع اتفاق أضنه الأمني وبداية علاقات جديدة بينهما. ثم تطرق الفصل الثاني من الدراسة

إلى المحددات السياسية الخارجية التركية تجاه سوريا مثل البيئة الداخلية التركية، والبعد التاريخي للسياسة الخارجية التركية، والبعد الجغرافي للسياسة التركية. أما الفصل الثالث فقد وضح أثر البيئتين الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا. وما لهاتين البيئتين من تأثير كبير بما يصاحبهما من ضغوطات على أصحاب الرأي السياسي في الدولة وكيف يتم تفادي أو الاستجابة لهذه الضغوطات والتحديات. وقد حدد الفصل الرابع أهم أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، مثل الأداة الدبلوماسية الناعمة والأداة الاقتصادية والأداة الإعلامية والأداة العسكرية، ومدى نجاح كل أداة من تلك لأدوات في دورها. وأخيراً فقد وضح الباحث في الفصل الخامس كيفية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والتي تمحورت حول دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل، ثم خلصت الدراسة بان تركيا تلعب دور محوري في المنطقة بانفتاحها في علاقاتها مع الجميع والاقتراب من الجميع دون استثناء.

١٠- **دراسة علي حسن باكير (٢٠١١)**، وهي بعنوان" محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية "، صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حيث تبدأ الدراسة في النظر في الموقف التركي من الأزمة السورية الحالية، ثم دوافع التحول التدريجي للموقف التركي من هذه الأزمة، والأسباب الكامنة وراء هذا التحول، وقد انتقلت الدراسة أيضاً للكشف عن مسار العلاقات بين البلدين في ظل الأزمة السورية، أيضاً انتهت الدراسة بعدة سيناريوهات ممكنة الحدوث بين البلدين في ظل الأزمة السورية الموجودة مثل سيناريو الإصلاحات السورية برضوخ الأسد للضغوط الدولية للقيام بالإصلاح، وسيناريو رفض النظام السوري القيام بإصلاحات، ونتائج هذه السيناريوهات علي العلاقات بين الدولتين. وتهدف هذه الدراسة البحثيّة إلى دراسة محدّدات الموقف التركي من الأزمة السورية لا سيّما في الفترة الممتدّة منذ بدء الاحتجاجات في منتصف آذار/مارس ٢٠١١ وحتى الأوّل من حزيران/يونيو والظروف والعوامل المتداخلة في تحديد هذا الموقف، وذلك من خلال "العدسة التركية". كما تبحث الورقة في أبعاد هذا الموقف والانعكاسات التي سيتركها على العلاقة بين البلدين خلال هذه الأزمة وفي الفترة التي تليها عبر استشرافٍ للسيناريوهات الممكنة. ومن المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ المنهج المستخدَم في الدراسة اعتمد في مجمله على المزْج بين أدوات المنهج الوصفي والاستقرائي وأدوات المنهج التحليلي والاستنباطي، وهي تعتمد على المتابعة اليوميّة والدقيقة للمصادر التركيّة ومواقف المسؤولين الأتراك خلال فترة الدراسة. وتكمن أهميّة الدراسة في أنّها تحاول أن

تحدّد منطلقات الموقف التركي خلال الأزمة لكي يتم البناء عليها في تقدير الموقف اللاّحق من الأزمة السورية حال تغيّر المعطيات وتبدّلها إنْ لجهة استجابة الأسد لإجراء إصلاحات عميقة تلبّي المطالب الشعبية في هذه المرحلة أو لجهة تجاهله ذلك واستمراره في الاعتماد على السّياسة الأمنيّة العسكرية القمعيّة لسحْق الاحتجاجات، والموقع الذي ستكون تركيا فيه في أيٍّ من الحالتين.

١١- **دراسة الدكتور عقيل سعيد محفوض (٢٠١٢م)** بعنوان " سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي "، صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تتناول هذه الدّراسة العلاقات السوريّة – التركيّة التي شهدت تحوّلات نوعيّة خلال السّنوات الأخيرة. وكانت قريبة من وضع نموذج للتحوّلات التي تطرأ على التّفاعلات السياسيّة في منطقة الشّرق الأوسط، بكلّ "تسارعها" و"التباسها" و"غموضها"، و"شخصنتها"، بتطوّراتها وتطوّراتها المعكوسة، وبما "سكتت عنه" أو "تنكّرت له" أو "حجرت عليه" من المفردات والقضايا؛ وبكلمة واحدة، بكلّ "رهاناتها". وهي محاولة للإجابة عن السّؤال التالي: هل تشهد العلاقات البينية "نقطة تحوّل" بنيويّة ومفاهيميّة حاسمة، أم أنّ ذلك هو جزء من "رهان تاريخيّ" مفتوح على أفق غير محدّد؟

وقد وضح الكاتب أهم محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، وتطرقت أيضاً لموقف تركيا من المعارضة السورية، حيث احتضنت أنقرة المعارضة وقامت بإمدادها بالأسلحة واحتضان مؤتمراتها لأسباب معلنة وخفية، ثم انتقلت الدراسة للبحث في أهم المقولات التركية في الأزمة السورية، ومعرفة أراء الأتراك بخصوص الأزمة في سوريا، واختتمت الدراسة بعدة سيناريوهات للأزمة التركية مثل الإصلاح، وتهيئة نظام بديل، وفوضي وحرب أهلية وخلصت الدراسة أن الأوضاع لا تزال في سوريا غامضة، وبالتالي فان المشهد لا يمكن الاستشراف من خلاله بالأوضاع المستقبلية وما ستكون عليه العلاقات بين البلدين.

وتخلص الدراسة إلى أنّ العلاقات السوريّة – التركيّة ليست فعلا عند "نقطة تحوّل" بمعنى القطيعة والتّغيير، وإنّما تحوّل نشط في نظام التّفاعلات البينيّة، "يطوي" صفحة ليبدأ أخرى، ولكن من دون تغيير جدّي في مداركها ونواظمها العميقة. وأنّ العلاقات شُحنت بقدرٍ كبير من "التّسارع" و"الغموض"، وهو ما يعدّ جزءًا من "رهاناتها" هي نفسها، وهو ما أصبح "غموضًا وظيفيًا" مفتوحًا على ديناميّات أو رهانات أخرى. أيضا أنّ سورية وتركيا اللتين اجتهدتا في بناء "تحالفهما" خلال العقد الماضي، تتّجهان اليوم للعمل على تقويضه، انطلاقًا من قيام تركيا بمراجعة نشطة لأولويّاتها وسياساتها، بكلّ ما يقتضيه ذلك من استعدادات وقابليّات للتّراجع والالتفاف على ما جرى لصالح رهانات

جديدة. ولا بد أن تقوم سورية، من باب ردّ الفعل أو كتحصيل حاصل، بعمل مماثل. وهذا يعني أنّ العلاقات السوريّة – التركيّة تقف أمام "نقطة تحوّل" حرجة و"رهانات تاريخيّة" نشطة، ربّما تتجاوز كثيرًا أزمة تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٩٨.

١٢- **دراسة علي حسن باكير (٢٠١٢)** ، وهي بعنوان " الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية، المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة "، صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حيث يشير علي باكير فيها، إلى أن الثورة السورية فاجأت طهران وأنقرة، كما فاجأت المتابعين والمراقبين المعنيين بالشأن السوري، وفاجأت النظام السوري قبل الجميع.

ويرى باكير أن الثورة السورية وضعت كلا من إيران وتركيا في مفترق طرق، كاشفة تناقض الأجندات الإقليمية للطرفين، مؤكدة ما كان يروج له البعض بأن وجود حلف يضم إيران وسوريا وتركيا وحزب الله في جبهة واحدة ما هو إلا محاولة لاحتواء الصعود التركي آنذاك ضمن المحور الإيراني في المنطقة العربية، ولمنع الاستفادة من دور تركيا في الحد من النفوذ الإيراني أو الاستعلاء الإسرائيلي.

ويعتبر الباحث أن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة انطلاقًا من كون سوريا المدخل الرئيسي لإيران إلى الساحة العربية، بحيث ستفقد إيران حليفا إستراتيجيا تاريخيا لا يمكن تعويضه مهما كانت المكتسبات اللاحقة، كما ستنقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله ذراع طهران الرئيسية في المنطقة وفي لبنان، وسيفقد اللاعب الإيراني بذلك القدرة على التأثير المباشر في منطقة نفوذه مع سقوط المنظومة السورية السياسية والأمنية في لبنان.

ويضيف أن ما ينطبق على لبنان ينطبق على الساحة الفلسطينية، حيث ستفقد إيران القدرة على "استغلال" القضية الفلسطينية بالطريقة نفسها التي كانت قائمة سابقا، أو استخدام الساحتين اللبنانية والفلسطينية للحصول على مكاسب قومية.

ويرى باكير أنه إذا سقط النظام السوري سريعا، فإن المشروع الإيراني للمنطقة في شكله الموجود المعروف حالياً سيكون في حكم المنتهي، في انتظار جلاء التداعيات الكاملة والهزات الارتدادية لانهيار النظام السوري، والتي ستشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الإيرانية سريعا، وربما وصولًا إلى إيران نفسها. ولذلك يتحرك النظام الإيراني على أكثر من صعيد ضمن سياسة حصر الخسائر وتمتين الجبهة.

واستبعدت الدراسة البحثية أن تعاني تركيا كثيراً في حال سقوط النظام السوري، بشرط أن لا يذهب السيناريو إلى الفوضى، وقد لا تخسر تركيا إذا ما تم استبدال النظام السوري الحالي بنظام آخر وفقا للحسابات البعيدة المدى. فضلا عن أن أنقرة كانت قد

اتخذت موضعا جيدًا من خلال دعم الشعب السوريّ في مكانٍ يؤهّلها لنسج علاقات إيجابية بناءة مع أي نظام جديد قادم في سوريا.

وعلى خلاف كثير من القراءات التي تعتبر أن سقوط النظام السوري بات مسألة وقت فقط، فإن الورقة لم تستبعد نظريا على الأقل سيناريو بقاء النظام، وهو في حال حصوله سيرتب نتائج عكسية تماما للاحتمال الأول. فتوازن القوى الإقليمي على الصعيد الجيوسياسي سينتقل في هذه الحالة مؤقتا على المدى القصير والمتوسط ربما إلى الجانب الإيراني.

عاشراً : التعقيب علي الدراسات السابقة :

بعد استعراض الدراسات السابقة فان الباحث توصل إلى عدة ملاحظات حول هذه الدراسات هي:

- إن الدراسات والكتب السابقة تعتبر من أهم الدراسات التي بحثت في الموضوع التركي والسوري بشئ كبير من التعمق والتحليل، وبالتالي فهي من أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها من السياسيين والكتاب والمحللين.
- بعض من الدراسات السابقة تعرض للشأن التركي أو السوري في جوانب عامة، وليس بالتفصيل العميق.
- بعض الدراسات التي اعتمد عليها الباحث كانت أقدم من فترة الدراسة، لكنها كانت مهمة في إبراز الجانب التاريخي للعلاقات بين البلدين، وهذا الجانب يعتبر أرضية وقاعدة للتفاعلات والعلاقات بين البلدين في مرحلة الدراسة ومستقبلاً أيضاً.
- كثير من الدراسات السابقة تطرقت لتناول العلاقات بين تركيا وسوريا بكثير من التفاصيل، وهذه التفاصيل نتيجة للتقارب الكبير بين الدولتين في مراحل متعددة من التاريخ، من جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك.
- بالرغم من أن كثير من الدراسات قد تناولت العلاقات التركية بالشرق الأوسط والمنطقة العربية بشئ من التفصيل والتحليل، لكن كثيراً من الدراسات تناولت هذه العلاقة بقدر من العموميات، وهذا ما يمكن أن يؤخذ علي العديد من الدراسات.

ونظراً لأهمية دراسة العلاقات التركية مع سوريا بسبب عدة عوامل سواء جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية أو اجتماعي، جعلت أنقرة ودمشق تتعاملان كدولة واحدة وليست دولتان في أحيان كثيرة، ونتيجة أيضاً لتحول العلاقة بين الدولتين أكثر من مرة سواء سلباً أو إيجاباً، وآخرها التحول السلبي الذي لم تشهد العلاقات بين البلدين قبل ذلك مثل هذا التحول، فقد رأى الباحث أن

يتناول هذا العنوان الذي يدرس تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧ – ٢٠١٢، لتغطي مرحلة معاصرة وصعبة في العلاقة بين البلدين، لا سيما أن الدولتين كانتا في تطور وتسارع مستمر من جميع النواحي، ثم تراجعت هذه العلاقة لتصبح الآن علي شفير حرب كالتي قاربت أن تقع عام ١٩٩٨.

حادي عشر : تقسيم الدراسة

تضمنت الدراسة فصل تمهيدي وخاتمة، إضافة إلي خمسة فصول أخرى. أما الفصل التمهيدي فقد تضمن خطة الدراسة وإجراءاتها التي تم إتباعها في هذه الدراسة.

أما الفصل الأول من الدراسة فيتناول المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدين سواء من الناحية التركية أو من الناحية السورية، وأثر هذه المتغيرات علي العلاقة بين الدولتين. وسلط الفصل الثاني الضوء علي المتغيرات الإقليمية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدين، ومن ثم أثر هذه المتغيرات علي تطور العلاقة بين الدولتين. وتناول الفصل الثالث أهم المتغيرات الدولية التي تحكم العلاقة السياسية التركية – السورية، وأثر هذه المتغيرات علي تطور العلاقات بين الدولتين. وقد تم تخصيص الفصل الرابع للحديث عن العلاقات السياسية التركية – السورية من خلال ثلاث مراحل تاريخية، وكيف انعكست هذه العلاقات السياسية علي الجوانب الأخرى سواء اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً الخ. وأخيراً الفصل الخامس الذي استعرض استشرافاً لمستقبل العلاقات السياسية بين الدولتين خاصة مع تطور الأحداث الجارية في سوريا نحو الأسوأ، وذلك من خلال عدة سيناريوهات متوقعة للعلاقات بين الدولتين.

الفصل الأول

المتغيرات الداخلية للعلاقات السياسية التركية السورية

المبحث الأول / متغيرات البيئة الداخلية التركية :

أولاً / العامل الديمغرافي (التركيبة السكانية)

ثانيا / العامل الجغرافي

ثالثاً / العامل الديني والتاريخي

رابعاً / النخب السياسية الحاكمة

خامساً / المؤسسة العسكرية

سادساً / جماعات الضغط والمصالح

سابعاً / الرأي العام ووسائل الإعلام

المبحث الثاني / متغيرات البيئة الداخلية السورية :

أولاً / النخبة السياسية الحاكمة

ثانياً / العامل العسكري والأمني

ثالثاً / الأحزاب السياسية

رابعاً / وسائل الإعلام

خامساً / جماعات الضغط والمصالح

الفصل الأول

المتغيرات الداخلية للعلاقات السياسية التركية السورية

مقدمة :

سيتناول هذا الفصل المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقات السياسية التركية – السورية، أما المبحث الأول فقد تناول المتغيرات الداخلية لتركيا، فيتطرق إلي العامل الديمغرافي (السكاني)، أيضاً العامل الجغرافي، ثم العامل الديني والتاريخي، بعدها النخب السياسية الحاكمة في تركيا ودورها في التأثير في العلاقات السياسية بين البلدين، بعد ذلك استعراض لدور المؤسسة العسكرية التركية، وجماعات الضغط والمصالح، وأخيراً سيتم التطرق إلي الرأي العام ووسائل الإعلام كعامل مؤثر في تطور العلاقات السياسية الثنائية.

بينما استعرض المبحث الثاني من الفصل المحددات الداخلية لسوريا، حيث تطرق إلي الإرث التاريخي كعامل مؤثر في العلاقات بين البلدين، ثم النخبة السياسية الحاكمة، والعامل العسكري والأمني، ودور وسائل الإعلام في التأثير علي السياسة الخارجية للدولة، ثم أخيراً جماعات الضغط والمصالح.

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية التركية

أولاً / العامل الديمغرافي (التركيبة السكانية)

يبلغ عدد سكان تركيا ٧٠,٦ مليون نسمة حسب إحصاءات ٢٠٠٧، وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري، وتغيير المعادلة الديمغرافية مع جيرانها الأوروبيين وغيرهم.[١]

وقد قدِر عدد السكان في تركيا ٧٤,٧ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١١، بناءً على نظام تسجيل عنوان السكن في البلاد. ما يقارب ثلاثة أرباع السكان يعيشون في البلدات والمدن. وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٩، يتزايد عدد السكان بنسبة ١,٥% سنوياً. تركيا لديها متوسط الكثافة السكانية ٩٢ شخصًا لكل كيلومتر مربع، يشكلون الناس داخل الفئة العمرية ١٥–٦٤ ما نسبته ٦٧% من مجموع السكان، والفئة العمرية ٠–١٤ ما نسبته ٢٦%؛ بينما كبار السن من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ عاما فما فوق يشكلون ٧%. وفي عام ١٩٢٧، بلغ عدد

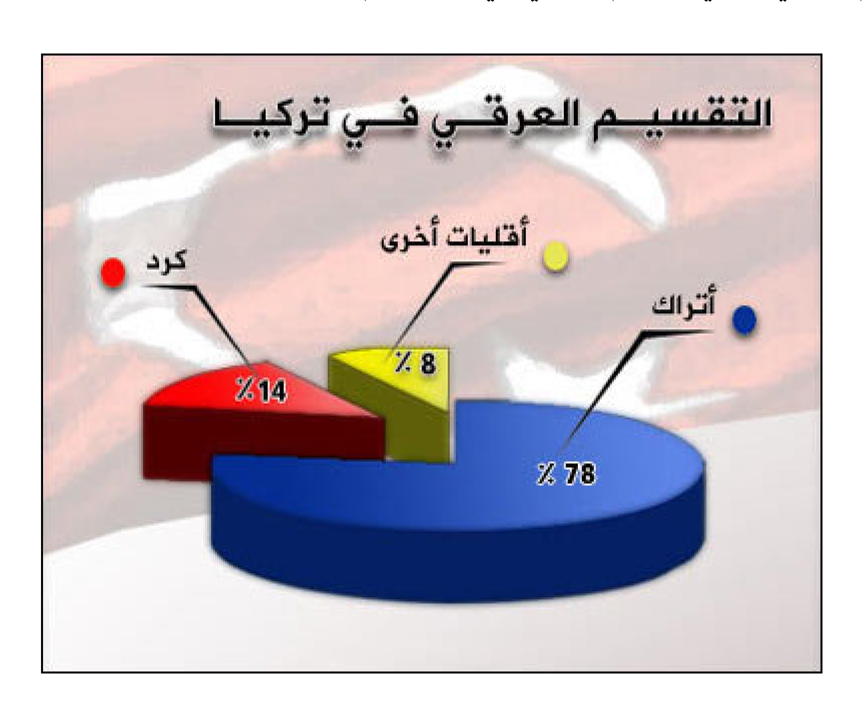
---

[١] حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي بين الشراكة والعضوية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٦، العد الأول، ٢٠١٠، ص٣٥٠

سكان الجمهورية التركية ١٣,٦ مليون نسمة حسب الإحصائية الأولى مُنذ إقامة الدولة التركية.[١]

وتتسم التركيبة السكانية لتركيا بتعدد أعراقها، ولكن لا توجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب التقسيم العرقي، حيث تعتبر الحكومة التركية البلاد ملكاً للأتراك بغض النظر عن انتمائهم العرقي، وذلك لا يلقى قبولاً لدى الأكراد الذين يشكلون نحو ١٤% من عدد سكان البلاد.

ويبين الرسم البياني التالي التقسيم العرقي في تركيا عام ٢٠٠٧:



وكما يوضح الرسم البياني فإن التقسيم العرقي في تركيا بحسب التقديرات يتكون من:

- أتراك ٧٨ .%
- كرد ١٤ .%
- أقليات أخرى ٨% وهم (عرب، وزازيون، وشركس، وجورجيون، وأرمن، ويونان، وألبان، وآشوريون، وآراميون، وبوسنيون، وشيشانيون، وبلغاريون، ولازيون، وروس، وألمان، وإستونيون، ورومانيون ومجموعات عرقية من قفقاسيا وأوزبك وقرغيز وقازان وتتار وأذريين وغيرهم).

---

[١] **الموسوعة الحرة (ويكبيديا)، للتفاصيل انظر:**

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨%AA%D٨%B١%D٩%٨٣%D٩%٨A%D٨%A٧

وتورد الدراسات نسباً مختلفة في تقسيم السكان عرقياً في تركيا، وكل النسب هي نسب تقديرية لغياب إحصاء حكومي رسمي، وتتفق المصادر والدراسات على أن الكرد يمثلون أكبر الأقليات في البلاد وأهمها، ويأتون في المرتبة الثانية بعد الأتراك[١].

تعتبر البنية السكانية والعنصر البشري في تركيا من أهم عناصر القوة التي تمتلكها، خصوصاً في مجال علاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي، ومنها ألمانيا التي تعد أكثر دول أوروبا في استقبال مهاجرين أتراك على أراضيها، وتعتبر العنصر التركي أحد المخاطر التي تهددها وتهدد الإتحاد الأوروبي إذا ما تم قبول تركيا عضواً فيه[٢].

تتشابه تركيا وسوريا في موضوع الأغلبية السنية الموجود على أراضي الدولتين، ولكن يكمن الاختلاف في القيادة، ففي تركيا زمام الأمور بيد السنَة منذ تأسيس الإمبراطورية العثمانية إلى الوقت الحاضر، على الرغم من وجود عدد كبير من العلويين في تركيا، أما في سوريا فإن الحكم بيد الأقلية العلوية رغم أن غالبية السكان في من السنَة. ورغم أن تركيا دولة غير عربية إلا أن تركيبتها السكانية تتشابه مع سوريا. حيث يوجد في كل من سورية وتركيا أغلبية سنية وأقليتان كردية وعلوية.

ولعل الاختبار الأصعب كان في الموضوع السوري نظراً لحساسية الموقف، وطالما شدد المسؤولون الأتراك على أن سورية موضوع تركي داخلي بامتياز، وربما انطلقوا في قولهم هذا من عدة عوامل أهمها الحدود المشتركة بين البلدين التي تتجاوز ٩٠٠ كيلومتر، إضافة إلى التداخلات الإثنية والطائفية على هذه الحدود التي تعيش على طرفيها أقليات إثنية وطائفية[٣].

---

[١] **الجزيرة نت، التقسيم العرقي في تركيا، ٢٠٠٧/١٠/٩، للتفاصيل انظر:**
http://www.aljazeera.net/news/pages/d٢e٦f٥c٠-a٨٢f-٤٢١٥-ad٥٧-١٣٦٥cf٣f٩a٧٢

[٢] **أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، قطر، ط٢، ٢٠١١، ص٤٢**

[٣] **سامر إلياس، واقع ومحددات العلاقات السورية التركية، موقع التجمع الديمقراطي الموحد، للتفاصيل انظر:**

http://www.unitedna.net/showsubject.aspx?id=٩٣٧٧

فالعلاقات الحميمية بين الشعبين تصل لدرجة أن دخول أي شخص إلى مدينة أنطاكيا التركية يخيل له أنه في مدينة حلب السورية، فالعادات والتقاليد والزي الشعبي السوري، كل ذلك تجده في المدن التركية القريبة من الحدود السورية، وهذا ما جعل تركيا – بالرغم من وجود أسباب أخرى – إلى الوقوف مع الشعب السوري ضد النظام القائم، تتشابه أنطاكيا بشكل كبير مع الشكل العمراني لمدينة حلب ، كما أن جولة قصيرة في سوقها كافية لتعطي انطباعاً إيجابياً عن التقارب بين سوريا وتركيا. فمعظم من يعمل في الأسواق الحدودية بين البلدين يجيد العربية، فإذا كان هذا العربي سورياً فلا بد أن له وضع خاص، فمعظم السكان ينحدرون من أصول عربية ولهم أقارب في سوريا سواء في حلب أو اللاذقية أو حمص، و يستطيعون تمييز العربي من وجهه[١].

إن العامل السكاني في تركيا كان له أثر كبير في العلاقات السياسية بين البلدين، حيث أن التقارب الشديد بين البلدين دينياً وثقافياً واجتماعياً فرض على الشعب التركي القيام بواجبه نحو سوريا، لا سيما بعد أحداث ما يسمى " الربيع العربي " حيث تدفق مئات آلاف اللاجئين السوريين إلى الجارة تركيا، وأقيمت لهم مخيمات لكي تأويهم، وقدمت لهم مساعدات عاجلة من الحكومة والشعب التركي، وإلى جانب ذلك فإن رأي العام التركي – غالبيتهم من مؤيدي حزب العدالة والتنمية الحاكم – ترفض التدخل العسكري التركي المباشر ضد دمشق، لأن الشعب التركي يرى أن أنقرة يجب أن تلعب دوراً دبلوماسياً في وقف الأحداث الدامية في تركيا، وبالتالي فإن موقفها مع عدم التدخل عسكرياً لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى رد فعل سوري بتخريب تركيا، وبالتالي تحاول قطاعات كبيرة من الشعب السوري الضغط على الحكومة بعدم التدخل المباشر في سوريا، وجلب الدمار والخراب الذي يمكن أن تدخل بموجبه أنقرة في صراع هي في غنى عنه[٢].

---

[١] **من حلب الي انطاكيا، موقع عكس السير، ٢٠٠٩/٧/٣٠، للتفاصيل انظر:**

http://www.aksalser.com/?page=view_articles&id=ddd٥c٥d٩a٠a٤٢٧ddce٢a١٢٦d٩٦٢f٦c٤d&ar=٩١٢٠٩١٤٧١

[٢] **اسماعيل ياشا، موقف الشارع التركي من التدخل في سوريا،المركز الاعلامي السوري، للتفاصيل انظر:**

أولاً: العامل الجغرافي

لقد شكَل موقع تركيا الجغرافي (تاريخياً) ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشَذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم عن هذه القاعدة ، حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به نحو العالمية.[1]

عند الحديث عن العامل الجغرافي المتعلق بتركيا لا بد من التطرق إلى عدة قضايا هامة تتعلق بهذا الجانب وهي، ذات صلة وتأثير في تطور مسيرة العلاقات السياسية الثنائية، ومن أبرز هذا القضايا ما يلي:

١- مسألة لواء الإسكندرون

يقع لواء الإسكندرون في أقصى الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية، وتبلغ مساحته نحو ٤٨٠٠ كم٢، وقاعدته مدينة الإسكندرونة الواقعة علي الخليج المعروف باسمها " خليج الإسكندرونة "، وعندما تم فصل الإقليم عن سوريا – حسب قرار عصبة الأمم عام ١٩٣٧ –، كان عدد سكانه حوالي ٢٢٠ ألف نسمة، ١٠٥ آلاف من العرب، وتوزع الباقون حينها على العرق التركي (٨٥ ألفاً) والكردي (٢٥ ألفاً) والأرمني (٥ آلاف)[2].

وفي الثالث والعشرين من حزيران / يونيه عام ١٩٣٩ وقعت فرنسا وتركيا اتفاق الضم الذي أُدخل اللواء بموجبه في الأراضي التركية، مما أدى إلى اعتراض سوريا على هذا الضم والإلحاق، ورفضت الاعتراف بشرعيته، وتضامنت معها سائر البلدان العربية، ولكن دون جدوى، وفي الثالث والعشرين من تموز / يوليو عام ١٩٣٩ تسلمت تركيا فعليا لواء الإسكندرون[3].

---

http://soorya-info.com/٢٠١٢-٠٦-١٠-٢٣-٤٤-١٧/٢٠١٢-٠٦-١٠-٢٣-٤٧-٣١/٥٠٣٥-٢٠١٢-٠٤-١٦-٠٣-٥٧-٣٧

[1] **علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠٠٩، ص٢٠.**

٢– **الموسوعة العربية، للتفاصيل انظر :**

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=١١٥٨&m=١

[3] **- عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٥٦**

لم يستشر السوريون في موضوع تخطيط الحدود مع تركيا، ولذلك فهم يعتبرون أنها حدود مفروضة وغير شرعية[1]، لكنهم في الوقت نفسه لا يطرحون ذلك باعتباره مشكلة ملحة بين الدولتين[2]، من ناحية أخرى فإن الخطاب السياسي في تركيا ينطوي علي اتجاهين[3]:

الأول هو خطاب عام محلي سياسي أو إعلامي يعتبر أن المؤشرات السورية (الداخلية) عن " هاتاي " وهو الاسم التركي للواء الإسكندرونة، هي دلائل علي أطماع سوريا بالأرض التركية، وطموح لتكوين سوريا الكبرى على حساب تركيا.

أما **الثاني** فهو خطاب السياسة الخارجية والطبقة السياسية العليا والمؤسسة العسكرية، وهو يتضمن معنى الخطاب الأول، لكنه لا يُفصح عنه دوماً، أو أنه يفصح عنه ولكن بكيفية أقل حدة، لكن الغالب هو خطاب تركيا الإتهامي والتآمري على سوريا خاصة في فترات التأزم البيني خلال عقد التسعينيات الذي شهد موجات من التصعيد تارةً والتهدئة تارةً أخرى، وكان آخرها حدوث أزمة تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨.

وفي هذا السياق، ذكر أحد المختصين في العلاقات التركية – العربية، أن سوريا رفضت قبول انضمام لواء الإسكندرونة لتركيا بموجب المعاهدة المبرمة مع فرنسا عام ١٩٣٩، وبالتالي أصبح اللواء منذ ذلك الوقت محوراً لعلاقاتها مع تركيا[4].

نلاحظ أنه في كثير من الأحيان كانت سوريا تغض الطرف عن مطالبتها بلواء الإسكندرون، حيث كانت تعي أن المطالبة به ستفقدها الكثير، فقضية اللواء مرتبطة بالمياه من ناحية وبقضية الأكراد من ناحية أخرى، فالتهديدات التركية بقطع المياه كانت كثيراً ما تثير قلقاً

[1] - وليد المعلم، سوريا ١٩١٦ – ١٩٤٦: الطريق إلي الحرية (دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨، ص٢٩٩ -٣٢١

[2] - عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩، ص٢٦٧

[3] - المرجع السابق، ص ٢٦٥-٢٦٦.

[4] – فاخر أرما أوغلي، العلاقات التركية – العربية ١٩٤٥– ١٩٧٠م ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، ص٢٠١

للجانب السوري كما حدث عام ١٩٩٨ في قضية عبد الله أوجلان١، زعيم حزب العمال الكردستاني، عندما هددت تركيا السوريون بقطع المياه عنهم حال عدم تسليمهم أوجلان، وبالفعل رضخ السوريين للمطالب التركية. ومن هنا نلاحظ أن المطالب السورية للواء الإسكندرون تظهر علي استحياء، وبالتالي فإن الجانب التركي غير آبه بالمطالب السورية لأنه يعلم أنها لم ولن تصل إلى التهديد أو حتى المطالبة العلنية بحقهم في استرجاع اللواء لأحضان سوريا من جديد.

وحتى فترة الدراسة فإن الجانب التركي يرفض رفضاً قاطعاً مجرد الحديث عن لواء الإسكندرون باعتباره أراضٍ سورية، ويعتبره أرضاً تركية خالصة.

٢- مسألة المياه

تمتلك تركيا حوالي ٣٧,٨ % من مصادر المياه المتجددة بمنطقة الشرق الأوسط، كما يتوفر لديها فائض يصل إلى ١٩١,٥ كم٣ من المياه سنوياً، الأمر الذي يجعل أهميتها تزداد مع ندرة المياه بالمنطقة، وازدياد معدل استهلاكها، ورغم أن تركيا كثيراً ما أعلنت استبعاد تسييس قضية المياه واستخدامها كسلاح، إلا أن جميع المؤشرات تؤكد عكس ذلك، إذ أصبحت تركيا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين تلعب بورقة المياه والهاجس المائي في منطقة الشرق الأوسط كأداة ترهيب تارةً وترغيب تارةً أخري، وقد انكشفت الأهداف والآليات التركية بوضوح في هذا الإطار، من خلال إجراءات قطع مياه نهري دجلة والفرات، وتقنين مرورها إلى كل من سوريا والعراق، أو من خلال الحديث عن مشروع " أنابيب مياه السلام"[٢]، الذي تقوم تركيا من خلاله بمد أنابيب عبر سوريا لتزويد الكيان الصهيوني والضفة الغربية والأردن بالمياه ويمكن مدها إلى السعودية وبقية دول الخليج عبر أنبوب آخر. وتتحمس كل من الولايات المتحدة وتركيا لتنفيذ هذا المشروع، خاصة وأنهما يريدان ضم الكيان الصهيوني إلى الدول المنتفعة من مياه هذا المشروع. ولاشك أن هناك أبعاداً سياسية

١- ولد عبد الله أوجلان عام ١٩٤٩م في محافظة (سانلي) علي الحدود التركية – السورية، وفي عام ١٩٧٨ أسس حزب العمال الكردستاني، وقد أبعد إلي سوريا عام ١٩٩٨، وكاد وجوده في سوريا أن يحولٍ العلاقات التركية – السورية إلي حرب بينهما، بسبب اتهام الأتراك للسوريين بالسماح لاوجلان وحزبه بالتدريب والانطلاق من أراضيها، وفي عام ١٩٩٩ تم رصده من قبل المخابرات التركية واعتقاله في كينيا، بعدما طردته سوريا من أراضيها تحت الضغط التركي. للتفاصيل انظر :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨%B٩%D٨%A٨%D٨%AF_%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٩%٨٧_%D٨%A٣%D٩%٨٨%D٨%AC%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٦

٢ – عيسى السيد دسوقي، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧٧

لهذا المشروع تتلخص زيادة الاعتماد العربي على المياه التركية مقابل اعتماد تركيا على نفط العرب (مقايضة المياه بالنفط)[١].

الواقع أن لتركيا أطماعاً في المياه العربية التي تأتي أصلاً من هضبة الأناضول لتدخل الأراضي السورية والعراقية، وتنتهي في شط العرب، والصراع العربي التركي يدور أساساً حول نهر الفرات، فالنزاع المائي ممتد بين تركيا وكل من سوريا والعراق، ويتكثف في حوضي كل من دجلة والفرات كل ما يقال عن مخاطر تعرض دولتي المصب (سوريا والعراق) لسياسات وبرامج دولة المنبع (تركيا) الخاصة باستغلال مياه هذين النهرين المشتركين[٢].

من ناحية أخرى فقد كان للتعاون المائي بين تركيا وإسرائيل الأثر الواضح في تفاقم الأزمة المائية بين سوريا وتركيا، ذلك أن إسرائيل بدأت بإرسال الخبراء والفنيين وتقديم المساعدات في تكنولوجيا توفير المياه بهدف تقليصها عن دول الجوار (سوريا والعراق)، حيث تم إرسال بعثة تركية إلي إسرائيل عام ١٩٨٩م للتنسيق في هذا الشأن، وفي المقابل أرسلت وفوداً من الخبراء الإسرائيليين وعدداً من الفنيين التابعين لشركات إسرائيلية إلي أنقرة لتقديم خبراتهم في مشروعات تتعلق بالأمن لغذائي وتطهير التربة واستصلاح الأراضي الزراعية وزراعة الموالح والخضروات وتربية المواشي[٣].

إن الأزمة المائية بين تركيا وسوريا لم تأتِ من فراغ، فالشواهد العديدة التي ظهرت من جانب الأتراك بعدما صرحوا بان هناك شواهد بترولية لسوريا، وعلى السوريين مقايضة النفط بالمياه، كما يظهر ذلك في تصريح الرئيس التركي السابق " سليمان ديميرل " عند افتتاح سد أتاتورك ١٩٩٢م حين قال: " إن منابع المياه ملك لتركيا كما أن النفط ملك للعرب، وبما أننا لا نقول للعرب أن لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز أن يطالبوا بما هو لنا "[٤].

---

[١] – **حيدر شامان الصافي، موقع المؤتمر الوطني العراقي، ٢٠٠٩/٩/٢٥،** للتفاصيل انظر:
http://www.inciraq.com/pages/view_page.php?id=٢٩٥٥٨

[٢] - **سري الدين، مرجع سابق ، ص٣٧.**

[٣] - **عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي – التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨، ص ١٨٩**

[٤]- **بيرد فيزيلارد، المياه في الشرق الأوسط مصدر للحروب المقبلة أم فرصة للتعاون الإقليمي، مجلة هنا لندن، العدد ٥٣٣، مارس ١٩٩٣، ص١٠.**

تجدر الإشارة إلي أن تركيا قامت بعدة مشاريع مائية هامة انعكست سلباً علي علاقات أنقرة بدمشق نذكر منها:

– مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف اختصاراً بمشروع " غاب " GAP، وهو أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والإقليمية في تاريخ تركيا التي بدأت في تنفيذه منذ أوائل السبعينيات، حيث يتضمن ١٣ مشروعاً أساسياً للري وتوليد الطاقة الكهرومائية عن طريق ٢١ سداً، منها ١٧ سداً على نهر الفرات، و٤ سدود على نهر دجلة، وإقامة ١٧ محطة كهرومائية على النهرين وروافدهما، فضلاً على مشاريع أخرى في الزراعة والصناعة والمواصلات والصحة والتعليم وغيرها[١].

وقد كان لمشروع جنوب شرق الأناضول الأثر الواضح في زيادة حدة التوتر بين البلدين من جانبين، الأول أن هناك دراسات تشير إلى أن مشروع الغاب " GAP " في حال وصوله للمرحلة النهائية لبنائه فإنه سيختزل تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين ٣٠ – ٥٠ %، مما يعني ذلك خسارة للمياه تكاد لا تطاق بالنسبة لسوريا والعراق. أما الجانب الآخر فهو وجود تعاون وثيق وقواسم مشتركة بين تركيا وإسرائيل في اغتصاب المياه العربية[٢].

– مشروع أنابيب السلام / بعد وصول علاقات حسن الجوار العربية – التركية إلى ذروتها في منتصف الثمانينات تقدمت تركيا بحل مبتكر وإن كان جزئياً للمشكلة المائية، وهو إعلان مشروع خط أنابيب السلام ١٩٨٨[٣]. ففي البداية لم يعر العرب أي اهتمام لهذا المشروع، لكن سرعان ما تحول عدم الاهتمام العربي إلى نقد صريح لتركيا لسببين هما:

الأول هو أن ثمن المياه سوف يرتفع بشكل كبير مقارنة بالتكلفة المحلية. الثاني أن العرب سيسمحوا للأتراك بالتحكم في سيادتهم المائية، وأيضا كان العرب لا يأمنون على تركيا بالسماح لإسرائيل بالاستفادة من هذا المشروع، حيث يشكل مشروع أنابيب السلام التركي قمة التعاون في السياسة المائية بين إسرائيل وتركيا، ويعتبر حلقة متقدمة من حلقات التآمر على الأمن المائي العربي، بل والأمن الغذائي والتنموي أيضًا[٤].

---

[١] - **جلال عبد الله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، شؤون عربية، القاهرة، العدد ٦٥، ابريل ١٩٩١، ص١٣١**

[٢] - **سرور، مرجع سابق، ص ١٩١.**

[٣] - **سري الدين، مرجع سابق، ص٥١.**

[٤] - **سرور، المرجع السابق، ص ١٨٩.**

٣- مشكلة الأكراد :

من المعروف أنه طوال عهد الدولة العثمانية لم تبرز المشكلة الكردية، نظراً لالتفاف الأكراد حول الراية الإسلامية التي رفعتها الدولة العثمانية، وبعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولي، فرضت دول الحلفاء على السلطات العثمانية في اسطنبول التوقيع على معاهدة "سيفر"[١]، التي كانت أول إشارة إلى وجود أقلية كردية وأرمنية في تركيا ذات مطالب خاصة ثقافية وسياسية[٢].

أخذت المسألة الكردية تبرز منذ بداية الثمانينيات خاصة مع بدء العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني في تركيا أواخر عام ١٩٨٤[٣].

يثني الأتراك علي موقف سوريا المتقاطع مع الموقف التركي تجاه الأكراد، والذي كان سبباً مباشراً للتحول الإيجابي في العلاقات التركية – السورية تجاه الأكراد، حيث أن كل من سوريا وتركيا يعتبر وجود الأكراد علي الحدود بين الدولتين تهديداً مباشراً لكلا البلدين[٤].

لقد اعتبر الأتراك أن المسألة الكردية هي البؤرة المركزية لتقييم علاقات تركيا مع سوريا، ومن ثم فإن العلاقات المذكورة مرهونة بموقف الأخيرة من " حزب العمال الكردستاني" وهو ما بدا واضحاً في أعقاب الاتفاق الأمني بين سوريا وتركيا في " أضنة " بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨، والمفاوضات التي تلته، إذ أبدى الساسة الأتراك اهتماما بتحسين

---

[١] - معاهدة سيفْر هي معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في ١٠ آب / أغسطس عام ١٩٢٠، عقب الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء، ولكن المعاهدة رفضت من قبل الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك. لخسارة حجم هائل من المناطق التي كانت تابعة للعثمانيين في حالة تطبيق المعاهدة. للتفاصيل انظر:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/٨٢٩٦٨٠e٦-ca٩٠-٤de٤-a١٥c-١b٨f٣٠٤b٦٤٧٩

[٢] - وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٧٧

[٣] - محفوض، مرجع سابق، ص٢٨١

[٤] – ندوة حوارية في برنامج دائرة الحدث علي الفضائية السورية بتاريخ ٢٣/يوليو٢٠٠٧م، وقد شارك في الندوة كل من نضال قبلان وبرهان بخاري من سوريا، وحسن محلي وسفر توران من تركيا.

العلاقات وتطويرها مع سوريا في جميع المجالات[1]. لكن بعد أسر عبد الله أوجلان، وتوقيع اتفاقية أضنة ١٩٩٨ لم يبق أمام مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK سوى شمال العراق[2].

ثانياً : العامل الديني والتاريخي

إن دراسة العلاقات الدولية لا تستقر على رصد الحاضر أو النظر إلى المستقبل فقط، بل يجب أن تعود إلى مراجعة الإرث التاريخي والديني لهذه العلاقات، ويعود ذلك إلى أمرين: أن هناك اتجاهات فكرية دولية ومناخات عالمية مشجعة وداعية للعناية بالذاكرة التاريخية، ووقوع أحداث كثيرة في الدائرة الحضارية الإنسانية سواء أكانت حروباً عالمية أو تحولات اقتصادية أو مناقشات فكرية ودينية أو ثورات تقنية اقتضت عودة كثير من الدول لمراجعة سياساتها وانتماءاتها وتطلعاتها. وقد ورثت تركيا التاريخ العثماني الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية الثرية في المنطقة تحت مظلة نظام دائم، استمر خمسة قرون. وتحاول تركيا الآن تفعيل هذا الإرث بوصفه دعامة إستراتيجية هامة[3].

إن ثمة مداخل عديدة للتعارف بين السوريين والأتراك، فقد كانت الفتوحات الإسلامية إلى الشمال والشرق مدخلاً أولياً تأتت عنه سبل تعارف أخرى " كأسلمة " قبائل وشعوب تركية عديدة، حيث نتج عن ذلك حركات تنقل وهجرة وغزو وحجيج وتجارة وعبيد وجوار..، لكن لم ينطو الوجود التركي بعد على دلالات هامة أو استثنائية ما دامت الإمبراطورية الإسلامية ضمت طيفاً إثنياً كبيراً[4].

وقد أدي اتصال العرب بالأتراك الذين أصبحوا جند للخلافة العباسية، وأصبحوا القومية الإسلامية الثانية بعد العرب في الإمبراطورية العربية، حيث تقاسم العرب والأتراك مشقة الصراع ضد الصليبيين، واندمجوا في مجتمع إسلامي امتد من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين في إطار من التنوع الثقافي والعلمي والحضاري[5].

---

[1] - **انظر بيان وزارة الخارجية التركية في صحيفة تشرين السورية ١٩٩٨/١٠/٢٥م ،و١٩٩٨/١١/٨م، وانظر في حوار مع وزير الخارجية التركي "إسماعيل جم" في صحيفة عكاظ ،الرياض ٢٠٠٠/٤/١١م، وحوار الرئيس التركي "سليمان ديميرل " في عكاظ ٢٠٠٠/٤/٨م .**

[2] – **رضوان، مرجع سابق، ص٣٥٥.**

[3] - **محمد عبد العاطي التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٢-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص ٥٨**

[4] - **محفوض، سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٦٩**

[5] – **ابراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٥١**

لقد اهتم الأتراك بقصد أو بلا قصد بتعزيز نظام قيم وبناء مختلف عن ذلك النظام الموجود في الدول التي خضعت لسيطرتهم، حيث قاموا بتحطيم قيم التشارك المذهبي والديني والعرقي في سوريا، حيث ادعوا أن مهمتهم في الشرق هي مهمة دينية – مذهبية خالصة، وبالتالي واصلوا ضغطهم بطرق مباشرة وغير مباشرة على المسيحيين وغيرهم للدخول في الإسلام، أو ليصبح المسلمون من مختلف المذاهب خاضعين لسيطرتهم. وهكذا فإن الدولة العثمانية استطاعت تبرير جميع سياساتها تحت ستار الدين، وهذا ما جعل هناك صعوبة كبيرة في التمييز بين الدين والسياسة، وهو ما أعطي الدولة العثمانية مجالاً كبيراً للمناورة والضغط[١].

دخل العثمانيون سوريا إثر موقعة مرج دابق ٢٤آب / أغسطس ١٥١٦، وبسطوا سيطرتهم المباشرة عليها، وقد نظر كثير من السوريين إلى هذا الحال الجديد على أنه استبدال سلطة بأخرى، ومنهم من عدَه فتحاً مبيناً ونصراً للدين، ومن ثم استقبل السلطان سليم الأول في دمشق وحلب بالأفراح، وهكذا فإن هؤلاء لم يقاوموا السلطة الجديدة، حيث اقتصرت المقاومة على جماعات ومناطق محدودة[٢]، وهكذا أصبحت سوريا تحت سيطرة الخلافة العثمانية لما يقرب من أربعة قرون.

شهدت علاقة سوريا بالدولة العثمانية أسوأ المراحل خلال حملة البطش والإعدامات التي قام بها جمال باشا في بلاد الشام، بعد تعيينه والياً في سوريا عام ١٩١٥، حيث فرض سلطانه على بلاد الشام وأصبح الحاكم الفعلي والمطلق فيها، وقد قام باستبدال الكتائب العربية الموجودة في بلاد الشام بكتائب غالبية جنودها من الأتراك، وأخذ باعتقال الزعماء والمفكرين العرب وقام بالتنكيل بهم وارتكاب أفظع المجازر ضدهم، مما جعلهم يلقبونه " السفاح "، ويقول البعض أن السياسة العنيفة التي اتبعها جمال باشا في سوريا وبلاد الشام ضد العرب سبباً في قيام الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية، الأمر الذي نتج عنه حالة العداء المستحكم الذي يشعر به الأتراك تجاه العرب على مدى عقود طويلة ومن ثم سلخ لواء الإسكندرونة ١٩٣٩، وأصبح بعدها التعامل بين الطرفين يتم وفقاً للمصالح أكثر من المشاعر[٣].

وفي هذا الصدد ينفي الدكتور أحمد قدري، أحد رجالات الحركة الوطنية العربية في بدايات القرن العشرين المنصرم هذا العداء ويقول أن الثورة العربية الكبرى التي شارك فيها تحت قيادة الشريف حسين بن علي لم تكن ضد الأتراك العثمانيين، وإنما ضد حزب الإتحاد والترقي الذي

[١] – **محفوض، سوريا وتركيا، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤**

[٢] – **المرجع السابق، ص٧٥**

[٣] – **التلولي، مرجع سابق، ص١٥**

تسلط على الدولة العثمانية، ويضيف أحمد قدري في كتابه" مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى": (منذ اليوم الذي بسط فيه العثمانيون سلطانهم على البلاد العربية والعلاقات قائمة بين العرب والترك موطدة الأركان ثابتة البنيان، وكان الترك ينظرون إلى العرب نظرتهم إلى عنصر تجمعهم به رابطة العقيدة الدينية، فلم يثقل حكمهم على العرب، وظلت تلك العلاقات تسير في جو هادئ بعيداً عن النزعات الجنسية والمذهبية، حيث أن السلطان عبد الحميد كسب وده العرب، وكان سكرتيره الخاص "عزت بيك العابد" العربي الدمشقي، وكان شيخ الإسلام في عهده الشيخ "أبو الهدى الصيادي الرفاعي الحسيني" العربي الحلبي)[١].

ويؤكد أحسان حقي في تعليقه على كتاب "تاريخ الدولة العلية" لمؤلفه محمد فريد بك المحامي، بأن " الأتراك لا يفرقون بين مسلم ومسلم مهما كان انتماؤه العرقي والقومي، وأن الذين حاولوا التتريك في أواخر الدولة العثمانية ما هم إلا قيادات حزب الاتحاد والترقي الذين تسلطوا على الدولة العثمانية، وليسوا من العثمانيين الأتراك، بل من أعضاء الماسونية المرتبطة باليهود، أو يهود الدونمة أنفسهم[٢].

وقد كان للسوريين دور هام في البناء السياسي والحضاري للإمبراطورية العثمانية، إذ كان الأتراك عماد البنية العسكرية والسياسية والبيروقراطية، فيما كان الأرمن واليونانيين عماد الأعمال التجارية والمصرفية والمالية، وكان العرب عماد البنية الدينية والسياسية، وكانوا إلى جانب ذلك حاضرين في الحرس السلطاني والأفواج الحميدية،[٣] في العقود الأخيرة للسلطنة[٤].

أما استقلال سوريا فقد جاء نتيجة عوامل عديدة أبرزها الإرادة الدولية في إنهاء ملف " المسألة الشرقية "، والرغبة في تفكيك الأقاليم التابعة للإمبراطورية العثمانية بعد ظهور الفوضى والضعف فيها، وتصاعد النزعة القومية في السلطنة كما حدث لدى الأكراد والأتراك والعرب..

---

[١] – شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١١، ص١٨٥

[٢] – المرجع السابق، ص١٨٥

[٣] –هم افواج من الفرسان قام السلطان عبد الحميد بانشاءهم بعدما انتشرت في دولته الفتن والاضطرابات من قبل الارمن والاكراد، فكان السبيل الوحيد للقضاء عليهم هو انشاء " افواج الفرسان الحميدية" في شرق البلاد، وظلت هذه الأفواج تقوم بدورها حتى ألغتها حكومة الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٨ للتفاصيل انظر:

http://www.alukah.net/Web/Aweys/١١٣٩٣/٥٢٩٦٣ /

[٤] – شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق وتعليق حسن السماحي سويدان، دار بن كثير، دمشق،٢٠٠١، ص٣٤٠.

الخ. وحيث كانت الحركة الاستقلالية لدى السوريين قد قطعت مع التردد في الاستقلال الكلي أو الذاتي ضمن المجال العثماني[١].

وكان إعدام زعماء الحركة الوطنية في ٦ آيار / مايو ١٩١٦ النقطة الحاسمة[٢]، إذ أعلن السوريون الثورة على الأتراك بالاتفاق مع الشريف حسين والحلفاء، وجرت معارك – في إطار الحرب العالمية الأولى – بين جيوش الحلفاء بمساندة الجماعات العربية، والجيوش التركية التي شارك في قيادتها عسكريون ألمان أدت إلي دحر الأخيرة[٣].

وقد أخذت تركيا تولى المنطقة العربية اهتماماً بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وزاد هذا الاهتمام حينما بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها إلي هذه المنطقة منذ عام ١٩٤٦[٤].

لقد كان لانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي أثراً على العلاقات التركية – السورية التي وصلت إلى حافة الهاوية خريف ١٩٥٧م، وقد خفت حدة التوترات في فترة الستينيات والسبعينيات، إلى أن عادت في الثمانينيات حينما بدأت تركيا مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول الذي يؤثر علي تدفق مياه الفرات على سوريا والعراق ، ثم جاءت مشكلة حزب العمال الكردستاني وما خلفته من أزمات عديدة[٥].

أما العلاقات التركية العربية عموماً ، والتركية السورية خصوصاً قد وصلت حالتها المتوترة إلى الذروة في عام ١٩٩٦ بسبب اتفاقية التحالف التركي – الإسرائيلي (أمنياً وسياسياً واقتصادياً) ، حيث وصل الأمر للاقتراب من مواجهة عسكرية تركية – سورية، لولا توقيع معاهدة " أضنة "

---

[١] – **محفوض، مرجع سابق، ص٧٧**

[٢] – **في عام ١٩١٦ وبناء على أوامر من جمال باشا تم إعدام ٣٢ من أبرز زعماء حركة الوطنية العربية في بورجي ودمشق وبيروت منهم: عبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم الخليلي وشفيق العزم وصالح حيدر وعلي النشاشيبي وسالم الجزائري وغيرهم، وتم ترحيل العديد من العائلات المشهورة بنسائها وأطفالها من بلادهم إلى وسط الأناضول. للتفاصيل انظر:**

http://www.ancme.net/studies/٣٥٠

[٣] – **زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية – التركية: دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص١٢٨ وما بعدها.**

[٤] – **احمد نوري النعيمي وآخرون، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٣٣٣.**

[٥] – **التلولي، مرجع سابق، ص١٦**

١٩٩٨م التي كانت بمثابة صفحة جديدة من العلاقات التركية – السورية، حيث أثمرت معاهدة أضنة عن تعاون تمثل في لعب تركيا لدور الوسيط في المفاوضات السورية الإسرائيلية، وأصبحت أنقرة المدافع الأكثر حماساً عن النظام السوري في وجه الولايات المتحدة والغرب، ولم يتوقف التعاون بين البلدين على المستوي السياسي فحسب، بل اعتبرت هذه الفترة بداية لمرحلة التطبيع الكامل بين الدولتين، وتوج ذلك بحضور الرئيس التركي (أحمد نجدت سيزر) مراسم جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد في حزيران / يونيو عام ٢٠٠٠، وقد كانت هي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس تركي منذ زيارة (عدنان مندريس) قبل تنحيه عام ١٩٦١م[١].

ثالثاً : النخب السياسية الحاكمة

تشكلت الدولة التركية في بدايات القرن العشرين في بيئة داخلية وإقليمية ودولية واجهت فيها قدراً كبيراً وخطيراً من عدم اليقين تجاه المستقبل[٢]، حيث نشأت الدولة محكومة بنظام قيم ومبادئ توجيهية وإرشادية تعتبر أن الغرب هو المثال الذي يجب أن يحتذى في البناء والتطور[٣].

تتسم الحياة السياسية في تركيا بالنخبوية ، وهي تماثل في ذلك الكثير من الدول النامية، وبالإضافة إلي تماثلات أخرى، فإن للجيش دوراً رئيساً في الحياة السياسية للبلاد، فهو "سيد الأمة" ويتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية والخارجية إلي حد اعتباره القيّم على الجمهورية والناظم لها والضامن لمستقبلها، ويبدو ماعداه من مؤسسات كبيروقراطية الدولة والأحزاب السياسية، هياكل تابعة ومؤسسات تلعب دوراً "فرعياً" في صنع السياسة العامة[٤].

عند انهيار الإمبراطورية العثمانية وتفتيتها من قِبل الغرب وسلخها عن محيطها العربي والإسلامي ظهر "مصطفي كمال أتاتورك" واستطاع القضاء على ما تبقي من جذور الخلافة وأعلن نفسه رئيساً لتركيا المدنية الجديدة. حيث اتسم النظام السياسي في تركيا بسمات "قصامية"،

---

[١] - **المرجع سابق، ص١٦-١٧**

[٢]– **Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, Turkish Foreign policy in an Age of Uncertainty (Santa Monica , CA: Center for Midddle East Public Policy (RAND),٢٠٠٣ ,p.ix**

[٣]– **Halis Komili " Turkish Foreign Policy and the West" Private view (Ankara) (winter١٩٩٧) ,pp–١–٩**

[٤] – **معتز سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، " السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣١، كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، ص١٢٣–١٢٧**

ففيه ديمقراطية وتداول للسلطة، وفيه تسلط ودكتاتورية وضغوط شديدة علي حقوق الإنسان والتكوينات الإثنية والتيارات السياسية[1].

وهنا يمكن القول، أن النخبة الحاكمة في تركيا كانت تتبع أكثر من نهج في سياستها مع سوريا، فنرى تارة أنها تحشد جيوشها علي الحدود السورية ١٩٥٧ إثر التقارب المصري السوري، وأيضا التهديد التركي للجانب السوري بقطع المياه حال عدم تسليمهم الزعيم الكردي "عبد الله أوجلان"، وتارة أخرى تقيم مع السوريين علاقات اقتصادية وإستراتيجية وعسكرية وأمنية لم يسبق لها مثيل في علاقاتهما مثل "مجلس التعاون الإستراتيجي" ٢٠٠٤، والمناورات العسكرية المشتركة في العام نفسه.

إن النخب السياسية السابقة لحقبة التسعينيات من القرن العشرين في تركيا التي سيطرت علي طبيعة العلاقات بين البلدين تبدلت الآن إلي حد كبير مع مجئ حزب العدالة والتنمية ومع تغير الظروف الإقليمية والدولية والتغيرات الداخلية في النمط النخبوي المعتدل، ومجئ مسئولين لديهم قراءة مختلفة نسبيا للسياسة العامة سواء داخلياً أو خارجياً؛ وعليه فقد دفعت التجربة السياسية خلال العقود الماضية الدولتين إلى إعادة بناء السياسة على أسس أكثر واقعية وعقلانية، وانعكس ذلك على مفردات الخطاب السياسي والعلاقات الدولية لديهما .[2]

رابعاً : المؤسسة العسكرية

إن القدرة العسكرية لأي بلد هي التي تحوِل كل عناصر القوة – سواء اقتصادية أو سياسية – إلى قوة فعلية، وهي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم، وأهم مظهر يعكس قوتها الحقيقية زمن الحرب[3].

وتعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين، العثمانية والتركية، وكانت في الواقع وما تزال عماد الدولة، بل هي المؤسس للدولة الحديثة[4].

---

[1] **- عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١ ،٢٠٠٨، ص٦٢**

[2] **– محفوض، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق ،ص٢٩٩**

[3] **– أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص ٤٨**

[4] **- محفوض ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مرجع سابق، ص ١٤٨**

ولم تتعرض تركيا لتهديدات فعلية من الجوار منذ نشوئها عام ١٩٢٣، ولكنها مع ذلك ضغطت على دول الجوار (عسكرياً وسياسياً) من أجل تحقيق أهدافها، فاحتلت شمال قبرص ١٩٧٤، وتنازعت مراراً مع اليونان، وهددت سوريا وإيران والعراق، وتحالفت مع إسرائيل[١].

تدرك تركيا وسوريا الثمن الفادح للحرب، وتعرفان – كل حسب تجربتها – العبء المركَّب والمتعدد الأشكال الذي يتمخض عنها، ولذا فإنهما يحاولان تداركها ما أمكن، هذا وفق الحساب الرشيد والعقلاني لصانع القرار، وإذا كانت تركيا قد عبرت مراراً عن استعدادها لاستخدام القوة العسكرية تجاه سوريا، خاصة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، فإن الأخيرة اتبعت سياسة مختلفة أثبتت جدواها من حيث نتائجها، وهي شكل من أشكال الردع تسميه الدراسات الإستراتيجية والأمنية " الردع بالتطمين " أو المصالحة والتهدئة[٢]، غير أن هذا النمط من السياسة ليس معروفاً تماماً في هذه المنطقة من العالم، ولذلك قد يفهم على أنه ضعف وانكفاء أمام التهديد العسكري التركي.

بسبب تزايد الإمكانات العسكرية في الشرق الأوسط، فإن الجيش التركي يهتم أولاً بوضع خطط واسعة النطاق لتطوير عتاده ونظمه الراهنة، والحصول على أسلحة أكثر تطوراً، والارتقاء بمستوي التدريب، وذلك في خطة تكلف ١٥٠ مليار دولار خلال ثلاثين عاماً[٣].

ويذكر الأتراك من خلال نشر سيناريوهات حرب محتملة مع سوريا الفروق في إمكانات القوة لدى الطرفين، وهو ما يعني أنهم يعولون جدياً على القوة في سياستهم معها.[٤]

فمن الواضح أنه بعد دخول العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية على سورية حيز التنفيذ بدأت تركيا تتحرك على شكل تصعيد ممنهج تجاه الوضع السوري، فللمرة الأولى بدأ القادة الأتراك وتحديداً وزير الخارجية أحمد داود أوغلو يتحدث عن أن كل الخيارات بما فيها العسكرية باتت مطروحة بعد أن كان المسؤولون الأتراك يحرصون طوال الفترة الماضية على عدم الحديث عن الإجراءات العسكرية بما في ذلك إقامة منطقة أمنية داخل الأراضي السورية، وأمام هذا

---

[١] – **محفوض، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق ،ص١٢٦**

[٢] **- ديفيد جارنم، مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، دراسات إستراتيجية،٢(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية،١٩٩٥)، ص٢٢-٣٤.**

[٣] **-السفير، ١٩٩٨/٨/١١م، ص١٥**

[٤] – **جميل مطر وآخرون، "ندوة قمة القاهرة : المستقبل العربي ، السنة ١٩ ، العدد ٢٠١٠، آب/ أغسطس ١٩٩٦م، ص١١٥**

الواقع بات من يتنبأ بأن شرارة التدخل الخارجي ضد النظام السوري سيكون من تركيا التي تستعد لتشغيل الدروع الصاروخية الأطلسية على أراضيها نهاية العام الجاري ٢٠١٢. ولعل ما يزيد من عوامل الصدام التركي – السوري هو أنه مع تطور الموقف التركي إزاء الأزمة السورية تخلت دمشق عن سياسة الهدوء والحرص على امتصاص الموقف التركي وانتقلت إلى موقع المواجهة والرد على الخطوات التركية كما قال وزير الخارجية السوري وليد المعلم، ولعل رد دمشق القوي على العقوبات التركية الأخيرة، فضلاً عن محاولة تحسين العلاقة مع المعارضة التركية وتحديداً حزب الشعب الجمهوري الذي يعيش في عداء سياسي متصاعد مع أردوغان وحزبه وكذلك محاولة التقرب من حزب العمال الكردستاني الذي وجّه ضربات موجعة للجيش التركي في الفترة الأخيرة ، هذه المعطيات وغيرها تشير إلى أن كل طرف دخل في رهان على الزمن لكسر إرادة الآخر عبر مجموعة من الأوراق والرهانات والعوامل[١].

لا بد من التنبيه إلي أن خطط تحديث الجيش التركي ليست استجابة وحيدة البعد علي تحديات تأتي من سوريا فقط، وإنما ثمة تحديات أخري تخص تخومها في البلقان والقفقاس، فضلا عن العامل الذي يتكرر ذكره وهو تحديات الأمن والاستقرار الداخلي، علي أنها لا تستطيع أن تحقق ذلك منفردة، ولذا فإنها تعتمد علي المساندة والتحالفات الخارجية الإقليمية والدولية[٢].

لكن الوضع يختلف علي الجانب السوري، فالأزمة السورية الحالية فرضت على المؤسسة العسكرية التركية التدخل بأشكال عديدة حتى لو وصل الأمر إلي التدخل العسكري المباشر للحفاظ علي أمنها وحدودها، لأن حدودها المتشابكة والمتداخلة مع سوريا، إضافة إلى المشاكل التي خلفتها القضايا الخلافية بين الدولتين مثل مشكلة المياه، ومشكلة لواء الإسكندرونة، كل ذلك يستوجب من تركيا استخدام كافة الوسائل للحفاظ على الأوضاع التي سبقت الاضطرابات الحالية في سوريا.

من الواضح أن العلاقات التركية – السورية تبدو وكأنها أمام لحظة تاريخية، كتلك التي حشدت فيها تركيا قواتها على الحدود السورية عام ١٩٥٧ عشية الوحدة بين سورية ومصر، أو حشودات تركيا ما قبل توقيع اتفاق أضنة ١٩٩٨، لكن استذكار هذه اللحظات التاريخية في العلاقات التركية – السورية قد لا يعني تكرارها بقدر ما هو تعبير عن جوهر الأزمة ووصولها إلى ما قبل لحظات الذروة، مع التأكيد بأن الظروف المحلية والإقليمية والدولية مختلفة، وحسابات كل ذلك حاضرة في السياسة وخياراتها لدى الطرفين وكذلك القوى الإقليمية والدولية المعنية

[١] – **دللي، الأزمة السورية وآفاق التصعيد التركي، مرجع سابق**

[٢] – **محفوض، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق ،ص٣٤٠**

بالصراع الجاري في الشرق الأوسط والسياسات الهادفة إلى رسم المشهد السياسي من جديد في المنطقة [1].

إن المؤسسة العسكرية في تركيا تحاول النهوض من جديد بعد عشر سنوات من سحب البساط عنها، فالأزمة السورية الحالية متمثلة في رغبة الأتراك في المشاركة في رسم واقع جديد في المنطقة – حتى لو استخدمت القوة –، ورغبة تركيا في الإبقاء علي الوضع القائم ما قبل الاضطرابات السورية، كل ذلك فرض على الجيش التركي التهديد والتلويح بالتدخل العسكري المباشر في سوريا، لان المؤسسة العسكرية والجيش في الواقع لديهما إحساس بفائض القوة وامتلاك العديد من أوراق الأزمة السورية التي تجعلها قادرة على إعادة هيبتها وقوتها إلى ما قبل انتخابات ٢٠٠٢، وذلك على حساب الأزمة في سوريا.

خامساً : جماعات الضغط والمصالح

جماعات الضغط هي ظاهرة اجتماعية وسياسية وتعد مؤشراّ حضارياً وبحاجة لها كل المجتمعات وهي تتكون من مجاميع نشطة من الأشخاص تجمعهم رؤية وتوجه ومصلحة مشتركة، تقوم بنشاطات تهدف منها في التأثير باتجاهين الأول هو الرأي العام لاستنهاضه لتشكيل قوة ضغط سياسية منه لغرض تحقيق الاتجاه الثاني هو في التأثير على السلطة السياسية وتغير سياستها وتوجهاتها لما يخدم مصلحة الرأي العام[2].

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية وغيرها، وهي لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار، فهي من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدراً مهماً للتجنيد السياسي، حيث انضم بعض قياداتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة[3].

ومن أهم جماعات المصالح في تركيا[4]:

١ – النقابات العمالية

---

[1] – **دللي، الأزمة السورية وآفاق التصعيد التركي، مرجع سابق**

[2]**- فلاح علي،الحوار المتمدن، العدد ٢٦٧١ ، ٢٠٠٩/٦/٨م. للتفاصيل وانظر:**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٧٤٤٣٥

[3] – **جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١١٢**

[4] – **التلولي، مرجع سابق .ص٤٦-٤٧**

٢ – جماعات رجال الأعمال

٣ – النقابات المهنية

تعمل جماعات الضغط مع الرأي العام في تركيا في التأثير على صانعي القرار السياسي من خلال إحداث تغيرات في الوعي الجمعي والذي تنطلق بنشاطها من حاجات الرأي العام الأساسية ومصالحه في الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والحقوق المدنية والقانونية والحريات .. الخ). إن هذا الدور الذي تقوم به جماعات الضغط في تعبئة الرأي العام هو لغرض التأثير على السلطة السياسية وتطويعها للرأي العام، لهذا فإن جماعات الضغط لها خاصية متميزة هي التوجه للرأي العام مباشرة بدلاً من التوجه للحكومة لتشكل من الرأي العام قوة ضغط كبيرة وفاعلة. وهي تعمل باتجاهات متنوعة في البلدان الصناعية والمتطورة وقد يطلق عليها (اللوبي) في بعض البلدان.

وعندما نشبت الأزمة في سوريا لعبت جماعات الضغط دور كبير في تطور العلاقات بين البلدين، حيث يشير كاتب تركي، بأن الأتراك يودّون إقامة علاقات دافئة مع الجيران ولكن هناك بعض جماعات الضغط القوية التي تريد التأكُّد من أن الصراع الدائر في سوريا سوف يستمر لسنوات عديدة، بالنسبة لجماعات الضغط هذه، فإن وجود صراع يمكن السيطرة عليه والتحكم به وإدارته في المنطقة يبدو أفضل، فهم يريدون حربًا في سوريا حتى الانهيار الكامل للبنية التحتية في هذا البلد؛ وذلك ما يجعل هذه الجماعات تلعب دور المسيطر على الإقتصاد السوري عن طريق اعطاء المنح والقروض للمؤسسات السورية المنهكة والمدمرة مقابل سيطرتها علي تلك المؤسسات. بعبارة أخرى هناك جماعات ضغط قوية وترغب بشدة في مواصلة الحرب والصراع في سوريا حتى انهيار كامل للصناعة، والزراعة، ونظام التعليم والحكومة، فضلاً عن القضاء على الجماعات المثقفة، فهم يرون أن انهيار البنى التحتية الكاملة في سوريا سوف يجعلهم يتحكمون في جميع مفاصل الدولة من خلال التدخل بالمنح والقروض والاستثمار داخلها وبالتالي تصبح لقمة سائغة بأيديهم. ولكن هل سينتهي هذا الصراع حتى لو استولت المعارضة على دمشق؟، فنحن مقبلون في سوريا نحو وضع يشبه الموقف في العراق كذلك[١].

يرى الباحث أن هذه الجماعات ليس لها أي مصلحة في انهيار كامل الاقتصاد في سوريا، فليس بالضرورة أن هذا الانهيار سوف ينتج عنه سيطرة تركية علي سوريا ومقدراتها، وليس

---

[١] – **حسن كانبولاط، حرب تركية – سورية هل هي ضرورية؟، موقع البشير، ترجمة الإسلام اليوم، ١٨/اكتوبر٢٠١٢م، للتفاصيل انظر :**

http://islamtoday.net/albasheer/artshow-١٥-١٧٥١٥٤.htm

بالضرورة أيضاً أن الحكم سيؤول للمعارضة في النهاية ، فبالإمكان أن تكون السيطرة للنظام السوري بعد أن يقوم بالقضاء علي المعارضة .

سادساً : الرأي العام ووسائل الإعلام :

يعد الرأي العام أحد الأمور التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية، فهو يمثل أحد الموارد السياسية للنظام السياسي. ويتحدد ذلك بحسب طبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة[١].

يلعب الرأي العام التركي دوراً هاماً في التأثير على القرارات التي يتخذها البرلمان التركي من ناحية، وفي وقف قرارات تتخذها الحكومة من شأنها تهديد الأمن التركي من ناحية أخرى، كما لعب موقف الرأي العام التركي دوراً في كبح جماح تركيا فيما يخص تدخلاً عسكرياً في سوريا، فقد أظهرت استطلاعات للرأي أن الناخبين الأتراك يرفضون تدخلاً تركياً مباشراً في الشأن السوري، ويبدو الأمر حجة قوية بالنسبة للحكومة التركية، خصوصاً وأن البلاد ستشهد في عامي٢٠١٤ و٢٠١٥ انتخابات ماراثونية، البلدية منها والتشريعية والرئاسية. [٢]

أما الإعلام بوسائله المتطورة فيعتبر أقوى أدوات الاتصال العصرية التي تعين المواطن على معايشة العصر والتفاعل معه، كما أصبح للإعلام دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلامياً، وبصفة خاصة تجاه القضايا المعنية بالأمن الوطني.

تعتبر الإذاعة والتلفزيون من أهم وسائل الإعلام الموجودة في تركيا، وهى تؤدي دوراً هاماً في التأثير على صناع القرار، وقد شهد عقد التسعينيات ظهور قنوات خاصة عدة، وقد أصبح في تركيا ٢٥٨ قناة تلفزيونية تبث بعضها على النطاق القومي والأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي، و ١٠٩٠ محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية "[٣].

---

[١] – **محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٤١**

[٢] **- توماس زايبرت و حسن ع. حسين، معضلة العلاقات التركية السورية، موقع دار الاخبار، ٢٠١٢/١٢/٢٥م، للتفاصيل انظر:**

http://www.daralakhbar.com/articles/٢٣٥٨٥٧٥

[٣] – **عبد الكريم علي، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين، مواجهة طويلة تصل الي التعايش، تركيا صراع الهوية، تحرير: لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة ، ٢٠٠٦، ص٤١-٤٢**

أما الصحف فهي تعتبر وسيلة مهمة من وسائل الإعلام التركي في تشكيل الوعي لدى الرأي العام، حيث تصدر في عموم تركيا أكثر من ٣٤٥٠ صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية، وقد شهدت تركيا صعوداً واضحاً لوسائل إعلام التيار الإسلامي، ولأول مرة ارتفع معدل التوزيع اليومي لصحيفة" زمان "التي تمثل الطريقة النورسية[١]، وهي من أبرز الصحف القومية للتيار الإسلامي من ٦١ ألف نسخة يومياً في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ إلى ما يقارب ٦٠٠ ألف في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥م[٢].

لعبت وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تصاعد وتيرة العلاقات السياسية التركية – السورية خاصة مع الأحداث الجارية حالياً في سوريا والتي وجدت من خلالها هذه الوسائل أرضية خصبة للعب دور في الحرب النفسية والإعلامية المتصاعدة حدتها بين البلدين، وفي تجريد النظام السوري من أي دور إنساني، فقد ذكر أحد الصحفيين بعد خطفه من قِبل جيش النظام السوري وتعذيبه علي أيدي النظام، قائلاً: " نحن دخلنا سوريا في إطار مزاولة عملنا المهني لتغطية الأحداث، لكنه تم اختطافنا في الساعات الأولى من طرف النظام السوري، واحتجزونا في إحدى القرى، وهددونا بالقتل، قالوا لنا: " أنتم أتراك ورئيس وزرائكم عدو لنا "، وهكذا ظلوا يفزعوننا لمدة ستة عشر يوماً، وبعد ذلك سلمونا إلى رجال أمن الدولة، وتم الزج بنا في السجن، وهناك رأيت ما لا خطر على قلب بشر من العذاب، كانوا يضعون ستة أشخاص في زنزانة لشخص واحد، وكانوا يتركون الناس فقط باللباس الداخلي"[٣].

وبالتالي فإن للإعلام دور كبير وهام في نقل الأحداث، وأحيانا يكون له دور أيضاً في تهويل الحدث أو تضخيمه تبعاً لضخامة الأحداث أو توتر العلاقة بين البلدين، أيضاً لوسائل الإعلام التركية دور كبير في توقع أحداث مستقبلية من الممكن أن تحدث في القريب، وبالتالي يجب الحذر التركي من هذه التوقعات، حيث أنه وفي مقابل تصريحات أطلقها الرئيس السوري

---

[١] - النورسية: جماعة دينية إسلامية هي أقرب في تكوينها إلى الطرق الصوفية منها إلى الحركات المنظمة، ركز مؤسسها على الدعوة انشاء تياراً إسلامياً في محاولة منه للوقوف أمام المد العلماني الماسوني الكمالي الذي اجتاح تركيا عقب سقوط الخلافة العثمانية واستيلاء كمال أتاتورك على دفة الحكم فيها.

[٢] - عبد الكريم علي، مرجع سابق ص٤٠

[٣] – حوار صحفي مع الإعلامي التركي آدم أوزكوس يروي تجربته في السجون السورية، أجري الحوار: يحيي الكرامي وعبد الحميد بلشقار، موقع مغرس الإخباري، ٢٠١٢/٧/١٧م ،للتفاصيل انظر :

http://www.maghress.com/attajdid/٧٦٣٢٦

" بشار الأسد " بخصوص الأسلحة الكيماوية التي تمتلكها بلاده، وأنها لن توجه هذه الأسلحة للداخل السوري، وستكون فقط سلاحاً تستخدمه للدول الأعداء في الخارج – وكان يلمح لتركيا والأردن –، قامت وسائل الإعلام التركية بنشر معلومات عن استعدادات لتركيا لمثل هذه التصريحات بإرسال فرق ذات تدريب خاص للحدود التركية – السورية وذلك لمواجهة احتمال استخدام سوريا لتهديداتها[1].

تحظى وسائل الإعلام في تركيا باهتمام الساسة وصناع القرار، لما لها من أهمية كبيرة في تمرير سياساتهم سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً، وفي المقابل ينادون دائماً باطلاق الحريات لوسائل الإعلام، وأنه يجب أن لا يمارس الكبت للحريات بما فيها حرية التعبير، ومع كل حكومة تمسك زمام الأمور يكون دائماً شعارها إطلاق يد وسائل الإعلام وتبني هذا النهج عملياً وليس فقط بالشعارات.

المبحث الثاني: محددات البيئة الداخلية السورية

سيتناول هذا المبحث بعض المتغيرات التي تحكم العلاقات التركية – السورية من خلال البيئة الداخلية لسوريا، حيث سيتطرق إلى النخبة السياسية الحاكمة، والعامل العسكري والأمني كمتغير داخلي وأثره الكبير في تحديد السياسة الخارجية لسوريا، وأيضاً دور وسائل الإعلام في التأثير علي السياسة الخارجية للدولة، وأخيراً جماعات الضغط والمصالح كمتغير رئيسي في سياسة سوريا الخارجية تجاه تركيا.

أولاً :النخبة السياسية الحاكمة

يتولى في سوريا رئيس الجمهورية مهام السياسة الخارجية، أما رئيس الوزراء فلا يمارس فيها أي نشاط ملحوظ في مجال السياسة الخارجية علي رغم مسؤوليته عنها. وبحسب الدستور السوري ذي النزعة الرئاسية، فإنه لا يمكن عزل رئيس الجمهورية عن عملية اتخاذ القرار السياسي، فهو طبقاً للمادة (٩٤) من الدستور، يقوم بوضع السياسة العامة للدولة ويشرف علي تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء[2].

---

[1] - **سوريا والسلاح الكيماوي بين التضليل والتهليل، شبكة النبأ المعلوماتية، ١/آب/أغسطس ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://www.annabaa.org/nbanews/٢٠١٢/٠٨/٠٠٨.htm

[2] **- عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠، ص٦٨**

يوضح الدستور السوري الدائم منذ عام ١٩٧٣م أن سوريا تأخذ بالنظام الرئاسي الذي يقوّي سلطات رئيس الجمهوري، ويركز كل المسؤوليات في يده ،لأن رئيس الجمهورية هو حجر الزاوية فيه، فضلاً عن كون الرئيس هو الأمين العام للحزب – القائد للدولة والمجتمع– [١].

وفي سوريا يتحكم العلويين بمفاصل الدولة السياسية والأمنية، حيث تتمركز الطائفة العلوية في محافظتي اللاذقية وطرطوس. وبالرغم من قلة عددها بالنسبة للشعب السوري، فإنها الطائفة التي تتحكم في مقاليد النظام بأركانه المختلفة. فرئيس الدولة والقيادات العسكرية، والمخابرات المختلفة، والأجهزة الأمنية، وقيادات حزب البعث، التنظيم السياسي للنظام، من الطائفة العلوية .

لا بد من الإشارة إلي أن الإطار السياسي السوري قد تأثر بالبيئة الخارجية إلى حد بعيد، فهو نتاج لحزب قومي وجيش عقائدي بسبب الصراع مع إسرائيل[٢]. وقد تطور هذا الإطار ليجعل من سوريا دولة تسيطر عليها مؤسسة الرئاسة القوية، التي تستند إلى أعمدة سياسية هي: حزب البعث، الجبهة الوطنية التقدمية، المؤسسة العسكرية، البيروقراطية الوزارية، ويشكل قادة هذه المؤسسات الطليعة أو النخبة التي يقودها الرئيس[٣] .

وبالنسبة لتركيا وعدائها للحكومة السورية بعد اتهامها بأن العداء يقوم علي أساس مذهبي بحت، سئل وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، بأن هناك من يتهم تركيا بأنها مذهبية في تعاملها مع سوريا فأجاب قائلاً: " هذا الكلام غير صحيح ، فعندما ثار الشعب المصري لخلع مبارك كنا ضد مبارك رغم أنه سني، والقذافي وبن علي وصدام كذلك، وبالتالي لم نكن ضد بشار لأنه نصيري، لكن نحن مع الشعب السوري بكل أطيافه، فالآن يتعرض السنة والعلويون والشيعة والمسيحيون والدروز وجميع أطياف الشعب للعدوان والظلم، وبالتالي نحن مع جميع الشعوب المظلومة، ومبادؤنا تنظر لجميع شعوب المنطقة دون النظر إلى حدود مذهبية"[٤].

---

[١] **- المرجع السابق، ص٦٨**

[٢] **– باتريك سيل، الأسد:الصراع علي الشرق الأوسط، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ،١٩٩٢، ص٢٩٦**

[٣] **– مختارات إسرائيلية، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) السنة ١، العدد ٩، ١٩٩٥، ص٣٩**

[٤] **– بلا حدود، برنامج علي قناة الجزيرة القطرية يستضيف وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو، ٢٠١٢/١٠/٣.**

ثانياً: العامل العسكري والأمني

رافق الهاجس الأمني سوريا منذ الاستقلال، وهو هاجس تداخل مع خوف الهوية والتكوين للدولة الوليدة، الأمر الذي أعطى المؤسسة العسكرية، وهي الأكثر تنظيماً في دولة حديثة الاستقلال، فرصة التدخل في الحياة السياسية (قام الجيش بعدة عمليات انقلابية نجح منها أربعة قبل العام ١٩٦٣، وهي ثلاثة في العام ١٩٤٩، وواحد في العام ١٩٦١) لدرجة أفسدتها وأفسدت حال البلاد خلال فترة ما بعد الاستقلال، وهكذا عجزت عموماً عن تحقيق الأهداف التي أنيطت بها أو أناطتها لنفسها ، ومنذ آذار/ مارس ١٩٦٣ تدخل الجيش بشكل منتظم في السياسة عبر قيادته الحزبية والعسكرية والسياسية[١].

١- القدرات العسكرية:

وتمتلك سوريا قدرات عسكرية يعتد بها، فلديها آلة حرب عسكرية كبيرة بالقياس إلي حجمها[٢]، حيث أن العبء الأمني والاستراتيجي أمام الجيش أكبر كثيراً مما يحدد له، فهو لا يقتصر علي الصراع مع إسرائيل، وإنما يضاف إليه اعتبار تركيا دولة غير مأمونة الجانب، وأيضاً اعتبار الأردن والعراق خلال عقود عديدة مصدراً لعدم الاستقرار. وقد أبرزت التغيرات الدولية تحديات أمام المؤسسة العسكرية كتحديث الجيش أسلحة وعتاداً وعقيدة قتالية وتنظيماً، وإعادة قراءة وتعريف دوره المحلي والإقليمي[٣].

تختلف سياسات الإمداد العسكري لدي الدولتين " تركيا وسوريا "، إذ اعتمدت سوريا علي ثلاث ركائز إقليمية: **الأولي** إيران التي تملك قدرات تسليحية أو صناعة عسكرية تتطور باستمرار ويفترض أنها تمد الجيش السوري بأسلحة متطورة[٤]، **الثانية** دول الخليج التي ساهمت سابقاً في تمويل صفقات السلاح من خلال الريوع النفطية، **والثالثة** مصر التي تمثل ركيزة أساسية للنظام العربي ولها صلات تحالفية مع الغرب[٥]. حيث أن مصر دائماً ما كانت تعتمد عليها سوريا في الوساطة بينها وبين الغرب من خلال تحالفاتها مع الدول الغربية باعتبارها حاضنة الدول العربية ومرجعيتهم الأولى.

---

[١] **- محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١١١.**

[٢] **–مورتون ابراموفيتش، تركيا بعد أوزال، ترجمة غسان رملاوي، جريدة شؤون الأوسط، العدد ٢٣، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، ص٦٠.**

[٣] **– محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، المرجع السابق، ص١١٣**

[٤] **– جريدة الوسط، لندن، ١١ آب / أغسطس ١٩٩٧، ص١٣**

[٥] **– محمد سعد أبو عامود، العلاقات المصرية السورية والبحث عن نقطة توازن، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٤ ، العدد ١٥٤ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٧٣-٧٩**

أما تركيا فقد اعتمدت على ثلاث ركائز أيضاً: **الأولي** هي الولايات المتحدة المصدر الرئيس للسلاح، فضلاً عن وجود قواعد عسكرية لها ولحلف الناتو في أراضيها، كما أنها تزود تركيا بتقنية عسكرية متطورة نسبياً، وتسمح لها بتجميع طائرات قتال وأسلحة أخري، **الثانية** هي إسرائيل التي يشكل التحالف العسكري معها هدفاً استراتيجياً لتركيا، وهى تزودها بأسلحة متطورة فضلاً عن المعلومات والتحديث والتدريب، **والثالثة** هي دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا اللتين دعمتا وتشاركتا أيضاً في مشروع تحديث الجيش التركي[١].

أما بخصوص التعاون العسكري التركي- السوري فقد حدث تعاوناً عسكرياً وأمنياً بين الدولتين حتى قبيل نشوب الأحداث الداخلية في سوريا، سواء في مجالات التدريب والتصنيع العسكري والمعلومات، أو في التنسيق الأمني في موضوع احتواء الحركة الكردية، وأيضاً احتواء الإرهاب والعنف السياسي والديني[٢].

والآن وفي ظل الاضطرابات الجارية في سوريا، وما تبعها من موقف تركي ضد النظام، فإن الأخير يري في تركيا العدو الخارجي الأول بسبب مواقفها المؤيدة للمعارضة من ناحية، واعتبارها مركز لعبور المقاتلين إلي سوريا من ناحية أخري. وبالتالي فإن اشتعال حرب بين الطرفين أمر غير مستبعد، خاصة وأن سوريا ترى في هذه التطورات على الحدود مع تركيا تهديداً مباشراً لأمنها واستقرارها[٣].

إن الهاجس الأمني الذي تستشعره سوريا منذ النشأة تحصد الآن تبعاته مع جارتها تركيا، فالأخيرة قامت بتحركات عسكرية (عابرة للحدود) بموافقة البرلمان التركي، ثم نشرت صواريخ باتريوت على طول الحدود مع سوريا تزامناً مع خطاب عنيف لأردوغان لا يستبعد احتمال تدخل عسكري تركي في سوريا[٤].

---

[١] **- محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٢٥٤**

[٢] **-جريدة الحياة ٢٠٠٤/١٢/٢٤ ، وجريدة الزمان ٢٠٠٤/١٢/٢٤**

[٣] **– عبد الرحمن أبو العلا، سوريا وتركيا احتمالات المواجهة، المركز الإعلامي السوري، للتفاصيل انظر:**

http://www.aljazeera.net/news/pages/٤١٨bc٩a٧-f٦٤٣-٤٥٤c-٩٢٢٩-٣e٠a٩٠٥٠d٩٧٠

[٤] **– تقرير (١) عن المواجهات الحدودية بين تركيا وسوريا، صحيفة الشعب الصينية باللغة العربية، الصفحة رقم ٣، للتفاصيل انظر:**

http://arabic.people.com.cn/٣١٦٦٢/٧٩٦٩٢٢٥.html

لقد أشارت تقارير عديدة أن تركيا لو دخلت حرباً ضد النظام السوري فإنها ستسحقه بالكامل، ففي هذه الحرب لن تكون سوريا جميعها ضد الجيش التركي، ومن ناحية أخرى فإن تركيا تمتلك جيشاً في المرتبة السادسة عالمياً، مقابل المركز ٣٨ للجيش السوري قبل أن تنتهك قواه بسبب من الاضطرابات الداخلية. لكن مايطمئن النظام السوري قبل الدخول بحرب مع الأتراك أن هذه الحرب لن تكون فقط بين جيشين، لكن النظام السوري من المحتمل أن يقوم بتوسيع الحرب وذلك بدفع حزب الله وإيران إلى هذا المستنقع[١].

لكن علي الرغم من ذلك فإن النظام السوري والنظام التركي لا يريدان بقاء الأوضاع الأمنية منفلتة علي الحدود بينهما، فليس ثمة مصلحة لهما في ذلك، حيث أن سورية ناقشت مع السفير الروسي بدمشق استعدادها لإنشاء لجنة أمنية سورية – تركية مشتركة، تتولى مهمة إيجاد آلية لضبط الأوضاع الأمنية على جانبي الحدود المشتركة في إطار احترام السيادة الوطنية لكل من سورية وتركيا. وفي المقابل أبدى الأتراك الرغبة في تنفيذ هذا الأمر[٢].

إن العامل الأمني الذي ولد مع ولادة كلا الدولتين، وبقي ذلك الهاجس مسيطراً عليهما في العلاقات الداخلية والخارجية، لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه، حيث أن المحاولات الحالية من الجانب السوري والجانب التركي لضبط الأوضاع الحدودية تؤكد ذلك، ومع بداية الاضطرابات في سوريا واستمرارها زاد الشعور السوري بالفلتان الأمني غير المسبوق، حيث أن النظام السوري يحاول بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة إعادة فرض النظام والأمن من جديد.

٢- الجيش:

عند الحديث عن المؤسسة العسكرية السورية ودورها في صناعة السياسة الخارجية، لا يمكن أن نغفل عن الدور الذي قام به الرئيس السابق حافظ الأسد الذي قام ببناء وتشييد مؤسسة عسكرية وجيش قوي أبعده عن خبرة الانقلابات والانقلابات المضادة، ليجعل همه الأكبر، هو تحقيق الأمن القومي في مواجهة أعداء سوريا وخصومها. وقد بدا للرئيس الأسد أن المؤسسة

---

[١] **- تقرير (٢) عن المواجهات الحدودية بين تركيا وسوريا، صحيفة الشعب الصينية باللغة العربية، الصفحة رقم ٣، للتفاصيل انظر:**

http://arabic.people.com.cn/٩٣٧٨٥/٧٩٦٩٢٢٨.html

[٢] **– ملف مركز الشرق العربي، تطور الأحداث بين تركيا وسوريا، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن ، ٢٠١٢/١٠/١٤، للتفاصيل انظر:**

http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-١١٦.htm

العسكرية والجيش يجب أن يكون في إمرة قيادة قوية واحدة – لا قيادات متعددة متنافسة – قادرة على تحقيق الاستقرار في سوريا التي أنهكتها النزاعات والانقلابات المتعددة التي أعاقت عملية التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد، وهذا يتطلب من تلك القيادة أن تجعل مهمة الجيش الأولى هي الدفاع عن الوطن ضد أي عدو خارجي، حيث يشير الرئيس السابق حافظ الأسد بهذا الخصوص أنه " ... علينا تدعيم القوة العسكرية من أجل الدفاع عن الوطن ومقاومة العدو الوحشي إسرائيل الذي تمده الإمبريالية بأسلحة متعددة، كي يقوم بأعمال عدوانية ضد أرضنا العربية ... ".

ولبناء جيش وطني قوي، عمل الرئيس السابق حافظ الأسد على استبعاد الانقسام التقليدي و " التسييس " في صفوف الجيش السوري، وبخاصة بين كوادر الضباط، ووحد الجيش تحت إمرته كقائد عام للجيش والقوات المسلحة بحكم الدستور. كما أدرك الأسد أن سوريا كدولة محاربة، لا يمكنها المخاطرة بالأداء العسكري، فيجب أن يكون الجيش على أهبة الاستعداد والجاهزية العالية في مواجهة إسرائيل أو أي أعداء وخصوم محتملين في المنطقة، على أن تكون المهمة الأساسية للجيش هي تحرير الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها مرتفعات الجولان،وإبعاد الجيش عن المعارك الهامشية[١]؛ أي المعارك التي لا تعطي نتائج كبيرة بقدر ما نهك الجيش وتستنزف قوته.

فحافظ الأسد كان دائما يدرك أن وصوله للحكم وتمكنه من السلطة يجب أن يكون ضمن مخطط طويل الأجل يضمن فيه ولاء المؤسسة الأهم في البلاد، وهي الجيش، لخدمة هذه الفكرة، وظهر الأمر جلياً إبَان مرحلة تسليم السلطة لابنه بشار الأسد بعد تدرجه في المناصب المختلفة حتى وراثته لمنصب الرئيس بعد وفاة والده[٢].

تنقسم المؤسسة العسكرية في سوريا لقسمين: الجيش النظامي، وهو جيش عريق لديه تاريخه المشرِّف في حرب الجولان وفي حرب ١٩٨٢ في لبنان. وهناك أيضاً ما يُعرف بالحرس الجمهوري والفِرق الخاصة التي مهمتها حماية النظام، وليست مكلّفة حماية الدولة. ويتفرع من هذين الجيشين إلى عدة أفرع أيضاً مثل: القوات الخاصة والمدرعات وأمن الدولة وجهاز الأمن الداخلي وقوات الشرطة والمخابرات العسكرية وقوات وجهاز أمن الدولة وغيرها. وجميعهم يتبعون لقيادات عليا تتبع

[١] – **المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص٧٥**

[٢] – **حسين شبكشي، الجيش السوري والطائفية، موقع جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٧/١٠،للتفاصيل انظر:**

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=٣&article=٦٨٥٧٨٤&issueno=١٢٢٧٨#.Ugd٧٠ayn٦_Q

للرئيس مباشرة. ومن هنا يتضح صعوبة تحديد مسئولية وحدة بعينها عن فعل ما، في ظل هذه التركيبة المعقدة. فهناك تداخل كبير بين عمل الوحدات، سواء داخل وحدات المؤسسة العسكرية وبعضها، أو بين بعض وحداتها وأجهزة الأمن الشرطية، فضلاً عن الكيانات الأخرى، مثل: "الشبيحة" أو "الجيش الشعبي"، والتي لا تتمتع بوضع كبير في المؤسسة العسكرية، رغم كون أعمالها تحسب على المؤسسة .

تعكس تركيبة القوات المسلحة في سوريا الطبيعة الطائفية في المجتمع السوري، فالطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس الحالي بشار الأسد تُشكل نحو ١١- ١٢% من الشعب السوري، بينما يُشكل السُنة نحو ٧٤- ٧٥ %. وعلى الرغم من كون الطائفة العلوية أقلية، فإنهم يتقلدون المراكز السياسية العُليا، ويشغلون قيادة الصفوف العسكرية والأجهزة الأمنية على نحو لا يتناسب مع قوتهم العددية[١] .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التجنيد إلزامي في الجيش السوري لكل شاب بلغ سن الثامنة عشرة، ومعظم المُجندين في المؤسسة العسكرية من الطائفة السنية. لكن على الجانب الآخر، فإن العلويين يحتلون نحو ٨٠-٩٠% من المناصب في سلك الضباط. ويرى البعض أن هذه التقديرات معقولة بالنظر إلى تاريخ الجيش السوري في ظل حزب البعث. فبعد الانقلاب الذي قام به الحزب عام ١٩٦٣، وصل تمثيل العلويين بين الضباط المعينين الجدد إلى ٩٠%، وهؤلاء من أصبحوا اليوم كبار الضباط.

من ناحية أخرى، تُشير بعض الدراسات إلى أنه حتى في حال سيطرة القوة العددية لطائفة السنة في الوحدات العسكرية، فإنهم يظلون يخضعون إلى الطائفة العلوية. فعلى سبيل المثال، رغم أن معظم طياري القوات الجوية السورية من الطائفة السُنية، فإنهم يخضعون للمخابرات الجوية التي تسيطر عليها الطائفة العلوية.

ويُلاحظ أن النظام استخدم التوترات الطائفية للحفاظ على سيطرته على القوات المسلحة. فإلى جانب العلويين، هناك عدد آخر من الأقليات الموالية للنظام التي تشغل مناصب عسكرية رئيسية

[١] – رضوى عمار، مأزق الأسد: الانشقاقات المتصاعدة في المؤسسة العسكرية السورية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢/٢/١.

في سوريا، مثل الدروز والمسيحيين والشركس السنة. ويُشار إلى أن الرئيس بشار الأسد عين أحد أتباع الطائفة الأرثوذكسية اليونانية، الجنرال داود راجحة، وزيراً للدفاع في عام ٢٠١١[١].

ومع تصاعد الأحداث الجارية في سوريا " الربيع العربي " أخذ الكثير يراهن على ولاء الجيش السوري للنظام، وهل هناك إمكانية للانشقاق عن النظام والانضمام إلى الشعب السوري، مستشهدين بالجيش المصري والتونسي اللذان وقفا إلى جانب الشعب ضد النظام وكانا سبباً مباشراً في اسقاط تلك الأنظمة.

ويرى محللون أمريكيون أن وفاء المؤسسة العسكرية في سوريا مرده تفسير واحد، هو أن الذين يشغلون المناصب الأساسية ينتمون إلى الطائفة العلوية، والبقية من السنة . حيث يقول اندرو تيريل المدرس في معهد " يو اس ارمي وور " الكلية العسكرية الأمريكية إن " الجيش مبني ليكون موالياً للنظام". ويضيف " أن القوات الخاصة في الفرقة الرابعة للجيش والحرس الجمهوري المشاركين في قمع التظاهرات يقودهما ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري وتضمان بالكامل تقريباً علويين ". وتابع إن " الجيش يخضع أيضاً لمراقبة قوات الأمن السورية " التي تقودها عائلة الأسد "والفاعلة جداً على الساحة. ورأى تيريل أن " الأمر لن يحدث كما في مصر عندما بدأ الجيش يصدر صوتاً مستقلاً ويقول للنظام ما عليه فعله "[٢].

ترى الدراسة أن ولاء الجيش السوري ينبع من عدة اعتبارات منها:

١- التنشئة العسكرية التي تربى عليها الجنود السوريون من ولاء تام للنظام خاصة أن النظام السوري هو نظام طائفي يمثل أقلية في المجتمع السوري وبالتالي تحفه الكثير من المخاطر.
٢- أن الجيش السوري ينظر إلى الأحداث الجارية في سوريا " الربيع العربي " بأنها مؤامرة خارجية تستهدف سوريا مباشرة وليس النظام بحد ذاته، ومن هنا فعلى هؤلاء الجنود حماية سوريا وليس النظام.

---

[١] – **المرجع السابق**

[٢] –**هل يشكل الجيش السوري حلاً أخيراً للأزمة؟، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، ٢٠١١/٥/٢٩، للتفاصيل انظر:**

http://asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha-١٤٦٦.htm

٣- بالرغم من أن الجيش السوري يحوي كثير من السنَة بين صفوفه ولم يشهد انقسامات وبقي على ولاءه للنظام؛ فهذا مرده إلى أن قادة وضباط الجيش السوري غالبيتهم من الطائفة العلوية، وأن السنة لا يترقون في المناصب القيادية للجيش وبالتالي لن يستطيعوا الانشقاق جماعات، وإن حدث انشقاق فإنه سيكون على شكل فردى.

٤- أن القيادة العليا للجيش السوري تتكون من عائلة الأسد وأصهاره وأقاربه، وما هناك من روابط أسرية متينة بينهم ساعدت على بقاء النظام وولاء الجيش للعائلة بصورة كبيرة.

ثالثاً: الأحزاب السياسية

يلاحظ أن دور الأحزاب في معظم الدول النامية يندرج تحت إطار التعبئة الجماهيرية، وبالتالي هذا ما يجعل دور هذه الأحزاب ضعيف الأثر، بحيث يصبح دورها هامشياً في صياغة السياسة العامة للدولة وبالتالي السياسة الخارجية، ولعل مرد ذلك يكمن في هيمنة السلطة التنفيذية في تلك النظم السياسية، ويتمحور دور الأحزاب في جلب التأييد العام للسياسات ومنها السياسة الخارجية التي تضعها أساساً وتنفذها السلطة التنفيذية[١].

لقد اتسمت الحياة السياسية في سوريا في العقود التي أعقبت الاستقلال بخصائص الحياة السياسية في البلاد النامية، مثل غياب الفعالية السياسية والحزبية، ومركزية السلطة، وبروز دور الزعامة السياسية علي حساب المؤسسات، وغياب تقاليد العمل المؤسسي، ومحدودية المشاركة السياسية، وشكلية المؤسسات التمثيلية، وعدم الاستقرار السياسي،وتعدد التغيرات والانقلابات[٢].

لعل واقع الحال في سوريا لا يختلف عن باقي الدول النامية كثيراً، فالنظام الحزبي فيها علي الرغم من أنه يقوم علي التعددية الحزبية، إلا أنه لا يمكن اعتباره جهازاً لصنع السياسة الخارجية، بل يحدد معالمها الرئيسية ويميل لأن يكون أداة لتعبئة الجماهير لتأييد السياسة الخارجية التي يتم صنعها في مؤسسة الرئاسة[٣].

وقد طرأت تحولات عميقة على الحياة الحزبية والسياسية في سوريا، إذ تقننت الصيغ الحزبية في ميثاق "الجبهة الوطنية التقدمية"[٤] التي ضمت أحزاب متوائمة مع حزب البعث أو علي هامشه،

---

[١] – **عمر عز الرجال، دور وزارة الخارجية المصرية في صنع القرار السياسي الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٨٨، ص٦٦**

[٢] – **محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٠٦**

[٣] – **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق ، ص٧٩**

[٤] – **انظر: ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، دمشق، الإدارة السياسية، ١٩٧٢**

وبقيت أحزاب أخري تعمل بصورة شبه علنية (ولكن سرية غالباً) مثل المنظمات اليسارية والشيوعية والقومية السورية والناصرية والاخوانية .. الخ [١].

لم تكن في سورية قبل الثورة الحالية أحزاب أو نظام حزبي، بل حزب مهيمن هو " البعث "، أحاط نفسه بمجموعة من الأحزاب الصورية التي تردد خطابه وتزايد عليه أحياناً، وكان السماح بتأسيس الأحزاب وعملها، أبرز مطالب السوريين في العقود الأربعة الماضية، لكنهم عندما قاموا بالاحتجاجات الحالية أصبح بإمكانهم تشكيل أحزاب تعبر عن مستقبلهم وحياتهم[٢].

بناءً على ما سبق فمن الواضح أن الحياة الحزبية في سوريا علي الرغم مما يقال بوجود انفراجة في تحرك هذه الأحزاب علي الساحة السياسية، وذلك يعنى وجود مؤشر ديمقراطي، لكن المعروف أن هذه الأحزاب حتى لو سلمنا بما يقال بوجود تعددية حزبية وسياسية ونوع من المشاركة في الحياة السياسية، لكن ذلك يكون تحت هيمنة الدولة وتحت ناظرها، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح بأي حال من الأحوال بوجود حزب معارض أو مجرد يمثل تهديد للأمن داخل البلد، وبالتالي فإن ما يقال عن وجود تعدد حزبي وسياسي في سوريا ليس إلا تعدد شكلي لا يرتقي إلي المشاركة الفعالة وتداول السلطة أسوة بالدول الغربية، ولا يستطيع أيضاً تشكيل علاقات خارجية سواء مع دول الجوار (تركيا ، إيران .. الخ) أو دول خارجية، إلا عن طريق الدولة وبموجب القانون المعمول فيه.

رابعاً: الرأي العام ووسائل الإعلام

يعد الرأي العام أحد الأمور التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسية الخارجية، فهو يمثل أحد الموارد السياسية للنظام السياسي، ويتحدد ذلك بحسب طبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة[٣].

ومن الجدير ذكره، أن وجود اتجاهات لدي الرأي العام الجماهيري والرغبة الضمنية للقيادة السورية السياسية في بناء جيش عقائدي قوى مسلح بأحدث الأسلحة، وكذلك بناء قاعدة دفاعية جماهيرية، قد أمد

---

[١] – **محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، المرجع السابق ص١٠٧**

[٢] **- عبد الناصر العايد، أوان الأحزاب السياسية في سوريا، جريدة الحياة اللندنية،١٦/ديسمبر ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://alhayat.com/Details/٤٦٢٣٣٤

[٣] – **سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٥١.**

صانعي السياسة بإطار واسع من البدائل والاختيارات، ولهذا نجد أنه كلما استند النظام السياسي إلى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لسياسته ازدادت قدرته علي تنفيذ تلك السياسات[١].

إلا أنه رغم ذلك نجد في كثير من الأحيان أن الرأي العام السوري قد قيد إلي حد كبير الخيارات أمام القيادة السورية، فحتى اتفاقات كامب ديفيد كان هناك شعور شعبي قوى يتجه نحو مصر، لم يكن بإمكان صانع القرار تجاهله، كما أن الرأي العام السوري يضع على عاتقه التزاماً خاصاً – وهو يلتقي في ذلك مع القيادة السورية – إزاء القضية الفلسطينية، وفيما يتعلق بقضية مياه الفرات نجد أن الرأي العام السوري متحد إزاءها، حيث يوجد إجماع على المستوي الشعبي والرسمي في سوريا على التمسك بالحقوق السورية المشروعة والقانونية في مياه نهري دجلة والفرات، كما يلاحظ أن السوريين يرغبون في تسوية المسألة المائية بالطرق السلمية مع تركيا لأنهم يتمسكون بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتركيا، بل يرغبون في تطوير علاقتهم معها على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم المشترك بما يعود بالنفع على الجميع[٢].

وفيما يتعلق بالرأي العام السوري وتحديداً الرأي العام الجماهيري يمكن القول، أن القيادة السورية استطاعت أن تقوم بجمع التأييد الجماهيري خلفها – طوعاً أو كرهاً – في مواقفها الصعبة خاصة، خلافاتها مع إسرائيل من ناحية أو تركيا من ناحية أخري.

ترى الدراسة أنه بالرغم من ذلك فإن الرأي العام لم يعد مغيباً وهامشياً حتى في أكثر الدول تسلطاً وقمعاً، وهذا يعود في الأساس إلى التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي انتشر في العالم والذي جعل هذا العالم قرية كونية صغيرة، وذلك من خلال شبكات التواصل المتعددة حول العالم. وهذا بدوره كان سبباً رئيسياً في الحراكات الشعبية التي حصلت في بعض الدول العربية بداية العام ٢٠١١ ومنها سوريا. وبالتالي فإنه من الصعب بمكان السيطرة على الرأي العام في سوريا والذي كان سبباً مباشراً في اندلاع الأحداث الأخيرة بها " الربيع العربي ".

أما وسائل الإعلام السورية ودورها في التأثير في مسيرة العلاقات مع تركيا فإنه يركز علي مديح الجارة تركيا، وتقديم آراء ومعلومات تعكس الموقف الرسمي للدولة التركية ومفردات السياسة السورية تجاهها ، وليس واقع تركيا الفعلي أو حتى الهواجس السورية الضمنية تجاه العلاقة معها، وهكذا يسكت الإعلام السوري عن السياسات التركية وخاصة تلك التي كان يركز عليها سابقاً مثل العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك قضايا السياسة الداخلية، وعلى الأخص المسألة الكردية،

---

[١] – **المنصور، مرجع سابق ، ص٨٨**

[٢] **- المرجع السابق ، ص ٨٨-٨٩**

وعلى هذا فإن الكلام على التعاون والتنسيق في العلاقات البينية يأتي كخطاب سياسي وإعلامي أكثر منه سياسة عملية مباشرة[١].

أما مع نشوء الاضطرابات في سوريا وموجات الاحتجاج الجماهيري فقد وقفت تركيا من هذه الموجات موقف المؤيد، حيث طالبت بضرورة تغيير النظام السوري ككل والقيام بانتخابات حسب المطالب الجماهيرية في سوريا، ومن هنا فقد وقف الإعلام التركي بكافة أطيافه مع المعارضة السورية التي تزداد يوماً بعد يوم، وتراشق إعلام الطرفين السباب والشتائم وبالتالي أظهر كل من الطرفين العداء للآخر، فعندما سئل وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو: هل هناك مشاكل مع جيرانكم؟ أجاب: " كلام غير صحيح فلا يوجد مشاكل مع أحد من جيراننا سوي سوريا بسبب الاضطرابات الموجودة بها"[٢] ، وهذا يوضح ما وصلت إليه الأوضاع بين البلدين.

خامساً: جماعات الضغط والمصالح

يرى البعض أن جماعات المصالح ليس بمقدورها منافسة الجماعات الحكومية لأن الأخيرة تتميز عنها باحتكارها للمعلومات الرسمية، فضلاً عن إمكانية المسئولين الحكوميين تحديد نوع وكم المعلومات المسموح إتاحتها لعامة الناس، لذلك من المحتمل أن تكون الحكومة أقدر علي المناورة والتأثير في جماعات المصالح أكثر مما تستطيعه الأخيرة في التأثير علي الحكومة[٣].

جماعات الضغط والمصالح موجودة في سورية، إلا أنها غير منظمة في اتحادات أو مجالس في الوقت الحاضر، تظهر بشكل عفوي للدفاع عن مصالح آنية (المطالبة في رفع سعر سلعة معينة كالدواء) و من ثم تختفي، الأمر الذي يضيق من فرص المناورة أمامها، مما يتيح للحكومة فرصة أكبر للمناورة واحتواء التهديدات و الضغوط التي يمارسها أصحاب رأس المال باستمالتهم واسترضائهم عبر تقديم بعض التنازلات أو التسهيلات، و من غير المعلوم حتى الآن المدى الذي يمكن للحكومة الحالية أو القادمة احتواء هذه الضغوط [٤].

في هذا السياق سيتم تناول ثلاث جماعات مصالح في سوريا حسب قوتها ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية تجاه تركيا:

---

[١] – **محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٣٠٤**

[٢] – **بلا حدود، برنامج علي قناة الجزيرة القطرية يستضيف وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو، ٢٠١٢/١٠/٣.**

[٣] – **المنصور، مرجع سابق، ص٨٢**

[٤] – **زياد عربية، جماعات الضغط والمصالح في سوريا، للتفاصيل انظر:**

http://www.kassioun.org/index.php?mode=archeivebody&id=٢٠٤٠٥٥

١- الاتحاد العام لنقابات العمال

من خلال العودة للدستور السوري والقوانين التي صدرت منذ العام ١٩٧٠ أنه تم تعزيز دور الطبقة العاملة، وبلورة صياغة المشاركة النقابية العمالية في مواقع القرار والمسؤولية السياسية والاقتصادية من خلال مشاركة الإتحاد العام لنقابات العمال في مجلس الشعب، ومجالس الإدارات المحلية، وعضوية الهيئات واللجان الوطنية، والوزارية والإدارية المعنية بقضايا التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١].

لذلك يمكن القول بأن الاتحاد العام لنقابات العمال يقتصر دوره على المشاركة في مناقشة ورسم الخطط التنموية، عبر مشاركته في مجلس التخطيط الأعلى، ومشاركته في مناقشة السياسة العامة للدولة من خلال المشاركة المباشرة لممثلي الاتحاد العام للعمال في مجلس الشعب، أما فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية ولاسيما في العلاقات التركية- السورية التي هي من اختصاصات مؤسسة الرئاسة فإن أقصى ما يمكن أن يقوم به "الاتحاد العام للعمال" هو توجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة حول السياسة الخارجية أو السياسة المائية تجاه تركيا من خلال ممثليه من الشعب .[٢]

٢- نقابة المهندسين

تأسست نقابة المهندسين في سوريا في العام ١٩٥١، ومنذ تأسيسها حتى بداية السبعينيات تجنبت القيام بأي دور يخرج عن مهمتها الأساسية، أي الدفاع عن المهنة والأعضاء، غير أنه تم إعادة تنظيم مهنة الهندسة بموجب القانون رقم "١٧" لعام ١٩٧٣، وينص علي ضرورة مساهمة نقابة المهندسين في دعم القطاع العام كقطاع قائد للاقتصاد الوطني بقطاعيه الخاص والمشترك والمساهمة الفعالة في مشاريع التنمية. ومع تعاظم عدد المهندسين في سوريا وازدياد أهمية نقابة المهندسين، صدر القانون رقم "٢٦" لعام ١٩٨١، التي أصبحت بموجبه نقابة المهندسين بمثابة تنظيم اجتماعي يؤمن بأهداف الأمة العربية والوحدة والاشتراكية[٣] .

أما فيما يتعلق بدور نقابة المهندسين في صنع السياسة الخارجية، فهي لم تبادر أي نشاط أو عمل يؤثر في تلك العملية أو تجاه وسلوك الدولة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا، حتى إن

---

[١] **-منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي، سوريا القيادة القطرية، الحركة التصحيحية المجيدة في الذكري الخامسة والعشرين، ص١٩٠-١٩١**

[٢] **- المنصور، مرجع سابق، ص٨٣-٨٤**

[٣] **- المرجع السابق، ص٨٤.**

نشاط النقابة فيما يتعلق بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والهندسية في سوريا وخارجها كان يتطلب التنسيق مع المكتب المختص في القيادة القطرية لحزب البعث، لذا اقتصر نشاط النقابة على المساهمة في مناقشة الخطط التنموية الأساسية[١].

٣- جماعات رجال الأعمال

فيما يتعلق بجماعات رجال الأعمال كإحدى جماعات المصالح في سوريا، يمكن القول إن الجماعات بدأت تأخذ مكانة متميزة ومتزايدة، وعلى الرغم من حداثة تشكيل جماعات رجال الأعمال في سوريا، يلاحظ أنها بدأت تحتل موقعا هاماً في إطار المشاركة في السياسة التنموية ،بل والمشاركة في اتخاذ قراراتها.

ومما يدلل علي هذا التوجه الجديد للقيادة السياسية السورية، تقريبها رجال الأعمال وتوسيع القطاع الخاص تعبيراً منها عن رغبتها في الاستفادة من موارد وإمكانيات رجال الأعمال والقطاع الخاص كأدوات لتحفيز الاقتصاد السوري..، كما كثر ظهور رجال الأعمال السوريين في المناسبات والاحتفالات الرسمية والعامة[٢].

بصفة عامة يلاحظ أن جماعات رجال الأعمال رغم ازدياد تمثيلهم بنسب كبيرة في مجلس الشعب، إلا أننا نجدهم لا ينتظرون من المجلس أن تكون لهم فقط الأولوية في القرارات التنموية، بل ماينتظرونه هو توطيد علاقاتهم مع السلطة التنفيذية بشكل خاص، ورجال الدولة بشكل عام، بما يسمح لرجال الأعمال تسهيل أمر أعمالهم الخاصة وإزالة العوائق الإدارية أو حتى القانونية. أما بالنسبة لدور رجال الأعمال في الأزمات التي نشأت مع تركيا، فكان دورهم يقتصر علي تقديم أسئلة الإحاطة في مجلس الشعب فقط، وتمحورت مطالبهم بإفساح المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص في سوريا وإزالة جميع العقبات التي تقف في وجه نموه وتطوره[٣].

الخلاصة

يتضح لنا من خلال الدراسة أن المحددات الداخلية التركية التي تحكم علاقتها مع سوريا هي أكثر تأثيراً من المحددات السورية، حيث أن تركيا يوجد بها مؤسسات صانعة للقرار تؤثر علي السياسة الخارجية التركية، وتلعب دوراً هاماً في علاقة تركيا مع جيرانها، فوجود نخب

---

[١] **- المرجع السابق، ص٨٥**

[٢] **- أصدرت الحكومة السورية قانون الاستثمار رقم "١٠" لعام ١٩٩١ ، في سبيل توسيع دور رجال الاعمال وتشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني**

[٣] **- المنصور، مرجع سابق ، ص٨٦.**

سياسية حاكمة ووسائل إعلام ورأي عام قوي وفعال، كل هذا أعطى فرصة كبيرة للتأثير علي صناع القرار في علاقاتهم الخارجية. أما سوريا فإن المحددات التي تحكم علاقتها مع دول الجوار وخاصة تركيا أضعف بكثير من الجانب التركي، لوجود نخبة سياسية واحدة متمثلة في الرئيس فقط، ووسائل إعلام ونقابات مختلفة وجماعات ضغط جميعها تحت سيطرته، وبالتالي لن تكون قراراتها أو مطالبها ضد رغبته.

لكن لا نستطيع الجزم أن العلاقات التركية – السورية تتقارب وتتباعد وفق العامل الداخلي فقط، إنما ثمة مؤثرات إقليمية أثرت علي علاقة البلدين ببعضهما البعض، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم من خلال استعراض المحددات الإقليمية المؤثرة في العلاقات السياسية بين البلدين .

الفصل الثاني

دور المتغيرات الإقليمية في تطور العلاقات السياسية التركية – السورية

المبحث الأول : دور تركيا الإقليمي

المبحث الثاني : التنافس التركي – الإيرانية

المبحث الثالث : العلاقات التركية – الإسرائيلية

المبحث الرابع : المستجدات السياسية العربية (الثورات العربية)

المبحث الخامس : واقع النظام العربي

الفصل الثاني

دور المتغيرات الإقليمية في تطور العلاقات السياسية التركية السورية

مقدمة :

يبحث هذا الفصل المتغيرات الإقليمية التي تحكم العلاقات السياسية التركية – السورية، مثل دور تركيا الإقليمي وعلاقتها ببعض الدول المؤثرة إقليمياً مثل " مصر والسعودية وقطر "، ثم التنافس التركي الإيراني في مناطق النفوذ العربية، أيضاً التأثير الإسرائيلي الواضح في مجريات الأحداث في المنطقة، ويتطرق الفصل إلى المستجدات والتطورات العربية الراهنة " الربيع العربي " وخاصة في سوريا، وأثر تلك التطورات على تشكيل وتطور العلاقات السياسية التركية – السورية، وأخيراً واقع النظام العربي الذي سمح لدول وأنظمة إقليمية عديدة في التدخل في الشأن العربي بسبب ضعف وهشاشة هذا النظام.

المبحث الأول: دور تركيا الإقليمي

أصابت المتغيرات الدولية تركيا كما أصابت بقية العالم، فقد خسرت موقعها الإستراتيجي جنوبي الإتحاد السوفيتي التي كانت تشغله أثناء الحرب الباردة، كما أنها مازالت تعيش معضلة الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي. أما أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ فكانت الحدث الرئيسي الذي جعل تركيا تتخلى عن سياستها الإنكفائية في الشرق الأوسط؛ فقد أصبحت بذلك صاحبة دور رئيس في الأحداث التي تجري فيه. وقد صاغ الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال هذه الإستراتيجية، حيث رأي أن هناك " ترابطاً وثيقاً بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ثمين، وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليمي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط "[١].

إن بدايات ظهور الخطر التركي واضحاً وجلياً علي الأمن القومي العربي جاء متزامناً مع التهديدات التركية لسوريا والتي ترافقت مع حشودات عسكرية في نهاية عام ١٩٩٨م بسبب القضية الكردية. وقد أظهرت هذه التهديدات والتدخل المستمر للقوات التركية في شمال العراق لملاحقة الأكراد، انكشاف أمن النظام العربي في مواجهة تركيا[٢].

---

[١] - **صبري سيار، تركيا والشرق الأوسط في التسعينات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، بيروت، صيف ١٩٩٧، ص٣٠.**

٢ – سمير أحمد الزين،" النظام العربي ماضيه، حاضره ،مستقبله "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠١، ص٧٨

إن حكومة حزب العدالة والتنمية التي تولت شؤون البلاد منذ عام ٢٠٠٢، دفعت بتركيا نحو دبلوماسية فاعلة ودور كبير في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بحيث يمكن الحديث عن دينامية جديدة للسياسة التركية مقارنة بالمراحل السابقة [١].

عند الحديث عن التنافس التركي الإقليمي لا بد أن يتبادر إلي الذهن المثلث العربي المهم والذي يتمتع بثقل إقليمي كبير – حتى وإن تزايد وتناقص هذا الثقل حسب التطورات التي تشهدها الساحة العربية –، وهذا المثلث يتمثل في مصر والمملكة العربية السعودية وقطر. حيث ستقوم الدراسة في هذا المبحث باستعراض التقارب مع هذه الدول علي النحو التالي:

أولاً / التقارب التركي – المصري

يلخص وزير الخارجية التركي " أحمد داود أوغلو" المميزات التي تتمتع بها مصر قائلا: " تنبع من موقعها الإستراتيجي والخصائص الجيوثقافية الناتجة عن ميراثها التاريخي، وكانت مصر تدريجياً بسبب موقعها الإستراتيجي هذا، القاعدة المركزية لسياسات الشرق الأوسط والبحر الأحمر وإفريقيا والمحيط الهندي للدولة العثمانية ". إن العلاقات القارية التي تمتلكها مصر هي التي تضعها في مكانة رائدة في توازنات الشرق الأوسط في وقت السلم والحرب؛ وتوفر لها هذه الميزة أرضية لتكون في مقدمة الدول في السياسة الأفريقية " [٢].

يتشابه الموقف المصري في نقاط كثيرة مع غيره من المواقف العربية المندرجة في ما يسمى " محور الاعتدال " حيال دور تركيا الإقليمي، إذ أن ركيزة هذا الموقف يقوم بالأساس علي رؤية تركيا " قوة توازن "مكافئ للحضور الإيراني المتزايد في المنطقة، بمعنى أن مصر ومحورها ترتأى في الدور التركي ثقلاً موازياً في مواجهة إيران وليس بالضرورة في الرغبة القصوى في التعاون الإقليمي مع تركيا بحد ذاته[٣].

بالرغم من ذلك يمكن ملاحظة حقيقة فائقة الأهمية مفادها أن العلاقات المصرية – التركية لم تصعد أبداً – برغم كل عوامل التقارب – إلي مستوى الشراكة المميزة بينهما منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م وحتى الآن. ويعود السبب في اختلاف توجهات السياسة

---

[١] – **شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص١٨٢**

[٢] – **أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص٢١٦**

[٣] **- باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص٢١٨**

الخارجية للبلدين، فالسياسة التركية تتجه نحو الغرب بشكل أساس، أما السياسة المصرية فهي متمركزة حول الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل شبه حصري[١].

ولكن، نتيجة التطورات السياسية الراهنة " الربيع العربي " وصعود الإخوان المسلمين في مصر الي سدة الحكم بقيادة الرئيس محمد مرسي، زادت الرغبة المتبادلة لإقامة علاقات قوية بين تركيا ومصر، خاصة أن جماعة الإخوان المسلمين الذي ينتمي إليها الحزب الحاكم في مصر والحزب الحاكم في تركيا، وهو ما وطد العلاقة المصرية – التركية بشدة، وزاد من فرص التعاون الاستراتيجي، بل من يتحدث عن " تحالف استراتيجي " في ظل زيارة أردوغان لمصر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢م.

وخلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لمصر بُعيد – الثورة – شهد التوقيع علي إحدى عشرة اتفاقية للتعاون بين مصر وتركيا في مجالات عدة، كما تم التوقيع علي إعلان سياسي مشترك بشأن إنشاء " مجلس أعلي للتعاون الإستراتيجي " وقعه رئيس الوزراء التركي أردوغان مع رئيس الوزراء المصري السابق عصام شرف، تلك الاتفاقيات كافية لأن تحقق للدولتين تعاون واسع النطاق، حيث اشتملت علي كافة المجالات والقطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية[٢].

وفي مطلع شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠١٢ وقَعت مصر اتفاق قرض مع تركيا قيمته مليار دولار يمثل نصف المساعدات التي وعدت أنقرة بتقديمها للقاهرة[٣].

وفيما يتعلق بالمستوى السياسي للعلاقات، تدرك أنقرة أن فكرة أن تغدو "دولة فوق الخلافات" قد فشلت، وأنه الآن يجمعها بأغلب دول الجوار الجغرافي صراعات ونزاعات، بعضها مرتفعة الحدة. لذلك، فهي ترى أن العلاقات مع مصر يمكن أن تعوض اضطراب علاقات تركيا مع إيران والعراق وسوريا بسبب تباين المواقف حيال الثورة الشعبية السورية.

وترى تركيا أن تحالف "الأسد– نجاد– المالكي" لا يمكن أن تواجه سياساته ذات الصبغة الطائفية إلا من خلال تعاون تركي وثيق مع كل من مصر والسعودية، ومسعود بارزاني رئيس إقليم شمال العراق. كما ترى تركيا، في هذا الإطار، أن مصر أهم حليف إقليمي، استناداً إلى

---

[١] **- المرجع السابق ص٢١٩.**

[٢] **– صلاح عبد الحميد، رجب طيب أردوغان مؤسس تركيا الحديثة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط١ ،٢٠١٢، ص١٦٥**

[٣] **–جريدة الحياة اللندنية، ١/أكتوبر ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://alhayat.com/Details/٤٤٠٣٥٤

عدد من الحقائق، أهمها أن مصر تشكل ثقلاً ديموغرافياً كبيراً، وتحظي بدور استراتيجي مهم، كما أنها تحظى بأحد أهم الجيوش المحترفة في المنطقة، وتتمتع بدور تاريخي يؤهلها لدور إقليمي مقبول ومعترف به من كافة القوى الإقليمية والدولية. فضلا عن أن مصر تشاطر تركيا المواقف حيال العديد من القضايا الإقليمية، مثل الأزمة السورية، والصراع العربي–الإسرائيلي، وأمن منطقة الخليج، والبرنامج النووي الإيراني.

وترتبط أهمية ومحورية دور مصر في الإستراتيجية التركية بقناعة، مؤداها أن تحول مصر ديمقراطيا من شأنه أن يعظم من مصالح تركية الدائمة، وليس المؤقتة، وهى في ذلك تستفيد من خبرة "سياسة الجوار" التي اتبعتها مع الأنظمة العربية السلطوية، بما أدى إلى تعرض مصالحها للاهتزاز والتضرر، بعد سقوط هذه الأنظمة[1].

إن تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، ومصر بقيادة حزب الحرية والعدالة ستكون سياسات التكامل بينهما أكبر وأوضح من مجالات التنافس. هذه الحالة سيظل بقاؤها متعلقاً بمدى رغبة الطرفين بخدمة مصالح دولتيهما في الأساس الأول، وثانياً تحقيق الاستقرار والسلام الإقليمي، وثالثا أن التعاون المشترك بين البلدين غير موجه لأي من الدول الأخرى. وهى رسائل تم تبنيها من قبل الطرفين في آن واحد في كافة اللقاءات المشتركة، بما يوضح أن ثمة اتفاقٍ على ذلك.

ثانياً / التقارب التركي – السعودي

اكتسبت علاقات أنقرة الاقتصادية والدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية بعداً جديداً خاصة مع زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز الي تركيا في آب / أغسطس عام ٢٠٠٦م، وهى الزيارة الأولى من نوعها منذ ٤٠ عام.

ومن المعروف أن المؤسسة السياسية التركية (تاريخياً) كانت تعارض السياسات الإسلامية للمملكة العربية السعودية، وكانت تنظر لازدهار النشاطات المصرفية الإسلامية ورأس المال الاستثماري السعودي في تركيا باعتباره يمثل تهديداً جدياً للعلمانية. في حين أن ثمة قضايا

---

[1] -**محمد عبد القادر خليل ، تنافس أم تكامل؟:الرهانات التركية على التحالف مع مصر بعد الثورة ، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر / ٢٠١٢ م، العدد ١٨٩، للتفاصيل انظر:**

http://www.siyassa.org.eg/

مشتركة لا يمكن تجاهلها في العلاقة بين البلدين ولا سيما مسألة الاستقرار الإقليمي والقلق من الطموح النووي الإيراني[١].

ليس ثمة أي نزاع أو خلاف حيوي بين الطرفين، فالسعودية – مثلا – ليست سوريا، حيث هناك خلافات حدودية تاريخية، ونشاط كردي انفصالي كانت تغذيه دمشق في الماضي، وهي ليست إيران التي كانت تدعم ميليشيات يسارية وأصولية مناهضة لأنقرة. أما مسألة أنه لم ينشأ تحالف بين السعودية وتركيا، فقد يكون أمرا إيجابياً، فالعلاقات التي تكون مبنية على الاحترام وتبادل المنافع لا تقود بالضرورة إلى عقد تحالفات، ثم إن نزوع بعض المحللين إلى تضخيم حقيقة العلاقات، أو إعطائها تفسيرات خيالية دون وجود أدلة مقنعة يقود في النهاية إلى خلاصات قائمة على الظنون والتفكير الرغبوي.

ولكن ماذا عن الأزمة السورية؟ المتابع للمحادثات السعودية – التركية يدرك أن ثمة توافقاً كبيراً بينهما على ضرورة رحيل الرئيس بشار الأسد، قد تكون تصريحات أحد الطرفين أكثر سخونة في بعض المناسبات، ولكن من الناحية العملية لا تجد فرقاً كبيراً في التعاطي مع الأزمة. أما مسألة أن كل طرف يريد من سوريا ما لا يريده الآخر، فهذا طرح لا دليل عليه، هناك فروقات بالطبع، ولكننا لم نشهد أن السعودية أو تركيا دعمتا فريقاً معيناً للحكم ضد الآخر. هناك بالطبع حضور إخواني طاغ في معارضة الخارج، ولكن ذلك ينسجم مع حقيقة أن الإخوان هم أكبر حزب منظم للسوريين في الخارج، وليس من الحكمة إسقاطه من حسابات المرحلة المقبلة.

إن تنمية العلاقات السعودية – التركية وتطويرها مهمة لأن حجم ما بينهما من التوافق أكثر من الخلاف، ولكن كأي علاقات بين بلدين فإن لغة المصالح هي المعيار الطبيعي لتعزيز التقارب. هناك بالطبع فروقات طبيعية بينهما[٢].

ترى الدراسة أن فوز الإخوان المسلمين في بعض بلدان " الربيع العربي " مثل تونس ومصر، ووقوف تركيا إلى جانبه باعتبار أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا إخوانياً، وهذا بطبيعة الحال سيؤثر على العلاقات التركية – السعودية بشكل كبير، ذلك أن السعودية تعتبر من أكثر الدول المعادية للأحزاب عامة، وحزب الإخوان المسلمين خاصة، وهو ما سيجعلها تقف موقف

---

[١]– **باكير وآخرون، مرجع سابق، ص١٦٤**

[٢]-**جريدة الشرق الأوسط، ٢٣/مايو ٢٠١٢م ، العدد ١٢٢٣٠ ، للتفاصيل انظر:**

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=٣&article=٦٧٨٥٧٦&issueno=١٢٢٣٠

العداء منه في مصر وغيرها، وستعمل بكل جهد على محاولة إسقاطه، وبالتالي ستصطدم بشكل مباشر أو غير مباشر مع تركيا، وهو ما سيؤثر على طبيعة العلاقات بين البلدين.

ثالثاً / التنافس التركي – القطري

يختلف الحال بالنسبة لقطر عن مصر والمملكة العربية السعودية في علاقة كل منهما مع تركيا، فقطر تحكمها علاقات وثيقة مع تركيا منذ ما يقارب ثلاثة عقود، فالزيارات المتبادلة والمتكررة لزعماء كل من تركيا وقطر تؤكد متانة هذه العلاقات بينهما.

ويشهد البلدان زيارات متبادلة رفيعة المستوى تكثفت خلال العشر سنوات الأخيرة؛ حيث قام أمير قطر بزيارة إلى تركيا في الفترة ما بين ٢٥-٢٦ كانون الثاني / ديسمبر عام ٢٠٠١ ليأخذ بعدها مؤشر العلاقات بين الدوحة وأنقرة وتيرة تصاعدية، فقد كانت زيارته بمثابة نقطة تحول في مسيرة العلاقات القطرية التركية. كما أعطت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الدوحة عام ٢٠٠٦ دفعة قوية لعلاقات البلدين الثنائية، في الوقت الذي شهد فيه نفس العام قيام حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بزيارة إلى تركيا، فضلا عن الزيارات الوزارية المتبادلة والتواصل بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في البلدين. وخلال زيارته للدوحة أكد " كوكسال توبتان " رئيس البرلمان التركي أن قطر وتركيا تلعبان دوراً محورياً في المنطقة، وقال: " إن العلاقات بين البلدين ممتازة على كافة الصعد، وهي قائمة على الصداقة والمصالح المتبادلة والاحترام المتبادل"[١].

وتتميز العلاقات القطرية التركية بتناغم المواقف وتقاربها حيال معظم القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد تشارك شركات تركية في مجال المقاولات والمشاريع في الدوحة حيث بلغت قيمة تلك المشاريع في العام ٢٠٠٦ ثلاثة مليارات دولار بدلا من ١٥٠ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٤م، كما قامت عدة وفود تركية بزيارة قطر في الفترة الماضية، وأقامت تركيا العديد من المعارض التجارية في قطر[٢].

---

[١] – **مجلة العرب القطرية ، ١٨/أغسطس ٢٠٠٩م ، للتفاصيل انظر:**

http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=٩٤٠٥٨&issueNo=٦٠٣&secId=١٦.

[٢] – **المرجع السابق**

مما سبق نستنتج أن السياسة التي انتهجتها تركيا عن طريق استخدام " الدبلوماسية الناعمة " مع الأطراف العربية المؤثرة كالسعودية وقطر ومصر، خلقت نوعاً من التقارب الشديد مع هذه الدول، فمثلاً تركيا استطاعت جذب مصر نحوها بقروض واستثمارات بلغت الملياري دولار، وبالتالي ستنتهج النهج الأمريكي والغربي في سياستها مع مصر، ومن جانب آخر فإن القيادة المصرية بزعامة " حزب الحرية والعدالة "، والحكومة التركية بزعامة " حزب العدالة والتنمية "، ستخلق نوعاً من التعاون – إن لم يكن تحالفاً " مشتركاً تستطيع من خلاله تركيا إيجاد مكان يحتويها في المنطقة .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد استطاعت تركيا استثمار حالة التخوف السعودي تجاه الأطماع الإيرانية المتمثلة في الهيمنة علي الخليج بالقوة بعد أن اقتربت من امتلاك السلاح النووي.

أما بالنسبة لقطر فإن الموقف التركي أيضاً استطاع استثمار حالة الخوف القطري من تمدد النفوذ الإيراني إلى منطقة الخليج العربي، وبالتالي وجد الأتراك لهم مكاناً فسيحاً خاصة في الخليج العربي ومصر وهما مركز الثقل في المنطقة العربية.

إن موقف تركيا المؤيد للمعارضة السورية وفي نفس الوقت وقوف مثلث الثقل العربي (مصر، السعودية ، قطر) مع المعارضة أيضاً خلق نوعاً كبيراً من التقارب التركي – العربي، الذي سيمنح تركيا في النهاية تأشيرة الدخول إلى المنطقة بأقصى تسهيلات ممكنة.

المبحث الثاني: التنافس التركي – الإيراني

على مدى عقود طويلة، نجحت كل من تركيا وإيران في تأسيس شراكة إستراتيجية قوية استطاعتا من خلالها رفع حجم التبادل التجاري بينهما، فضلاً عن تجاوز عدد من الأزمات الخطيرة التي تمخضت عن التباين في التعاطي مع بعض التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

في الواقع تشهد العلاقات التركية – الإيرانية تقدماً ملحوظاً، فكلا الدولتين يعرف قيمة الآخر، وبالتالي لا يمكن لأحد الطرفين معاداة الآخر، فإيران مثلاً بالنسبة لتركيا قوة إقليمية لا يستهان بها، ولا يمكن الدخول معها في صراع غير مأمون العواقب، وبالتالي اتجهت تركيا لانتهاج سياسة " تصفير المشكلات " مع جميع الدول الموجودة في المنطقة مثل مصر والسعودية وسوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية وإسرائيل.

كذلك فإن إيران تعتبر تركيا قوة لا يمكن معاداتها، لأنها عضو في حلف الناتو، وحليف لإسرائيل والغرب، وبالتالي فإن أفضل طريق للتعامل معها هو احتواءها وعدم الدخول معها في صراعات غير متوازنة[1].

إن سياسة تركيا إزاء إيران، أو بالتحديد ملفها النووي ، كانت ولا زالت تتسم بالحذر الشديد علي الرغم من أن إيران وتركيا ترتبطان بعلاقة اقتصادية وثقافية وثيقة، وكما هو معروف رفضت تركيا أكثر من مرة استخدام أراضيها كمعبر لإرسال مساعدات عسكرية إيرانية لحزب الله في لبنان، وهي غير مطمئنة من برنامج إيران النووي كونه يهدد عمقها الإقليمي والإستراتيجي[2].

إن ما ساعد تركيا في الحضور هو تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة، وما نتج عنه من ظهور الفتنة السنية – الشيعية التي دفعت باتجاهها إسرائيل والولايات المتحدة، فظهرت مقولات علي لسان الملك الأردني عبد الله الثاني مثل: " الهلال الشيعي "، ومقولات للرئيس مبارك مثل " عدم انتماء الشيعة العرب للبلدان التي يقطنون فيها بل للخارج"، و "وجود مشروع إيراني لتشييع المنطقة وتفريسها " وذلك علي لسان الملك السعودي ، حيث يتبين لنا من خلال هذه المقولات زيادة الحضور التركي مقابل انحسار الدور الإيراني في المنطقة[3].

وقد لعب الضعف العربي دوراً في تسريع تقبل الدور التركي، لا سيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيعي، وكان رهان هؤلاء أن البعد السني من الإسلام التركي المتمثل حالياً بحزب العدالة والتنمية قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح للنفوذ الإيراني المتزايد[4].

لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية، لكن من الزاوية التركية لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح فيما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا، إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل علي تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للسياسة الخارجية التركية أن تحرز نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية[5].

---

[1] **- عبد الحميد، مرجع سابق، ص١٣٣**

[2] **- أيمن يوسف، ومهند مصطفي (سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة " تركيا،الهند،الصين، وروسيا ")، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١١م، ص٣٩**

[3] **– باكير وآخرون، مرجع سابق، ص١٤٣–١٤٤.**

[4] **– المرجع السابق، ص١٤٣–١٤٤**

[5] **– شريف تغيان، مرجع سابق، ص١٦٨–١٦٩**

قبل بداية الأحداث الأخيرة في الدول العربية (الربيع العربي) بسنوات قليلة فقط كانت إيران ورئيسها أحمدي نجاد محل مراهنة قطاع كبير من الجماهير الإسلامية والعربية وخصوصاً جماعات الإسلام السياسي بما فيها حركة حماس الفلسطينية، أما اليوم فأصبحت تركيا ورئيسها أردوغان محط اهتمامهم، عندما عقدت قمة نصرة غزة في قطر تم استدعاء أحمدي نجاد كضيف في القمة العربية، أما عندما ذهب الرئيس الفلسطيني محمود عباس للأمم المتحدة لطلب دولة غير عضو " بصفة مراقب " كان يرافقه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو. يعود التحول في موقف الشارع العربي من إيران لتركيا، أنه ليس لتركيا تطلعات للهيمنة على المنطقة العربية فلا تطلعات حتى الآن لاستعادة أمجاد الإمبراطورية، لأن تركيا بتركيبتها الحالية – الديمقراطية العلمانية والإسلامية – غير مؤهلة لتكون دولة توسعية مجدداً، هذا ما يميزها عن إيران التي تسعى لبناء مشروع فارسي شيعي متصادم مذهبياً مع غالبية الشعب العربي وله تطلعات توسعية علي حساب جيرانه، وإذا كان مدخل تركيا لتأسيس مشروعها القومي نصرة القضية الفلسطينية، فإن مدخل إيران تدمير دولة عربية، وتهديد جيرانه العرب حيث ما زالت إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، وتتقاسم مع واشنطن الهيمنة على العراق ومحاولة تقسيمه، كما أنها تثير القلاقل في أكثر من بلد عربي من اليمن والسعودية إلى المغرب[1].

إن تركيا ليست كما يصورها الدكتور أبراش بأنها تلك الدولة التي جاءت لتؤسس مشروعها الإسلامي والقومي لنصرة القضايا العربية والقضية الفلسطينية، لكنها تبحث عن مقابل لتلك الخدمات التي تقدمها للمنطقة، وهذا المقابل هو محاولة بسط نفوذها في المنطقة علي حساب قوى إقليمية فاعلة ومؤثرة مثل إيران ومصر والسعودية، وبالتالي فإن الباحث يرى أن تركيا لا تختلف كثيراً عن إيران من ناحية التطلع لبسط النفوذ في المنطقة، ولكن رؤية الدول العربية للنفوذ الأخف ضرراً جعلها تتجه ناحية الأتراك.

لكن جاءت الأزمة الداخلية التي تشهدها سوريا، لتحدث شرخاً عميقاً في العلاقات بين أنقرة وطهران، فرغم تقارب وجهة نظر الطرفين، مع بداية اندلاع الأزمة، علي أن بقاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد يعد مصلحة عليا بالنسبة لهما، فإنهما اختلفا حول أسلوب التعامل مع هذه الأزمة. إذ يرى أردوغان أن الأسلوب الأمثل هو انخراط النظام السوري في عملية إصلاح حقيقية لاستيعاب مطالب المحتجين ومن ثم تجنب خطر السقوط، لكن تقاعس النظام السوري عن تنفيذ الوعود التي أعلن التزامه بها مع المبعوثين الأتراك لحل الأزمة، فضلاً عن مواصلته انتهاج السياسة القمعية في مواجهة المحتجين، دفع أردوغان إلى تغيير لهجته باتجاه توجيه رسائل تهديد

[1] – **إبراهيم أبراش، المجتمع العربي قضايا معاصرة، كلية الآداب – جامعة الأزهر–غزة، ٢٠١٢، ص٣٢.**

متعددة إليه تفيد برفع الغطاء عنه في المحافل الدولية ، وعدم الوقوف أمام أي توجه دولي لفرض عقوبات دولية أو ممارسة ضغوط أكثر شدة علي دمشق.

في المقابل أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد اعتبر أن ما يحدث في سوريا هو " شأناً إيرانياً " إذ أسقط على الأزمة منذ البداية بعداً " تآمرياً " واعتبرت أنها أول المستهدفين منها، من خلال تصويرها علي أنها مؤامرة " افتعلتها بعض القوى الكبرى لتفكيك محور الممانعة " التي تقوده من خلال ضرب الاستقرار في قناة التواصل بين إيران وحلفائها الإقليميين بهدف تقليم أظافرها الإقليمية واحتواء طموحاتها في لعب دور مهم في المنطقة.

وعلي ضوء ذلك وجه أحمدي نجاد زعيم إيران انتقادات حادة للمطالب التي طرحها المحتجون السوريون، واعتبرها فتنة مدعومة من الخارج، وحث النظام السوري علي تشديد أداته القمعية في مواجهتهم[١].

بالرغم من كل هذه التجاذبات لم يتأثر التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا وايران كثيراً، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما بحسب تقديرات إيرانية إلى ٢٥ مليار دولار عند نهاية العام ٢٠١٢[٢].

يمكن أن نفهم التصور التركي للأزمة الراهنة في سوريا وموقفها من الربيع العربي عموماً، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تريده ربيعاً عربياً لصالح النفوذ الإيراني فقط، فإن كانت الثورات للمشروع العربي الخالص فإنها لن تكون معه، بل من الممكن أن تقف ضده كما هو حاصل الآن في سوريا، ولكن وقفت معه وأيدت الأحداث في مصر التي أسقطت الرئيس حسني مبارك لأنها كانت تريد أن تكون تلك الأحداث لصالحها وأن تحول مسارها لصالح نفوذها في المنطقة. بينما تركيا تريده ربيعاً عربياً يسير في الفلك التركي، أو – على أقل تقدير – يتماشى مع المصالح التركية في المنطقة، أي أن تركيا تريد أن تقف مع إرادة الشعوب العربية كي تتحقق إرادة تركيا بتحقيق مصالحها في المنطقة العربية وإعادة بعض من مجدها الزائل.

إن الواقع الحالي لا يشير إلى أن العلاقات التركية – الإيرانية متوافقة نحو ثورات الربيع العربي، بل إن الاختلاف بينهما واضح لأكثر من سبب، وفي أكثر من مجال، ولعل أولها تغليب إيران مواقفها الأيديولوجية ونفوذها السياسي في المنطقة العربية علي مصالحها الاقتصادية

[١] – **عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٣٤ – ١٣٦**

[٢] – **جريدة القدس الفلسطينية، ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢م. للتفاصيل انظر**

http://www.alquds.com/news/article/view/id/٣٩٠٤٢٦

وعلاقات حسن الجوار، بينما تغلب الحكومة التركية المصالح الاقتصادية وحسن الجوار أو تصفير المشاكل علي اعتبارات النفوذ السياسي أو فرض رؤى تركية خاصة في الثقافة أو الأنظمة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية في الدول العربية، فضلاً عن أن يكون لها رغبة في النفوذ الأمني أو العسكري، بل تعمل الحكومة التركية علي أن تكون علاقاتها مع الجوار وبالأخص الدول العربية علاقات ودية[١].

ويري الباحث أن فرصة تركيا مهيأة أكثر من فرصة إيران في التمدد في المنطقة العربية وذلك لعدة اعتبارات وهي:

١- أن تركيا عضو في حلف الناتو ودخول إيران معها في صراع يعد انتحاراً سياسياً غير محمود العواقب.

٢- تركيا منفذ إيران المالي للتعامل مع البنوك العالمية لإتمام صفقات تصدير النفط، فإيران محاصرة مالياً، عبر بنوكها في مختلف أنحاء العالم، مما لا يمكنها من عمل أية صفقات دولية لتسويق نفطها عالمياً إلا عبر البوابة التركية.

٣- قد تكون تركيا استفادت من الحصار على إيران في زيادة شعبيتها في المنطقة، وقد تكون أيضاً تماطل في الدعم اللوجستي للثورة السورية لأنها لا تريد أن تخسر مصالحها مع إيران، لكن يجب على تركيا ألا تراهن علي دولة مختلفة معها مذهبياً من ناحية، وتريد التمدد في المنطقة علي حسابها من ناحية أخرى.

المبحث الثالث: العلاقات التركية – الإسرائيلية

اكتسبت العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل وحتى العام ٢٠٠٢ أهمية كبيرة بسبب كثرة ما حملته من اتفاقيات وتعاون علي كافة الأصعدة، والأهم من ذلك أن هذه الفترة شهدت اعتلاء أحزاب إسلامية مقاليد الحكم في تركيا مثل " حزب الرفاه " و " حزب العدالة والتنمية " مما كان له الأثر الكبير في تطور وتحول تلك العلاقات ، ومن هنا يجب رصد تلك المحطات الهامة في العلاقة بين البلدين علي النحو التالي:

- في عام ١٩٤٩م اعترفت تركيا بإسرائيل، وكانت هي الدولة الإسلامية الثانية بعد إيران تعترف بها. إن هذا الاعتراف التركي بدولة إسرائيل لم يأت فجأة، ولكن السياسة التركية آنذاك كانت تسير امتداداً للفهم الاتاتوركي، الذي كان يهدف للسير بتركيا نحو الغرب

---

[١] – **محمد زاهد جول، " تركيا وإيران والربيع العربي "،الأهرام الرقمي التابعة لجريدة الأهرام المصرية،** ١/ابريل ٢٠١٢م. **للتفاصيل انظر:**

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=٨٩١٣٠٨

عامة، ونحو الولايات المتحدة خاصة[1]، وعليه فقد اكتسبت إسرائيل عمقاً إستراتيجياً في العالم العربي والإسلامي، خاصة بما تمثله تركيا من امتداد تاريخي للعمق العربي، وكان توطيد العلاقة مع إسرائيل له أهمية إقليمية أولى، كما أن أهمية تركيا إسرائيلياً برزت من كونها رابع دولة بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تستقبل ملحقاً عسكريا إسرائيلياً يمارس مهام عسكرية وأمنية علي أراضيها[2].

- بدأت العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل بعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩م، اعترافاً كاملاً حيث تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين، واستقبلت تركيا ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً في أنقرة، وعلى أثر هذا الاعتراف سمحت تركيا بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، ومن ثم قررت إسرائيل وتركيا تنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية على أن يكون التمثيل الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض، حيث عينت إسرائيل "فكتور إليعزر "قنصلاً عاماً و"إلياهو ساسون" وزيراً مفوضاً لها في أنقرة عام ١٩٥٠، بينما عينت تركيا في عام ١٩٥٠ سفيراً لها فوق العادة في تل أبيب، وقامت بافتتاح سفارتها في آذار/ مارس ١٩٥٠ [3].
- تطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال خمسينيات القرن العشرين، حيث زار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك " ديفيد بن غوريون " تركيا والتقي نظيره التركي" عدنان مندريس "[4]، حيث انتهي اللقاء علي ميثاق معاهدة " حزام المحيط " بين إسرائيل وتركيا وأثيوبيا آب / أغسطس / عام ١٩٥٨[5].
- كان لاندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٧٣ تأثيراً مباشراً علي العلاقات التركية – الإسرائيلية؛ فكان الموقف التركي متسقاً مع المواقف العربية، حيث طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، واعترفت بالحقوق الشرعية للفلسطينيين.

---

[1] - " بروتوكولات الاختراق الصهيوني " صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٤/٦/١

[2] – عايدة سري الدين، دول المثلث بين فكي كماشة التركية الإسرائيلية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٢٣.

[3] – رائد أبو مطلق، العلاقات التركية – الاسرائيلية وأثرها علي القضية الفلسطينية ٢٠٠٢– ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة، ص٢٥

[4] - يوسف الشريف، تركيا والجوار العربي، الجزيرة نت، ٢٠٠٦/١٠/٣١

[5] – ريان ذنون العباسي، اسرائيل ومشروع جنوب شرقي الأناضول في تركيا، موقع دنيا الرأي، ٢٠٠٩/١١/٩م، للتفاصيل انظر:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/٢٠٠٩/١١/١٩/١٨٠٣٢٧.html

- صوتت تركيا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ لصالح القرار الدولي رقم (٣٣٧٩) الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ثم اعترفت تركيا في العام نفسه بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والسماح بفتح مكتب دبلوماسي للمنظمة عام ١٩٧٩[١].
- يعتبر عقد الثمانينات عقد التقارب الحذر في العلاقات التركية العربية؛ لذلك فقد تماشت تركيا مع مصالحها الاقتصادية في تقاربها مع العرب، مع الإبقاء علي علاقتها بإسرائيل وفق رؤية التوازن في السياسة الخارجية فيما يخص العلاقات بين الدول[٢].
- اعتبر الكثير من الباحثين أن عام ١٩٩٥ كان عاماً مهماً في العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث شهد زيارة الرئيس التركي (سليمان ديميرل) إلي إسرائيل والتي مهدت فيما بعد إلي توقيع الاتفاقية الإستراتيجية بين البلدين ١٩٩٦[٣].
- وشهدت الفترة مابين ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ زيارات متبادلة أسس لها الاتفاق الإستراتيجي، حيث تنوعت الوفود بين البلدين، إلي أن اندلعت انتفاضة الأقصى المباركة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠، فقد صوتت تركيا لصالح مشروع يدين إسرائيل لاستخدامها المفرط للقوة ضد الفلسطينيين[٤].
- في عام ٢٠٠٥ وخلال خمسة شهور قام كل من الرئيس التركي عبد الله غول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بزيارة إسرائيل حيث التقى كل منهما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك " ارئيل شارون " ورئيس الدولة " موشيه كاتساف " وقد كان الهدف من الزيارة إعادة ترميم العلاقة بين البلدين[٥].
- واصلت حكومة العدالة والتنمية التزامها بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وذلك علي حساب سوريا نفسها، ففي السادس من أيلول/ سبتمبر٢٠٠٧ قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة علي منشأة سورية في دير الزور، يعتقد أنها منشأة نووية، مستخدمة المجال التركي ذهاباً وإياباً في طريقها إلى الموقع المستهدف، وقد ألقت الطائرات

[١] – عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٣، ص١٠٠

[٢] –رائد مصباح أبو داير، إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقاتها بإسرائيل من ٢٠٠٠–٢٠١١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان،٢٠١٢م، ص٣٧

[٣] – يسري الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي علي العلاقات التركية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص٢٠

[٤] - أبو داير، مرجع سابق، ص٤١

٥- المرجع السابق، ص١٢٣

الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية، وقدمت " إسرائيل " لاحقاً اعتذاراً عن انتهاك الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي . وفي السادس من تشرين الثاني / نوفمبر/٢٠٠٧ رأى الرئيس التركي عبد الله جول أن المسألة انتهت، وأن تركيا لم تكن على علم مسبق بالانتهاك الليلي للطائرات الإسرائيلية. ولا شك أن هذه العملية أثارت من جديد طبيعة التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل وحدوده، لا سيما أن الطرفين يجريان من وقت لآخر مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول؛ مما يسهل علي الطائرات الإسرائيلية استخدام الأراضي التركية في أي عدوان علي سوريا[١].

- وصلت العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل ذروة تدهورها في إعلان تركيا عن إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وقد شكلت هذه الخطوة صدمة كبيرة للساسة في إسرائيل الذين اعتقدوا أن السياسة التركية بعد الحرب على غزة ستكون مؤقتة وعابرة، وأن التوتر سيزول أمام المصلحة الإستراتيجية العسكرية للبلدين وكان هذا الإلغاء للمناورات العسكرية بداية التدهور غير المسبوق[٢].
- وكان رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) غادر إحدى قاعات النقاش علي هامش منتدى دافوس بشأن الوضع في غزة غاضباً احتجاجاً علي مداخلة الرئيس الإسرائيلي " شمعون بيرس " ومقاطعة المنظمين له أثناء رده علي كلمة الأخير، حيث خاطب أردوغان بيرس قائلاً: " أنتم أدرى الناس بالقتل مشيراً بذلك إلى الشهداء المدنيين والأطفال في قطاع غزة الذين سقطوا جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مضيفاً خلال مخاطبته بيريس أعتقد أنك تشعر بالذنب... لذلك تكلمت بهذه الحدة لقد قتلتم أناساً.. وأنا أتذكر أناساً قتلوا علي شواطئ قطاع غزة "، وأضاف مخاطباً بيريس: أتذكر اثنين من رؤساء حكوماتكم أعربا عن سعادتهما بقتل الفلسطينيين بالدبابات[٣]، وقد أعلن أردوغان لدى مغادرته القاعة أنه لن يعود إلى دافوس مرة أخرى.
- وبعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات إنسانية إلى غزة وقتل بعض النشطاء الأتراك فيه، قامت تركيا باستدعاء السفير التركي من إسرائيل ومنعت طائرات عسكرية إسرائيلية من استخدام المجال الجوى التركي، وبدأ تأزم العلاقة

---

[١] – **محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، ٢٠١٠، ص١٩٩–٢٠٠**

[٢] **- أيمن يوسف، ومهند مصطفي، مرجع سابق، ٦٨**

[٣]– **عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٥٨–١٥٩**

في الازدياد منذ ذلك الحين، في ظل إصرار تركيا على اعتذار إسرائيل الرسمي، الأمر الذي رفضته إسرائيل وساهم في تدهور العلاقات إلى الحد الذي وصلت إليه الآن[١].

أما عن إمكانية استغلال إسرائيل للورقة السورية وما تشهده سوريا من أحداث قد تسفر عن إسقاط نظام بشار الأسد، يؤكد "زاكى شالوم" الخبير الإستراتيجي الإسرائيلي على التراجع الملحوظ الذي شهدته العلاقات التركية – السورية على ضوء تلك الأحداث وقيام جموع الشعب السوري بالخروج ضد نظام الرئيس بشار الأسد والمواجهة الساخنة بين قوات الجيش والمتظاهرين، وهو الأمر الذي تبعه قيام الآلاف من المواطنين السوريين بالفرار إلى الحدود التركية هربًا من الجيش السوري. حيث أن تركيا تدرس الآن إمكانية القيام ببعض الخطوات العسكرية على الحدود مع سوريا وتدرس إمكانية قيام قواتها بالتوغل داخل الأراضي السورية وإيجاد منطقة آمنة يمكن تجميع الفارين من الجيش السوري فيها، وتساءل هل هذا الموقف التركي الهدف منه الدفاع عن مصالح أنقرة أم أن هناك أبعادًا أخرى قد تصل مداها إلى المساهمة في إيجاد نظام حكم بديل عن نظام بشار الأسد؟

ويرى شالوم" أنه من الممكن أن يصبح ما يحدث في سوريا الآن بمثابة بداية حقيقية لإيجاد قاعدة مشتركة من التعاون الإستراتيجي المشترك مرة أخرى بين "إسرائيل" وتركيا، وهو التعاون الذي يمكن على إثره إعادة بناء التحالف الإستراتيجي من جديد بين البلدين، مشيرًا إلى أن هذا التعاون بات ملحًّا وضروريًّا في تلك المرحلة لمواجهة أية تداعيات سلبية في المنطقة قد يسفر عنها عدم الاستقرار في سوريا مستقبلاً[٢].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تعتبر بمثابة الحاضن الرئيسي للعلاقات التركية الإسرائيلية منذ تدشينها منتصف القرن العشرين، حيث ألت على نفسها الحيلولة دون تنامي التدهور في تلك العلاقات، فكانت دائماً ما تقوم بالتدخل السريع لحل هذه لخلافات التي تنشب بين أنقرة وتل أبيب. حيث أن حادثة أسطول الحرية وما تلاها من تطورات ما يعرف ب " الربيع العربي " حتمت على واشنطن التدخل لحل تلك الخلافات، فقد بعث الرئيس الأمريكي باراك أوباما برسالة لأردوغان حملتها وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون أثناء زيارتها لاسطنبول، ناشده

---

[١] – **فيصل علوش، العلاقات التركية – الاسرائيلية في النقطة الحرجة، مجلة الحرية، ٢٠١٠/٦/٦**

[٢] – **سامح عباس، موقع مفكرة الإسلام، ١٠/أغسطس / ٢٠١١، للتفاصيل انظر:**
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/٢٠١١/٠٨/١٠/١٣١٧٢١.html

فيها إنهاء الأزمة في العلاقات مع تل أبيب، كما أجرت كلينتون محادثات هامة مع أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو في هذا الخصوص[١].

يعتبر تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي وقت مضى في إعادة العلاقات الطبيعية بين أنقرة وتل أبيب له عدة أسباب؛ فالولايات المتحدة لا تريد من تركيا أن تحيد عن فلك واشنطن في المنطقة بمعاداة إسرائيل والوقوف ضدها، خاصة في ظل تعاظم الأحداث العربية والضبابية التي تخيم على مستقبل المنطقة. أيضاً لا تريد الولايات المتحدة أن تتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية وبالتالي سينتج عنها توتراً في العلاقات العربية – الإسرائيلية لان كثير من الدول العربية في ظل تعاظم الأحداث فيما عرف ب " الربيع العربي "، حيث أن تركيا في ظل انحسار النفوذ الإيراني اعتبرتها كثير من الدول العربية حاضنة المشروع الإسلامي الجديد، وبالتالي فمن مصلحة الولايات الأمريكية إعادة الأجواء الطبيعية في العلاقات التركية مع إسرائيل.

المبحث الرابع : المستجدات العربية الراهنة (الثورات العربية)

قامت حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، حيث نجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. ولا زالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة في بعض هذه البلدان، وقد نجحت هذه الاحتجاجات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة ٢٥ يناير/ ٢٠١١ المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة ١٧ فبراير/ ٢٠١١ الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا، حيث تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو" الشعب يريد إسقاط النظام"[٢].

---

[١] – **عبد الحميد، مرجع سابق، ص١٤٩**

[٢] – **الربيع العربي (المفهوم ، التداعيات ، الأسباب)، دراسة صادرة عن مديرية الدراسات والمعلومات، عمان، الأردن، حزيران / يونيو ٢٠١٢. للتفاصيل انظر:**

http://www.dpp.gov.jo/٢٠١٢/١٥.htm

أما عن موقف تركيا من هذه الاحتجاجات فتتباين المواقف التركية مع التغييرات التي تحدث حاليا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل يثير الحيرة والارتياب بصورة ملفتة، حيث تتعامل أنقرة مع تلك القضايا بمعايير متغيرة ورؤى لا تتسم بالثبات، مما يطرح العديد من التساؤلات عما تحاول القيادة التركية الوصول إليه.

فيما يرى أغلب المحللين أن تركيا الجديدة تسعى إلى مسك العصا من كافة الأطراف، في موقف براغماتي تتضح خلاله حرصها على عدم خسارة أي طرف رابح في المستقبل القريب، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى.

فالمصلحة العليا لتركيا هي الركيزة الأساسية التي تستند عليها طبيعة المواقف السياسية تجاه ما يدور في المنطقة، سيما أنها تحاول استعادة بريق مجد أفل منذ عهد بعيد، إلى جانب رغبة جامحة في الانصهار مع القطب الغربي من العالم.

لقد غير ما يعرف ب " الربيع العربي " من الساحة الجغرافية السياسية لتركيا، ووضع أمامها عدداً من التحديات الجديدة، حيث اضطربت علاقات تركيا مع جيرانها مرة أخرى، بعد أن تدهورت الصلات مع سوريا وإيران وروسيا، وعلي الرغم من تمكن تركيا في السابق من الإبقاء على علاقات جيدة مع الجميع، فإنها الآن لا تملك تلك الرفاهية. وربما ينتج عن هذا خسارة أنقرة لنفوذها في المنطقة بناءً علي كيفية تطور الأحداث في الشرق الأوسط[١].

فبالنسبة للاحتجاجات في سوريا سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزاءها، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا (٨٧٧ كم)، وسعى أكراد سوريا إلي تأسيس إقليم حكم ذاتي علي غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلي الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحا من تداعيات هذه الأزمة علي الوضع الداخلي في تركيا، وأيضاً من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا[٢].

---

[١] **– عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٦٨– ١٦٩**

[٢] **- محمد عبد القادر خليل، التداعيات الأمنية للثورات العربية علي تركيا، صحيفة الأهرام، ٢٤ أغسطس ٢٠١٢ السنة ١٣٧ العدد ٤٥٩١٧**

ليس من المبالغة القول بأن أنقرة تواجه مأزقاً بالغ التعقيد في موقفها من الأزمة السورية، فبالرغم من أنها لم تتوقف عن توجيه نصائح للأسد بإجراء إصلاحات ديمقراطية، فإنها لم تتوقع ثورة سورية شعبية بهذا الحجم والإصرار، ولا قمعاً رسمياً بهذا الحجم والاستمرار. والأرجح أن مستوى الثقة بين أنقرة ودمشق انهار بدرجة كبيرة منذ منتصف أيار / مايو ٢٠١١، فقد تولدت قناعة لدى المسئولين الأتراك بأن الأسد يمارس الكذب والخداع، وأن سياسته تقوم على كسب الزمن لتصفية الحركة الشعبية بقوة السلاح، معتمداً على ولاء الجيش وأجهزة الأمن وبيروقراطية النظام. وسرعان ما تطور خلال أشهر صيف٢٠١١ شعور تركي بالعجز، نظراً لتجاهل الأسد النصائح والضغوط، وإخفاق المجتمع الدولي في الإجماع على قرار أممي، واقتناع القيادة التركية بأن التدخل العسكري الخارجي، التركي أو الغربي، ليس مقبولاً، وليس ممكناً على المستوى القانوني، وليس واقعياً[١].

ويشكو مسئول سوري قائلاً: " تركيا خذلتنا ... وقفنا إلى جانبها في أوضاعها الصعبة تضامناً مع حكومتها حين سقط جنود أتراك قتلى جراء الاعتداءات والمواجهات...عززنا دورها في الشرق الأوسط حين طرحنا دورها للوساطة في عملية السلام وكان الأسد يشترط بقوة علي الجميع بما في ذلك الأمريكان والأوروبيين أن تكون تركيا هي الوسيط ، وكرر ذلك حتى في أوج الخلاف التركي – الإسرائيلي ... بفضل سوريا وإيران وسَعت تركيا دورها في المنطقة والعالم، حيث تم إشراكها في الوساطة في الملف النووي الإيراني[٢].

إن الموقف التركي بالنسبة لأحداث سوريا يطرح أسئلة عديدة من حيث طبيعته ومحدداته، ولماذا يتخذ شكلاً إنتقادياً حاداً؟ ولماذا يمارس الأتراك هذا القدر من التدخل الصريح في الشأن السوري؟ وهل يعني ذلك نهاية حقبة التقارب أو التحالف بين البلدين؟[٣]

---

[١] – **الموقف التركي من سورية: دقت ساعة الحقيقة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٠٨/٢٣.**

[٢] -**سامي كليب،" الزمن السوري الصعب .. سباق بين الفتنة المذهبية والإصلاح " ، السفير ، ٢٠١١/٦/١٥ . للتفاصيل انظر:**

http://all٤syria.info/Archive/١٣١٧١

[٣] – **عقيل محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، دراسة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص٢٨**

فالإجابة على هذه التساؤلات تحددها محددات عديدة لتركيا:

- **الأول:** دولياً، فالتوافق التركي الأمريكي على قيام مجلس الأمن بفرض حظر جوي على سوريا، والعمل علي قيام جبهة دولية تقف في وجه النظام السوري كما فعل سابقاً مع النظام الليبي[١]، وأيضاً إمكانية تحول في المواقف الدولية خاصة الموقف الروسي الداعم للنظام السوري ، حيث حذر الرئيس الروسي ميدفيدف من " مصير حزين للرئيس بشار الأسد " وبيان من وزارة الخارجية الروسية ٩آب/أغسطس٢٠١١ طالب السلطات السورية بوقف العنف، مشيراً إلى أن موقف روسيا قد يتغير إذا فشل الحوار والإصلاح[٢].
- **الثاني:** إقليمياً، فيحدث ذلك في وجود ثلاثة مصادر إقليمية منافسة تتمثل في إيران والعرب وإسرائيل، وهي أقطاب نشطة لكنها متفاوتة التأثير في الوضع الإقليمي، أما تركيا فتجد أنها أكثر الأقطاب قوة وقدرة علي التأثير في السياسات الإقليمية، بسبب قدرتها النسبية في التأثير في الأطراف جميعها، وقد تكون تركيا ثاني قوة إقليمية بعد إيران ولديها وزن معنوي وقدرة تأثير في سوريا، لكنها تحاول أن تكون القوة الأولى[٣].
- **الثالث:** المحدد الثنائي بين البلدين، والذي يبدو من خلالها أن العلاقات وصلت بينهما إلى حد " الكفاية الإستراتيجية " ما مكن تركيا من التفكير في تجاوز علاقاتها بسوريا كطرف إقليمي، والتدخل في مساراته المستقبلية والهيمنة عليه، خاصة انه تولد لدى الأتراك شعور بالفارق المتزايد في القوة الاقتصادية والسياسية، والقدرة علي التأثير حتى في داخل سوريا نفسها، فيما تضاءلت قدرة سوريا علي التأثير في داخل تركيا[٤].

من خلال ذلك يحاول الرئيس السوري تجاهل التدخلات التركية في الاضطرابات الحالية في سوريا، وأحياناً يفوق هذا التجاهل ذلك ليصل إلى حد التحذير من أي مساس تركي بما يسميه الأمن الداخلي السوري. فقد وجه الرئيس السوري بشار الأسد من خلال مقابلة مع التلفزيون السوري الرسمي ٢١ آب/أغسطس٢٠١١ رسالة ضمنية إلى تركيا قائلاً: إننا لا نعلم النوايا الحقيقية للأتراك، ربما تكون نوعاً من الحرص كما نسمع من وقت لآخر، وإذا كان نوعاً من الحرص فنحن نقدِر ونشكر حرص الآخرين علي سوريا. وربما تكون قلقاً من أي خلل يحصل في سوريا يؤثر على تركيا وهذا قلق طبيعي. والاحتمال الثالث هو أن يكون محاولة أخذ دور

---

[١] – **السفير، ٢٠١١/٦/٢٣**

[٢] – **محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص٢٩**

[٣] – **المرجع السابق، ص٣٠**

[٤] - **المرجع السابق، ص٣٨**

المرشد أو المعلم أو لاعب الدور على حساب القضية السورية، وهذا الموضوع مرفوض رفضاً باتاً من أي مسئول من أي مكان في العالم بما فيها تركيا[١].

مع ازدياد حدة الاضطرابات وأعمال العنف في سوريا تسارعت وتيرة الاضطراب في العلاقات التركية – السورية، ففي ٢٢حزيران/يونيو ٢٠١٢ قامت مدافع مضادة للطائرات السورية بإسقاط طائرة حربية تركية بالقرب من الحدود مع تركيا التي طالبت من جانبها عقد اجتماع للحلف الأطلسي الذي هي عضو فيه.

وفي ٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢ سقطت ثلاث قذائف سورية على منطقة " أكجكالي " الحدودية مما أدت إلى مقتل خمسة أشخاص وهي أول مرة يقتل فيها أتراك في إطلاق نار عبر الحدود فيما ردت تركيا بإطلاق قذائف علي الجانب السوري[٢].

لقد ارتفعت وتيرة المخاوف من اندلاع الحرب بين سوريا وتركيا وتحولها إلى حرب إقليمية ودولية، حيث شهدت حدود البلدين في الأيام القليلة الماضية توترات عديدة سبق ذكرها أدت لسقوط قتلى وجرحى من الطرفين.

ورغم حرص قادة البلدين وعدد من قادة العالم على العمل لمنع تصاعد التوتر واندلاع الحرب، فإن هناك من يراهن علي تطورها لأسباب متعددة، وإن كان من الواضح أن المستفيد الأول في هذه الحرب ستكون إسرائيل وبعض الدول الغربية والعربية التي تعمل لتدمير سوريا وإضعاف الدول العربية والإسلامية[٣].

مما سبق نستنتج، أن العلاقات التركية – السورية في ظل الاضطرابات السورية الحالية تسير نحو انحدار كبير، مما ينتج عنه إمكانية التوجه نحو حرب أو مواجهة عسكرية محتملة بين الطرفين، فالأتراك لن يتنازلوا عن إسقاط الرئيس بشار الأسد بأي حال من الأحوال، حيث أن زوال النظام السوري الحالي ومجيء نظام سني أو نسبة قليلة من العلويين بنفوذ أقل، سوف يضمن لتركيا موطئ قدم في الأراضي السورية مع تقويض للمد الإيراني الشيعي داخل سوريا، وبالتالي سينتج عن ذلك قطع الذراع وجسر التواصل بين إيران وحزب الله، ولأن النفوذ الإيراني في سوريا يعني الكثير لطهران التي أضحت مستعدة – إذا استدعت الضرورة – للتضحية

[١] –**وكالة سانا السورية للأنباء، ٢٠١١/٨/٢١**

[٢] -**جريدة الحياة اللندنية، التسلسل الزمني للعلاقات التركية–السورية منذ انطلاق الثورة، ٢٠١٢/١٠/١٣.**

[٣] –**قاسم قصير، موقع أخبار لبنان، ٢٠١٢/١٠/٦، للتفاصيل انظر:**

http://www.lebanonnews.com/details/٥٠٣٦٨/١٣

بعلاقاتها الجيدة مع تركيا والدخول بكل قوتها من أجل إنقاذ حليفها الإستراتيجي سوريا، ولا يُستبعد أن يكون جزءاً من أوراق الضغط السورية الإيرانية ستكون عمليات دعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور وبدعم العمليات التي تهدد أمن تركيا الحدودي وغيرها من الأساليب التكتيكية التي ستمارس من الحدود العراقية والتركية في آن واحد. فتركيا تتخوف من التغلغل الإيراني في سوريا ولبنان، والإصرار الإيراني علي عدم سقوط الأسد لذلك تعمل بكل قوتها وإمكاناتها المادية والعسكرية علي بقاء النظام السوري حليفها الأقوى في المنطقة.

المبحث الخامس: واقع النظام العربي

إن الحديث عن نظام عربي بالمعنى المحدد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، بحصول أغلب الدول العربية علي استقلالها، أما قبل ذلك فقد ارتهن قرار الدول العربية للإدارات الاستعمارية التي كانت حاكمة فيها؛ فالولادة الأولى للنظام ترافقت مع استقلال بعض الدول العربية، ومع ولادة الإطار المؤسسي له ممثلاً بجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م[١].

وقد تعاملت الدول الكبرى مع أطراف النظام العربي بوصفها جزءاً من الشرق الأوسط؛ ليشمل الدول العربية ودولاً أخرى تزيد أحياناً وتنقص أخرى. وقد هدفت هذه الدول إلى وصف هذه المنطقة بهذه الصفة لتحقيق هدفين أساسيين، أولهما رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية التي ينادي بها العرب، وثانيهما تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة، فالمنطقة – طبقاً لهذا التصور – هي خليط من القوميات والشعوب واللغات المختلفة، ومن هنا فإن قيام وحدة بين هذه القوميات هو ضرب من ضروب المحال، ومن ثم فالنتيجة المنطقية هو أن تكون لكل قومية من تلك القوميات دولتها الخاصة بها[٢].

منذ ولادة النظام العربي شهد العديد من النزاعات بين أطرافه، وهذه النزاعات لم تحل علي قاعدة التجاوز، لكنها تمت معالجتها علي قاعدة التجميد، وهو ما قد يشعل فتيلها في أي لحظة، وقد عملت هذه النزاعات علي تشتيت قوة النظام وتفكيكه؛ وهذا ما سمح بنجاح الضغوط الدولية علي أطرافه. فمنذ أزمة الخليج الثانية – ١٩٩٠ – ١٩٩١ التي أدت إلى تعزيز الاختلال في النظام العربي – أخذت النزاعات العربية – العربية طابعاً تصاعدياً أدى لمزيد من تدهور الأوضاع بين أطراف النظام العربي، وعمل علي استنزاف طاقة أطرافه، وأصبح الاحتكام والاستعانة بأطراف من خارج النظام مشروعاً ومطلوباً، مما جعل الفرصة تلوح لمشروعات تعيد

---

[١] – **الزين، مرجع سابق ، ص١١**

[٢] – **جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص٦٤**

ترتيب علاقات المنطقة علي أسس جديدة، فالتدهور الحاصل في العلاقات بين أطراف النظام العربي، يشجع الآخرين علي ملء فراغ حقيقي أو مفتعل[1].

في ظل هذا الواقع استطاعت تركيا أن تنطلق إلى العالم العربي وفق رؤية الحفاظ على الأمن القومي التركي، خاصة أن علاقاتها مع بعض دول الإقليم قد تدهورت نتيجة تباين وجهات نظر تلك الدول علي الأحداث الدموية في سوريا، فوصلت العلاقات بين تركيا وتلك الدول بالتراجع الواضح، وهذا ما بدا واضحاً بالعلاقة مع إيران والعراق، وعليه استطاعت تركيا فهم الواقع العربي واستغلال حالة الضعف التي يعاني منه النظام العربي، وبناءً علي ذلك أقامت علاقات مع هذا النظام وفق مبادئ سياستها الخارجية وإستراتيجيتها على أساس عوامل الضعف العربي المتراكم المتمثل في[2]:

١- **واقع التهميش في العالم العربي:** حيث أن المواطن العربي أصبح من فئة المهمشين الذين يتم إقصائهم، وهم يشكلون مساحات واسعة من المجتمع، بل وصل الأمر إلي حد إبعاد مجموعة من هذه الفئات من العملية الإنتاجية والاستهلاكية وهو مما اوجد لنا طبقة مهمشة كليا تظل في حاجة إلي المساعدة الاجتماعية المطلقة وذلك نتيجة التدهور الذي أصبحت تعيشه هذه الفئات علي المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخ.

٢- **العالم العربي والبطالة:** حيث أن التوظيف والبطالة ليست من بين القضايا ذات الأولوية في وطننا العربي ذلك أن هذه القضية لا تثير اهتماما كبيراً، ونادراً ما تقوم الحكومة ببعض الخطابات الرسمية تنادي وتطالب بالاهتمام بالمتعلمين والمثقفين العاطلين عن العمل، وبالتالي فإن النظام العربي لن يستطع القضاء علي تلك الظاهرة ما لم يتبني السياسة العلمية في التخطيط السليم لمواجهة هذه الظاهرة.

٣- **العبثية المطبقة علي العالم العربي:** فواقع العالم العربي يعاني ومازال يعاني من عبثية واستهتار بمستقبله السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي يوجد لها أبعاد خطيرة تؤثر علي الكثير من المجالات التي تؤدي لتطور وتنمية الأنظمة العربية.

٤- **الديمقراطية المستبعدة عربياً** : رغم التحولات الكبرى التي شهدها العالم سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي وبالرغم من تصاعد وتيرة هذه التطورات المتلاحقة للنمو العالمي مازال العالم العربي لم يحرك ساكناً لأنه تحت وطأة ما يسمي بالدولة

[1] -**الزين، مرجع سابق، ص٤١-٤٣**

[2] -**أبو داير، مرجع سابق ، ص٢٩٣**

التسلطية التي تعمل علي قمع المجتمع وتجعله يذعن للقهر والتسلط ويفتقر إلى أدنى المقومات التي تقوم عليها الديمقراطية السليمة[١].

لقد حاولت تركيا كثيراً – بتدخلاتها المستمرة – كشف أمن النظام العربي من خلال تهديدها لسوريا والتي ترافق مع حشود عسكرية في نهاية عام ١٩٩٨ بسبب القضية الكردية[٢].

وبالتالي قامت تركيا بصيغة أو بأخرى بالهيمنة علي مشاعر العرب بوسائل عدة، حيث وصف مفتي لبنان " محمد رشيد قباني " تركيا حاضنة للهموم العربية، حيث قال: " إن هموم المنطقة وتركيا همّ واحد مشترك تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، وأن تركيا هي امتداد طبيعيّ للمنطقة العربيّة وأن أمن المنطقة وتركيا وسلامها واستقرارها واحد ومشترك "[٣].

لقد تنامى إقبال بعض الدول العربية نحو التجمعات الإقليمية البديلة للجامعة العربية، سواء تلك الضيقة أو الأوسع، على حساب الجامعة العربية.

فثمة احتمال بأن يتبلور تحالف إقليمي ضيق يجمع حكومات الثورات العربية ذات التوجه الإسلامي، وأن تسعى تلك الدول إلى إتباع سياسة خارجية أكثر استقلالاً، وأكثر بعداً عن النمطية السائدة في العلاقات السياسية الإقليمية. كما أنه من المرجح أن تحاول هذه الحكومات تشكيل تحالفات أو علاقات أوثق، بحيث نرى في المستقبل تحالفاً يقوم على أساس وجود شريط سنّي يمتد ليشمل دول الثورات العربية وتركيا[٤].

لقد التقت مصلحة الدول العربية مع المصلحة التركية بشأن الأزمة السورية، حيث تم الاتفاق بين الأتراك والجامعة العربية علي احتضان المعارضة السورية في مؤتمرات على الأراضي التركية تارة ، وفي مقر الجامعة الرئيسي تارة أخري[٥]. ومن ناحية أخرى دعمت تركيا توقيع وفرض عقوبات شديدة علي النظام السوري وذلك على لسان وزير الخارجية التركي أحمد

---

[١] -**شنكاو هشام، واقع العالم العربي في ظل التحولات العالمية، دنيا الرأي، ٢٠١٢/١/١٦، للتفاصيل انظر:**

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/٢٠١٢/٠١/١٥/٢٤٨٤٧٥.html

[٢] – **الزين، مرجع سابق، ص٧٨**

[٣] – **موقع أخبار العالم، ٢٠١٢/٩/١١.**

[٤] -**بشير عبد الفتاح، الجامعة العربية وإعصار الربيع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥١، للتفاصيل:**

http://arabaffairsonline.org/ArticleViewer.aspx?ID=dbeaef٩٩-٢٩٦٣-٤a٧d-٩f١١-٤a٩٦aaabcb٤١

[٥] – **إذاعة صوت روسيا، ٢٠١٢/٦/١٨.**

داود أوغلو قوله على هامش اجتماع القاهرة الذي دعيت إليه تركيا، إن " تركيا تدعم القرارات والإجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية ضد سوريا، ولا أحد يمكن أن يتوقع أن تبقى تركيا والجامعة العربية صامتتين على قتل المدنيين وعلى قمع النظام السوري المتزايد للأبرياء" [١]. إلا أن الوزير أكد على ضرورة معالجة الأزمة في سوريا بطريقة لا تقود إلى تدخل خارجي، وأضاف "آمل في أن تفهم الإدارة السورية رسالتنا، عندها ستحل مشكلتنا داخل العائلة .

الخلاصة :

نخلص بالقول إلى أن تركيا استطاعت الدخول إلى المنطقة العربية باستخدام القوة الناعمة التي اخترقت من خلالها حدود الدول العربية ، فقد استطاعت تغيير ميزان القوى لصالحها، حيث استثمرت واقع مصر في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك، فضلاً علي استثمارها لحالة التخوف السعودي والقطري جراء تزايد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج.

أيضاً استطاعت تركيا الدخول إلي المنطقة العربية عن طريق تقاربها العسكري مع إسرائيل، ومن ثم تراجع علاقتها مؤخراً، فاكتسبت بذلك مشاعر وقلوب العرب، وبالتالي استطاعت الدخول للمنطقة العربية وبلورة دور كبير ومؤثر لها في المنطقة.

ولا نغفل أن تركيا قامت بتغيير ميزان القوى والطموح الإيراني للهيمنة على المنطقة من منطلق ديني باعتبار أن تركيا دولة سنية حالها كحال غالبية الدول العربية.

من جهة أخري فإن التطورات الأخيرة في بعض الدول العربية " الربيع العربي " خاصة في سوريا قد أوجدت شاغراً كبيراً لإمكانية تواجد تركي ملحوظ علي الساحة العربية، حيث استطاعت تركيا تبني آمال وطموحات الشعوب العربية في التخلص من أنظمتها المستبدة، وبذلك أوجدت لها مكاناً كبيراً من خلال هذه الشعوب.

أخيراً فقد استغلت تركيا ضعف النظام العربي والدول العربية في المنطقة وقامت بالوصول إلى تلك الأنظمة وإيجاد مكان كبير لها داخل هذه الدول، حيث حظيت تركيا بالقبول في الجامعة العربية والمؤتمرات العربية والإسلامية باعتبارها من أكبر الدول الإسلامية المؤثرة في المنطقة.

ختاماً لا يمكن الاستناد على المتغيرات الإقليمية كعوامل مؤثرة في العلاقات السياسية بين البلدين، بعيداً عن المتغيرات الدولية المؤثرة بشدة والمتمثل في الدور الأوروبي والأمريكي

---

[١] -**موقع البي بي سي باللغة العربية، ٢٠١١/١٢/٠١.**

والصيني والروسي، ومن ثم التحولات في النظام الدولي، وهذا سوف تتطرق إليه الدراسة بالرصد والتحليل.

الفصل الثالث

دور المتغيرات الدولية في تطور العلاقات السياسية بين البلدين :

المبحث الأول : العلاقات التركية – الأوروبية

المبحث الثاني : العلاقات التركية – الأمريكية

المبحث الثالث : الدور الروسي

المبحث الرابع : الدور الصيني

المبحث الخامس : التحولات في النظام الدولي

الفصل الثالث

دور المتغيرات الدولية في تطور العلاقات السياسية بين البلدين :

مقدمة :

يتسم النظام الدولي بالحضور بقوة في تحديد السياسة الداخلية والخارجية للدول، خاصة الدول الصغيرة التي تأسست في الأصل بإيعاز من هذا النظام أو وفق آلية عامة يقوم بتحديده لها، وتسير هذه الدول وفق أجندة يقررها النظام الدولي له مسبقاً.

وفي أعقاب المتغيرات الدولية والإقليمية التي خلفّتها الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي، ومن ثم حرب الخليج وعمليات التسوية السياسية العربية – الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد، وجدت تركيا نفسها في قلب أوضاع تتشكل من جديد أمنياً واقتصاديا وسياسياً، وبدأت تفكر في لعب دور محوري في هذه المناطق الممتدة في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، والمفتوحة علي ثقافات وحضارات وقوميات عديدة[1].

المبحث الأول: العلاقات التركية – الأوروبية

بعد إلغاء الخلافة الإسلامية وقيام دولة علمانية في تركيا، ومن ثم القضاء علي كافة المظاهر التي تربط تركيا بماضيها الإسلامي وتقويها مع الاندماج مع الغرب، عملت الحكومات التركية المتعاقبة علي بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاجتماعية والثقافية المستوحاة من المجتمع الغربي، والتزمت بالأحلاف والمعاهدات العسكرية مع الغرب، ثم انضمت إلى الحلف الأطلسي في نيسان / إبريل ١٩٥٢، وإلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩، ثم تقدمت بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة في حزيران / يونيو ١٩٥٩، ونجحت في عام ١٩٦٣ في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا[2]، ومن هنا بدأت التطلع إلى عضوية الإتحاد الأوروبي والسعي لنيلها.

لقد ظل الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أحد الهواجس التي تطارد تركيا منذ خمسينيات القرن الماضي ، حيث يمثِل هذا التوجه خياراً إستراتيجياً أمثل لتحقيق المصلحة القومية والأمن والتطور

---

[1] - **التلولي، مرجع سابق .ص ٧٩**

[2] - **المرجع السابق، ص ٨٤**

التركي[1]، وقد حققت تركيا في ذلك خطوات إيجابية كبيرة حيث دخلت في عام ١٩٩٦ في اتفاق الوحدة الجمركية، وفي عام ١٩٩٩ أصبحت مرشحة من قِبَل الإتحاد الأوروبي للتفاوض من أجل الانضمام إليه[2]، وبالتالي فمجرد إعلان بدء المفاوضات يعتبر انتصاراً سياسياً وإستراتيجياً لتركيا.

انقسم أعضاء الاتحاد الأوروبي حيال ملف تركيا بين مؤيد لانضمامها ومعارض، وكان لكل فريق من الفريقين حجج مختلفة: فمعارضو الانضمام، يسندون حجتهم الأولى إلى الجغرافيا، إذ أن ٩٧٪ من تركيا يقع في آسيا الصغرى وكذلك العاصمة. كما أن تاريخ الأتراك مغاير لتاريخ الأوروبيين، ولطالما شكّل العثمانيون تهديدًا لأوروبا باحتلالهم أجزاءً منها[3].

رفض هذا الفريق أيضاً أن يكون تركيا وهي من أكبر البلاد الإسلامية في الإتحاد الأوروبي، هدفه قلب القيم الغربية والتغلغل في الاتحاد الأوروبي لهدم تجربته[4]، كون الثقافة الإسلامية لا تتوافق والقيم الأوروبية، بالتالي الخوف من اجتياح ٧٠ مليون مسلم بلدان الاتحاد الأوروبي، ما يسّرع ويرفع من وتيرة صراع الحضارات ويغيّر الهوية الأوروبية، ويزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في أوروبا، من الممكن أيضًا في نظر هذا الفريق، أن تكون تركيا حصان طروادة أميركيًا لأنها تمثّل مصالح الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى إلى منع بروز أوروبا كقوة عظمى لذلك تصرّ الولايات المتحدة على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لشل مؤسساته. [5]

أما الفريق الآخر وهم مناصرو انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي استندوا على عدّة براهين، منها : التقارب الثقافي والاقتصادي لا يتمنع الاندماج كون تركيا منتمية إلى حلف شمال الأطلسي وإلى المجلس الأوروبي، أما بالنسبة إلى الجغرافيا الطبيعية، فإنه من الصعب تحديد حدود أوروبا من جهة الشرق حيث لا خطوط تماس واضحة بينها وبين آسيا، واستند هذا الفريق

---

[1] - **Zoli Ozal " It is Along and Wending Read: The Saga of EU– Turkey Relations." In: Heinz Kramer Turkey and the EU: The EU,s Perspective (Washington , DC: Johns Hopkins University press , ٢٠٠٤) , pp.٢-٩**

[2] – **محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص١٦٨**

[3] – **ألين كيروز، "أوروبا مع أو من دون تركيا"، رسالة دبلوم في الترجمة غير منشورة، جامعة الروح القدس– الكسليك، ٢٠٠٦، ص ١٧**

[4] - **المرجع السابق، ص ٢٠**

[5] – **محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٧-٤٤.**

أيضًا على أراضٍ فرنسية ما وراء البحار، وممتلكاتٍ بريطانية في المالويين أما جزيرة القديسة هيلينة فهي أكثر بعدًا عن بروكسل أو ستراسبورغ من أنقرة، فلماذا تعتبر تركيا في آسيا في حين أن قبرص التي دخلت الاتحاد، والواقعة شرق أنقرة، تعتبر أوروبية؟[1]

ويستند هذا الفريق أيضًا إلى أن تركيا هي الدولة الوحيدة البعيدة عن الشريعة القرآنية في العالم الإسلامي إذ ألغت من الدستور الخلافة والمحاكم الدينية والإسلام كدين للدولة، وأدرجت في المقابل علمانية الدولة التي لا خوف عليها لأنها بحماية العسكر، وبذلك جعلت الإسلام يتصالح مع الديمقراطية، لذا يمكن لتركيا أن تبدو حليفًا نافعًا جدًا للاتحاد الأوروبي في مكافحته للإرهاب، وباستطاعتها أن تنقل القيم الأوروبية إلى البلدان المجاورة وكأنها حصان طروادة للغرب، إذ تبرهن بأنها بلد مسلم في دولة علمانية، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي وتقيم علاقات إستراتيجية مع إسرائيل، أما مقولة أن تركيا هي حصان طروادة أميركي هي مقولة خاطئة، لأن تركيا عارضت الولايات المتحدة خلال الحرب الأخيرة على العراق سنة ٢٠٠٣، ورفضت نقل الجنود الأميركيين عبر أراضيها لفتح جبهة ثانية في شمال العراق، على الرغم من مساعدة مادية مهمة وعدهم بها الأميركيون، في حين أن بعض دول الاتحاد الأوروبي شاركت في الاتحاد العسكري بقيادة الأميركيين، هذا فضلاً عن أن تركيا تشكّل سوقًا اقتصاديًا مهمًا للسلع الأوروبية، وتقدّم ملايين العمال الشباب، ويمكن أن تصبح تركيا الرباط الأساس بين الاتحاد الأوروبي ودول القوقاز وآسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط[2].

بعد الهجوم الذي شنته إسرائيل علي أسطول الحرية، الذي كان يحمل مساعدات إلى قطاع غزة في ٣١ أيار /مايو ٢٠١٠م، وما نتج عنه من توتر العلاقة الإسرائيلية – التركية، خرجت تصريحات أوروبية وأمريكية تفسر أن توجه تركيا إلى الشرق خاصة العالم العربي يرجع إلى عرقلة الإتحاد الأوروبي المساعي التركية للانضمام إليه محملة بعض البلدان الأوروبية مسؤولية ذلك الرفض[3].

---

[1] – **ألكسندر أبي يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مجلة الجيش، العدد ٣٣٠، بيروت، للتفاصيل انظر موقع الجيش اللبناني:**

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=٢٨٥٤٦

[2] - **صالح دوغان ومصطفى كوتلاي، «تركيا وآسيا الوسطى؛ روابط اقتصادية حديثة»، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، بيروت، في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١١، عدد ٢٤١٠٥، ص ٩.**

[3] – **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ١٧٥-١٧٦**

أما في ظل غموض الموقف الأوروبي في السنوات الأخيرة حيال ملف الانضمام، وفي ظل الخوف الثقافي من الإسلام الذي يسود حاليًا في أوروبا، ما يشير إلى ذلك قضية الحجاب في فرنسا وألمانيا، والخلاف حول الرسوم الكاريكاتورية وغيرها، عمدت تركيا إلى اعتماد سياسة دولية منفتحة مع عدم المواجهة، أي سياسات إستراتيجية مزدوجة، مما أقلق الأوروبيين من جهة وأَرَاحهم من جهة أخرى، حيث تدخّلت تركيا لحل الصراعات العربية الداخلية بعد أن كانت تنأى بنفسها عن ذلك، وبعد التباعد النسبي بينها وبين العرب منذ الحرب العالمية الثانية عند اعتراف تركيا بإسرائيل[١].

عند نشوب موجة الاضطرابات في بعض الدول العربية بداية عام ٢٠١١م قامت تركيا بتأييد تيار المعارضة الذي قام بالإطاحة بكل من رؤساء تونس ومصر وليبيا واليمن، ثم اتجهت هذه الأحداث إلى سوريا، حيث أخذت تركيا علي نصرة المعارضة السورية ضد النظام الحاكم.

وفي أحداث سوريا بالتحديد يتشابه الموقف الأوروبي والموقف التركي من الأحداث، فكلاهما يدين العنف الذي يستخدمه النظام الحاكم في التعامل مع المتظاهرين، فمن ناحية الأتراك فإنهم هددوا أكثر من مرة بتدخل عسكري محدود أو تدخل كامل لأن بقاء الرئيس بشار الأسد هو مسألة وقت من وجهة النظر التركية، وعند الضرورة سيتم التدخل العسكري المرهون بقرار من مجلس الأمن الدولي[٢]، أما موقف الإتحاد الأوروبي من الأزمة السورية فيتحدد في تقديم معونات سواء اقتصادية أو عسكرية للمعارضة في سوريا، وإدانة للقصف السوري في الأراضي التركية أكثر من مرة ووجوب دفاع تركيا عن نفسها والرد علي انتهاك النظام السوري لأراضيها[٣].

---

[١] – **دوغان وكوتلاي، «تركيا وآسيا الوسطى؛ روابط اقتصادية حديثة»، مرجع سابق، ص ٩**

[٢] – **علي حسن باكير، محددات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، ١٨/ ٤ / ٢٠١٢، للتفاصيل انظر:**

http://studies.aljazeera.net/reports/٢٠١٢/٠٤/٢٠١٢٤١٢٨٣٧٢١٢٩٠٦٠٠.htm

[٣] – **ماغنوس نوريل و ديفيد بولوك، السعي لتعزيز تدخل الاتحاد الأوروبي في سوريا، معهد واشنطن لتحليل السياسات، ١٧آب/أغسطس ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-case-for-ramping-up-eu-intervention-in-syria

حيث ترى الدراسة أن تركيا استطاعت بنجاح أن تبقي علي تواصل مع أوروبا من ناحية، وفي نفس الوقت تفتح آفاقاً واسعة من العلاقات مع الدول العربية، فبالنسبة لعلاقتها مع أوروبا تستمر تركيا في مساعيها للوصول إلى منظومة الإتحاد الأوروبي دون توقف من ناحية، وعقد لقاءات تركية – أوروبية مشتركة لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل: مسألة الإرهاب، والعلاقات الاقتصادية وغيرها[١]، أما تحسين علاقتها مع الدول العربية فقد تمثلت في تعميق دورها في جامعة الدول العربية من خلال إمكانية مساهمتها بدور كبير فيها، وتعزيز علاقتها السياسية والأمنية والاقتصادية بالعالم العربي[٢].

المبحث الثاني: العلاقات التركية الأمريكية

اتسمت العلاقات التركية – الأمريكية بقدر كبير من الثبات منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد السياسة الأمريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة والقائمة علي سياسة " الاحتواء "، حيث انطلقت الولايات المتحدة في علاقتها مع تركيا من تصور مفاده، الاستفادة منها في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق، حيث أقيمت عدة قواعد ومحطات تصنت ورادار داخل الأراضي التركية، وفي المقابل حصلت تركيا علي مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة، لدرجة أن القوات البرية التركية تتلقي الحصة الأكبر من بين قوات الحلف الأطلسي، ورغم حالات التوتر التي مرت في العلاقات بين البلدين، لاسيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية ١٩٧٤، إلا أنها سرعان ما تعود إلى حالة أقوى وأمتن من السابق، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في ١٠ كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٠، والتي زادت من الدور العسكري والإستراتيجي لتركيا في المنطقة[٣]. ثم حصلت تركيا بعد ذلك علي مساعدات أمريكية وصلت إلى ٩٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٥، بعد أن كانت عام ١٩٨٠ بحدود ٤٠٠ مليون دولار.[٤]

في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان الرئيس بوش الابن ب " الحرب علي الإرهاب "، حيث قابلت تركيا بإيجابية

---

[١] – **أبو داير، مرجع سابق، ص ٣٠٣**

[٢] - **المرجع السابق، ص ١٩٣ و ١٩٥**

[٣] – **نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨١م، ص ١٦٥**

[٤] – **المرجع السابق، ص ١٦٨**

تعديل المادة الخاصة بحلف " الناتو " والتي تفرض علي الدول الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وخلال ساعات قليلة قامت تركيا بتسهيل استخدام مجالها البري والجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب علي أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠١[١].

أما عندما أرادت الولايات المتحدة إشراك تركيا في حربها علي العراق ٢٠٠٣، رفضت تركيا الطلب الأمريكي خشية قيام دولة كردية علي أنقاض العراق الممزق جراء الحرب، لكن في المقابل اعتماد تركيا علي الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وعسكرياً سبَب لأنقرة الحرج في معارضة واشنطن في طلبها إشراك تركيا في الحرب، حيث تقدمت الحكومة التركية إلى البرلمان التركي في ١٨ شباط / فبراير ٢٠٠٣ بطلب للحصول علي موافقة برلمانية تخولها السماح بدخول القوات الأمريكية إلى العراق عبر تركيا، لكن استطلاعات الرأي العام أظهرت أن ٩٠ % من الأتراك يعارضون الحرب علي العراق، فكانت نتيجة التصويت رفض البرلمان التركي إعطاء الموافقة المنشودة التي كانت تدركها حكومة حزب العدالة والتنمية، لكنها لم تشأ الوقوع في حرج أمام واشنطن، واتهامها بعرقلة الخطط الاستراتيجية أو الوقوف في وجه الإرادة الأمريكية[٢].

إن الموقف الأمريكي السلبي تجاه تركيا بعد رفضها المشاركة بطريق مباشر في الحرب علي العراق ، كان عاملاً لمزيد من التقارب التركي – العربي، حيث التقت قناعة الدول العربية مع المصالح التركية بضرورة توحيد العراق وعدم تقسيمه الذي يشكل خطراً علي الأمن القومي العربي، حيث دعت تركيا لمؤتمر يضم دول الجوار العراقي لتشكيل حالة ضغط على بعض العراقيين والأمريكيين الذين يسعون لتقسيم وحدة العراق، خاصة في ظل رغبة كردية للاستقلال الذاتي، ودعم إسرائيلي مطلق لهذا التوجه، لكن لم تلق الدعوة التركية صدى سوي من سوريا التي يوجد بها حوالي مليون ونصف المليون كردي، وبالتالي التقت أنقرة مع دمشق التقاءً عملياً في هذا الموضوع ، رغم الضغوط الأمريكية والعربية الهائلة لوقف هذا التحسن في العلاقات التركية – السورية خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ٢٠٠٥[٣].

---

[١] - **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٥٣**

[٢] – **بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠٠٥، ص٤٠**

[٣] - **محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي .. علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، السنة الثالثة والأربعون، يوليو ٢٠٠٧، ص ١٤٨**

وقد أدى تزايد شن الهجمات من جانب حزب العمال الكردستاني (pkk) في عمق الأراضي التركية انطلاقاً من العراق في عام ٢٠٠٠م إلى بروز التوتر في العلاقات التركية – الأمريكية، لكن استطاعت واشنطن احتواء هذا التوتر بالمشاركة مع تركيا في التنسيق حول نشاطات حزب العمال الكردستاني فيما عرف ب " مركز أنقرة لتنسيق المعلومات " عام ٢٠٠٤، لكنه لم يعط انطباعاً حسناً عن الولايات المتحدة[١]، ثم جاءت زيارتان ناجحتان لأردوغان للولايات المتحدة اعتُبرتا نقطة تحول في العلاقات التركية – الأمريكية ، كانت الأولي في نهاية عام ٢٠٠٧، والثانية بداية العام ٢٠٠٨ كانتا بدايةً لتعميق التعاون الاقتصادي والأمني بينهما من جديد[٢].

وبعد تسلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما منصبه خلفاً لبوش الابن، بدأ يعتمد على سياسة مغايرة لسلفه، فقام بمحاولة تلميع صورته أمام الرأي العام العربي وفتح صفحات جديدة مع الدول العربية، وبالنسبة لتركيا فقد حاولت الولايات المتحدة تعزيز علاقتها المشتركة معها خاصة بعد موقف تركيا الواضح من الحرب علي العراق ٢٠٠٣م ورفضها الصريح المشاركة في الحرب بجانب الولايات المتحدة علي العراق، حيث جاءت زيارة أوباما يومي ٦ و ٧ نيسان /ابريل ٢٠٠٩ لتركيا بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين[٣].

أما بالنسبة لتأثير العلاقات التركية الأمريكية علي سوريا، فإن الولايات المتحدة تعتبر سوريا دولة " إستراتيجية إقليمية " لا يمكن تحقيق أي تقدم في السلام دونها، وبالتالي تعاظم دور تركيا السياسي في المنطقة وتوسع نفوذها نتيجة لانفتاحها علي الدول العربية وخاصة سوريا، حيث تبادل الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الزيارات بينهما، ومن جانب آخر التزمت تركيا الصمت ولم تؤيد الضغط الأمريكي علي سوريا بسحب قواتها من لبنان عام ٢٠٠٣ مما أثار استياء واشنطن خاصة بعد توطد التحالف التركي – السوري[٤].

لقد أعادت الأحداث الأخيرة في بعض الدول العربية رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط، حيث تحاول تركيا تعزيز نفوذها في المنطقة، ومع إسراعها لتأييد الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية التي شهدت خلع دكتاتوريات استمرت عقوداً عديدة في تونس وليبيا ومصر وسوريا أصبحت

---

[١] – **ستيفن فلاجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١١م، ص٨**

[٢] – **أبو داير، مرجع سابق، ص ٢٦٥**

[٣] – **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٥٤**

[٤] - **المرجع السابق، ص ٢٥٨**

تركيا واحدة من ألد أعداء الرئيس السوري بشار الأسد وانتقدت علانية تردد الولايات المتحدة في التدخل في حرب تحمل مخاطر الامتداد إلى الأراضي التركية، ويشكو المسؤولون الأتراك من انه بينما شجعت واشنطن الدعم التركي للمعارضة السورية في الأيام الأولى من الانتفاضة ضد الأسد، فإنها منذ ذلك الحين تركت أنقرة تتحمل التبعات وحدها بما في ذلك تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين وسقوط قذائف مورتر وامتداد إطلاق النار عبر حدودها[١].

على الرغم من ذلك فإن أردوغان استفاد من تلك الأحداث الأخيرة في بعض البلدان العربية " الربيع العربي " فيما يتعلق بتطور علاقاته مع الولايات المتحدة، حيث أصبح قائداً لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة بفضل تأييده لعمليات الناتو في ليبيا، وتأكيده علي الديمقراطية والإسلام والعلمانية، وموقفه من سوريا، حيث لم يحظ عدد كبير من القادة الأجانب بفترة طويلة من المقابلات مع الرئيس أوباما كما حصل أردوغان[٢].

نستطيع القول بأن وجود نظام ديمقراطي علماني في بلد مسلم مثل تركيا، ووجود حزب حاكم معتدل مثل حزب العدالة والتنمية، هو نموذج تقدمه الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، وتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي لن تكون سوى خير مثال تستخدمه الولايات المتحدة في تحقيق مآربها وهي بسط نفوذها علي العالم.

المبحث الثالث: الدور الروسي

عند قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، أخذت الولايات المتحدة تقيم الأحلاف لمحاصرة الإتحاد السوفيتي وإبعاد خطره والاستعداد لأية مواجهة عسكرية معه، وقد وافق ذلك أن الإتحاد السوفيتي أخذ يطالب تركيا بمقاطعتي (قارس وأردهان) وأخذ يهدد باحتلالهما، على الرغم من أن اتفاقية أنقرة التي عقدت بين تركيا وروسيا عقب الحرب العالمية الأولى نصت على أنهما مقاطعتان تركيتان، وحينئذٍ أصبح الجو مهيئاً لإدخال تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي وضع تركيا في خط الدفاع الأول أمام الإتحاد السوفيتي، مقابل معونات عسكرية واقتصادية بدأت تتدفق علي تركيا[٣].

---

[١] – **صحيفة القدس العربي، تركيا مفتاح أمريكا لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط ٢٠١٢/١٢/١٣.**

[٢] – **عبد الحميد، رجب طيب أردوغان مؤسس تركيا الحديثة، مرجع سابق، ص١٦٩**

[٣] – **محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب تآمر غربي صهيوني ماسوني، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص٣٠٥**

لكن بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتمزقه فتحت الطريق أمام تركيا لتؤدي دور القوة الإقليمية الأكثر مهابة في منطقة القوقاز وحوض البحر الأسود، حيث وقَّعت في نهاية حزيران / يونيو ١٩٩٢ مع مجموعة دول البحر الأسود (روسيا ، أوكرانيا ، مولدافيا ، أذربيجان ، أرمينيا ، جورجيا) ومع مجموعة دول البلقان (بلغاريا ، رومانيا ، ألبانيا ، اليونان) معاهدة للتعاون الاقتصادي ، تقتضي بموجبها تشكيل كتلة اقتصادية تضم ١١ دولة أوروبية وآسيوية ، حيث عقد المؤتمر علي الرغم من الصراعات التاريخية بين بعض من هذه الدول[١].

يبدو أن ما أظهره العقد الأخير سياسياً على الساحتين التركية والروسية يكاد يكود متطابقاً، فتجربة فلاديمير بوتين (رجل روسيا الأول) تشبه إلى حد كبير تجربة رجب طيب أردوغان (رجل تركيا الأول) فكلاهما صاحب تجربة سياسية ومهارة كبيرة يحرك الأمور كيفما يشاء، ثم إن وجود الرئيس الروسي ميدفيديف إلى جانب بوتين، والرئيس التركي عبد الله جول إلى جانب أردوغان، ومدي التفاهم بين الأشخاص الأربعة حول مستقبل بلديهما، وما نجحوا فيه من تبادل للأدوار حتى يتحقق لهم ما خططوا له بنجاح دون اختلاف في وجهات النظر أو انشقاق. فلا بأس أن يترك الرئيس جول موقعه في رئاسة الوزراء لصديقه القديم أردوغان طالما أن ذلك في مصلحة البلاد، ولا بأس أيضاً لو تكرر ذلك في انتخابات قادمة لتركيا ليترك موقعه الرئاسي لتوأمه ويعود لرئاسة الوزراء، وهو ما تكرر في نفس الصورة في تجربة بوتين – ميدفيديف، حيث ترك الأول موقعه الرئاسي للثاني عندما حال الدستور دون التجديد لرئاسته لفترة ثالثة ليترك مقعد الرئاسة انتظاراً لعودة مرتقبة بعد عامين أيضاً[٢].

في السنوات الأخيرة بدأ التقارب التركي – الروسي يأخذ أشكالاً عديدة منها الزيارات بين البلدين، حيث قام الرئيس الروسي دميتري مدفيديف بزيارة تركيا حيث التقى الرئيس التركي عبد الله غول في عام ٢٠٠٨، وزار تركيا في ٢٠١٠، واستحدث مع رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان مجلساً للتعاون على مستوى قيادة البلدين، مهمته تطوير العلاقات الإستراتيجية بينهما، وتنسيق تطبيق المشاريع الكبرى في مجال التعاون السياسي، والاقتصادي، والثقافي، كما وقعا اتفاقية حول الإلغاء المتبادل لتأشيرات السفر.

أما الزيارات التركية لروسيا فكانت بدايتها في عام ٢٠٠٦، من الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر، واحتلت مواضيع التعاون في مجال الطاقة، والبناء، والاستثمارات، والتعامل مع القضايا

---

[١] – **التلولي، مرجع سابق، ص٨٨**

[٢] -**تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٣٣**

العالمية والإقليمية، مركز الصدارة في المباحثات بينه وبين الرئيس الروسي، وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارات عدة إلى روسيا، وفي ٢٠٠٨ تقدم بمبادرة إنشاء "منطقة الاستقرار والتعاون في القوقاز"، وعقدت مجموعة العمل الرفيعة المستوى جلستها الرابعة بأنقرة، وناقشت مسائل التعاون، ولاسيما في البلقان، والتسوية القبرصية، والأوضاع في أفغانستان، والعراق، ومنطقة البحر الأسود، ومنطقة ما وراء القوقاز، ووسط آسيا[١].

لقد عبَّر المسئول في وزارة الخارجية التركية عثمان يافوز آلب في مؤتمر لأمن البحر الأسود في جامعة بلكنت في أنقرة بتاريخ ٢ نيسان / ابريل ٢٠٠٥م عن ذلك بقوله: " دون روسيا نحن لا نستطيع تحقيق أهدافنا، روسيا يجب أن تكون في الداخل "، ولعل التعاون معها هو شكل من أشكال احتواءها أو منع التهديد من طرفها، بمعنى التكيف معها، أو حتى التوصل إلي تسويات معها[٢].

لقد أشارت تقارير روسية إلى شكل العلاقات التركية الروسية في ظل الأزمة بين النظام السوري وتركيا، مشيرة إلى أن موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من الأزمة السورية سوف يكون له عواقبه السلبية على العلاقات بين أنقرة وموسكو، بعد أن تبين أنهما على طرفي نقيض، وأشارت أيضاً وفقاً لآراء بعض الخبراء إلى أن أية إجراءات حاسمة من طرف أنقرة قد تسبب مشكلة في علاقاتها مع موسكو، التي لا زالت تدعم الرئيس السوري، لاسيما في ظل تصريحات الرئيس عبد الله جول المتشددة، ومن بينها مقابلة أجرتها معه صحيفة الجارديان البريطانية قال فيها: "إن سوريا في مأزق، والتغيير لا بد منه. وبالتالي فالجهود الحثيثة التي تبذلها تركيا للإطاحة بنظام الأسد قد تسفر عن عواقب سلبية لجهة علاقاتها مع موسكو، رغماً عن أنه كان ينظر إلى الإسلاميين الذين يديرون دفة الحكم في أنقرة كحلفاء محتملين لموسكو، بل وشركاء سياسيين تقريباً، حيث يرى مدير معهد الأبحاث السياسية الروسي سيرغي ماركوف أن أنقرة تريد موقع الريادة في المنطقة، وإقامة نظام صديق لها في دمشق.

أما روسيا فتتطلع إلى عدة أمور من خلال تواجدها في سوريا، منها أمران هامان، وهما: المحافظة على قاعدتها البحرية العسكرية في طرطوس، وتجنب الرحيل من المنطقة بسقوط النظام، ولذلك فالنزاع الحالي بين الأسد وأردوغان لا ينبغي لموسكو أن تقف إلى جانب أي من

---

[١] – **خورشيد شوزي، أسباب الاحتضان الروسي للنظام السوري(الجزء الثاني العلاقات الروسية – التركية)، موقع جمعية كانياسبي الثقافية والاجتماعية الكردي الناطق بالعربية، للتفاصيل انظر:**

http://www.kaniya-sipi.de/index.php

[٢] -**محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص ١٨٩**

الطرفين، بل أن تحافظ على العلاقات معهما كليهما، وهذا الموقف قد يساعد روسيا في المستقبل إذا قدر لها أن تلعب دور الوسيط بينهما.

وهذا ما أثبته (مدفيديف) في تصريحاته عن الجهود الروسية الرامية إلى إطلاق الحوار بين الأطراف السورية، ودعم الإصلاحات الديمقراطية هناك بناء على طلب من أردوغان، ولذلك أجرى الروس محادثات مع النظام السوري قام بها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ومدير هيئة الاستخبارات الخارجية ميخائيل فرادكوف[١].

يبدو أن هناك معادلة في العلاقة الروسية – التركية، تتلخص بأن الدولتين لا تستطيعان التخلي عن بعضهما البعض، فثمة قناعة تركية دفينة بأن العلاقات الاقتصادية القوية مع روسيا كفيلة بالتأثير على موقفها من الأزمة السورية في المرحلة المقبلة، ولعل الرهان التركي هنا، هو أن المتغيرات على الأرض في سوريا ستدفع بروسيا إلى مراجعة موقفها والبحث عن مخرج يضمن لها أقل المصالح الممكنة، وعلى الجانب الآخر تتحرك تركيا تجاه روسيا بخصوص الأزمة السورية من رهانها على أن المتغيرات الداخلية في سوريا ليست لصالح النظام، وأن المنطق يقتضي أن تبحث روسيا عن مصالحها من خلال استشراف المستقبل، وأن الدور التركي هو دفع روسيا إلى اتخاذ موقف سياسي بالكف عن دعم النظام السوري عسكرياً وأمنياً والتخلي عن سلاح الفيتو في مجلس الأمن، لكن الحقيقة أن الموقف الروسي من الأزمة السورية لا يتعلق بمصير النظام ورحيله، بقدر ما يتعلق بالمصالح الإستراتيجية الروسية والمخاوف الدفينة من التداعيات، فمن يضمن لروسيا مصالحها الإستراتيجية (بقاء قاعدة طرطوس على سبيل المثال في سوريا) إذا رحل النظام أو انهار؟ وكيف ستواجه روسيا احتمالات تطور البعد الإسلامي في محيطها الجغرافي وتداعياته على الداخل الروسي إذا ما صعد الإسلاميون إلى الحكم في سوريا وشكلوا مع إخوان مصر وتركيا قوة إقليمية كبرى ؟[٢]

إن موسكو لا يمكنها التخلي بمثل هذه البساطة عن حليف قديم وشريك استراتيجي مثل الرئيس الأسد ولا مصلحة لها في إقناعه بالتنحي أو إلزامه بذلك دون تعويض خسارتها الإستراتيجية، وهي لن تدعم أي مشروع دولي ضد النظام السوري قبل الحصول على الضمانات

---

[١] **–شوزي، أسباب الاحتضان الروسي للنظام السوري(الجزء الثاني العلاقات الروسية – التركية)، مرجع سابق**

[٢] **-خورشيد دلي، عن رهانات تركيا علي روسيا بشأن سوريا، موقع ايلاف، ١٩/ديسمبر/٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

/http://elaph.mobi/elaph/٧٨٠٧٧٤

الكافية بحماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وتريد قبل كل ذلك انتزاع التعهدات من المعارضة السورية قبل غيرها أنها لن تقاطعها وتستعديها[1].

ترى الدراسة أن القضية السورية تتحرك وفق مصالح وأجندات دول كبرى، فمن ناحية سيحاول أردوغان القول لبوتين أن المعطيات والمتغيرات والوقائع بشأن الأزمة السورية قد تغيرت، وأن على روسيا الاستجابة لكل ذلك كي لا تخسر جميع الأطراف في النهاية، ومن ناحية أخرى فإن إيران والعراق وبعض القوى الأخرى مثل حزب الله اللبناني لن تظل صامتة حيال ذلك، فستحاول بكل جهد تثبيت موقفها بالوقوف بجانب النظام السوري، أما أردوغان فإنه لا يستطيع التراجع عن مواقفه بعد أن قطع العلاقات نهائياً مع النظام السوري، فيما لن يقدم بوتين هدية مجانية له وللمعارضة السورية خاصة وانه يتحدث من منطلق الحاكم القيصري والدولة الإستراتيجية القوية.

المبحث الرابع: الدور الصيني

برز التقارب التركي – الصيني في تسعينيات القرن الماضي بعد أن كانت العلاقات بين الطرفين مقطوعة خلال العقدين الأولين من الحرب الباردة، حيث بدأ التقارب من خلال تعاون عسكري محدود، بعد رفض الدول الأوروبية إمداد تركيا بالسلاح لاستخدامه ضد الأكراد بحجة أن ذلك يعتبر خرق لحقوق الإنسان. ونتيجة لهذا التعاون حصلت تركيا علي تقنية تطوير صواريخ بالستية تصل من ١٥٠ – ٣٠٠ كم. وفي عام ٢٠٠٩ قام الرئيس التركي عبد الله جول بزيارة الصين والتي تعتبر أول زيارة لرئيس تركي منذ خمسة عشر عاماً، حيث تم التوقيع علي اتفاقيات تجارية بين الدولتين[2].

يعتبر شعب " الأيغور "[3] هو الرابط الأكبر المشترك بين كل من تركيا والصين، فمن هنا يأتي الاهتمام التركي بهذه المنطقة، بسبب الاضطهاد الذي يلقاه هذا الشعب من الحكومة

---

[1] – **سمير صالحة، هل تنجح دمشق في تفجير العلاقات التركية – الروسية، صحيفة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢/٣/٧، العدد ٢٠١٥٣.**

[2] - **غاليا ليندنشتراوس، دراسة في العلاقات التركية الإسرائيلية ، ترجمة يوسف غنيم، مركز أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، مذكرة رقم ١٠٤، ص ١٨.**

[3] – **الإيغور قومية من آسيا الوسطى ناطقة باللغة التركية وتعتنق الإسلام يعيش أغلبها في إقليم سنغيانغ الذي كان يسمى تركستان الشرقية قبل ضمه من قبل الصي ، كان الإيغور يعتنقون عددا من الديانات على غرار البوذية والمسيحية (النصطورية) والزرادشتية إلى حدود القرن العاشر الميلادي حيث دخلوا في الإسلام ويتوزعون اليوم على أغلبية سنية حنفية وأقلية شيعية إسماعيلية.**

الصينية، والمحاولات العديدة من تركيا من قِبل رؤسائها ورؤساء حكوماتها لوقف هذا الظلم، خاصة بعد المذبحة التي قامت بها الحكومة الصينية عام ٢٠٠٩ وما نتج عنها من تصريحات تركية تؤكد اهتمام الحكومة في أنقرة بهذه القضية الإنسانية، وكان أبرزها علي لسان أحد صحفيي صحيفة صباح الشعبية التركية حيث قالت: " ننتظر أن يتعاطف العالم مع الأيغور كما تعاطف مع فلسطينيي غزة "[١].

ترى الدراسة أن قضية الأيغور من الصعب أن تشكل يوماً ورقة ضغط سواء بيد تركيا أو الصين، وبالتالي لن تكون عائقاً أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، خاصة وأن أي من الطرفين لو استخدم ورقة المقاطعة الاقتصادية في وجه الآخر فلن يتأثر أي منهما كثيراً، لأن الاقتصاد التركي لا يعتمد اعتماد مطلق علي الصين، وفي المقابل فإن الأخيرة باعتبارها ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم يمكن أن تتلافى أي ضرر يمكن أن ينتج عن توقف علاقاتها مع تركيا. ولذلك يمكن القول أن الورقة الاقتصادية لا تشكل رادعاً بالنسبة للصين. لكن يمكن لهذه القضية أن يتم حلها من منطلق أن تركيا تتمتع بقوة مؤثرة في السياسات الأوروبية والآسيوية والأفريقية، وأن الصين تحتاج لزيادة نفوذها في هذه المناطق بمساعدة من تركيا، ولو وافقت تركيا علي مساعدة الصين فسيكون مقابل إعطاء شعب الأيغور حقوقهم السياسية والثقافية والإنسانية.

وقد انتقلت العلاقات التركية الصينية بعد ذلك إلى مرحلة كبيرة من التقدم والعمل المشترك، فهذا التقارب الذي حدث بين تركيا والصين هو نتيجة طبيعية لنمو دور البلدين، نمو وزن الصين العالمي ونمو وزن تركيا الإقليمي، فأصبحت هناك حاجة ماسة لنقل العلاقات الصينية التركية من مرحلة المجابهة والمواجهة التي اتسمت بها هذه العلاقات خلال الفترة السابقة إلى مرحلة التعاون والبحث عن صيغ إستراتيجية للتعاون المستقبلي، بعدما كانت العلاقات التركية الصينية قبل ذلك بسبب الأحداث التي جرت في أرونتشي (عاصمة منطقة شنجيان) عندما قامت الحكومة الصينية بممارسة سياسة الإبادة الجماعية بحق أقلية الأيغور[٢].

---

[١] - **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٤٤**

[٢] – **لقاء حواري بعنوان " تطور العلاقات الصينية التركية "، برنامج ماوراء الخبر ، أدار الحوار خديجة بن قنة، وضيوف الحلقة: حسني محلي/ كاتب ومحلل سياسي مختص في الشؤون التركية، محمد خير الوادي/ سفير سوريا بالصين سابقا ورئيس مركز دراسات الصين وآسيا، للتفاصيل انظر:**

http://www.aljazeera.net/programs/pages/e٤٧٨٧٠ea-٦a٦b-٤٩٤a-a٤b٠-c٧ca٠٩١٠٣١٨٣

لقد قامت السياسة التركية في علاقتها مع الصين علي أساس البحث عن بدائل للغرب، فالصين ينمو في كل الاتجاهات الاقتصادية والسياسية وأصبح له حضور واضح على الساحة الدولية، وبالتالي فمن مصلحة تركيا أن تعزز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بكين. اللافت للانتباه أن زيارة رئيس وزراء الصين عام ٢٠١٠ إلى أنقرة قد أنهت الخلافات السياسية بين البلدين حول إقليم الأيغور، وفتحت عهدا جديدا حقيقة للتعاون الإستراتيجي بين البلدين[١].

ومع بداية الأحداث الأخيرة في سوريا ٢٠١١ وقفت تركيا ضد الحكومة السورية ودعمت المعارضة بالسلاح والخطابات الرسمية والشعبية في مواجهة بشار الأسد، وفي المقابل قامت الصين بدعم الحكومة السورية واستنكرت التحرك الشعبي ضد الرئيس بشار الأسد.

إن الصين وروسيا قامتا باستخدام الفيتو لاعتراض محاولة جامعة الدول العربية نيلَ دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لخطة العمل التي اقترحتها في مايتعلّق بالانتقال السياسي في سوريا، وهذا الموقف الصيني الحازم بشكلٍ غير معهود يوضح بأنه على الرغم من أن بكين ألزمت الحياد الحذر تجاه قضايا المنطقة، إلا أن موقفها الحالي يعكس انزعاجها المتزايد مما تعتبره سياسةً أميركيةً هدفها سدّ الطريق أمام وصول الصين إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط.

ولذلك، سيصبح من الأصعب أكثر فأكثر البقاء على الحياد في ظلّ تدهور الوضع في سوريا في الأسابيع والأشهر المقبل[٢].

لقد سعت الصين إلى مايسمّيه الأتراك علاقات "صفر مشاكل" مع الخارج، غير أنه أصبح من الصعب أكثر فأكثر عليها، أي الصين، أن تحافظ على مثل هذه السياسة، الأمر الذي يعكسه بوضوح موقفها الدبلوماسي إزاء الأحداث في الشرق الأوسط طوال العام ٢٠١٢[٣]، حيث ظهر ذلك جلياً واضحاً حينما اتجهت بتأييدها إلى عدم التدخل العسكري في سوريا، ورأت أن ما يحدث في سوريا لا يحل بالعنف، وأن هذا الوضع هو شأن داخلي سوري، فقرار غربي بتدخل عسكري في سوريا لن يجلب إلا الخراب الذي جلبه في ليبيا. لكن يجب النظر أيضاً إلى الفيتو

---

[١] - **المرجع السابق**

[٢] – **يزيد صايغ، موقف الصين حيال سوريا، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، بيروت، ١٠/فبراير ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=٤٧١٥١

[٣] – **المرجع السابق**

من منظار أوسع، أي انطلاقاً من استياء الصين المتزايد حيال ما تعتبره سياسةً أميركيةً هدفها حرمانها من الوصول إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط. وقد أتى إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما، في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عن مراجعة دفاعية تُحوِّل تركيز القوات المسلحة الأميركية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ليعمّق الاعتقاد بقيام سياسة مناهضة للصين في تلك المناطق. فكانت النتيجة معارضة الصين الصريحة لاقتراح الولايات المتحدة فرضَ حظرٍ على استيراد النفط الإيراني[١].

ترى الدراسة أن الصين ستسعى مستقبلاً إلى إقامة قواسم مشتركة مع تركيا ومع الجامعة العربية، بعدما حصل شرخ في علاقتها معهما بسبب موقفها من أزمة سوريا، حيث باتت تدرك قوة الموقف التركي في المنطقة، وبالتالي فإن الصين لن تخرج من دائرة الصراع علي الموارد بدون حل يضمن لها البقاء بنفس القوة والهيمنة التي كانت تتمتع بها طوال مساندتها للحكومة السورية إذا قدَر لها تغيير موقفها مع اشتداد الأزمة الداخلية في سوريا.

المبحث الخامس: التحولات في النظام الدولي

لا شك أن كلمة نظام دولي هي من الكلمات المتنازع في تأويلها وتحديدها، حيث يذكر" ألفن توفلر " (A. Toffler) أنها كثيراً ما تذكر هذه الكلمة في غير موضعها[٢]، وهنا لابد من تحديد الملامح العامة للنظام الدولي في الوقت الراهن بغرض التحديد – الممكن – لمساهمة البيئة الدولية في دفع العلاقات التركية – السورية باتجاه أو بآخر، أو بقائها علي حال دون الآخر[٣].

يمارس النظام الدولي حضوراً بارزاً في الشرق الأوسط، وكلما تزايد الأمل بفك الارتباط بينهما، ظهرت انتكاسة في المنطقة عززت وجود النظام الدولي بقوة تسبق الوضع السابق. وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط تشتكي من تدخل الأطراف الدولية فيه، وتعتبر هذا التدخل

---

[١] – **المرجع السابق**

[٢] – **ألفين توفلر، أشكال الصراعات المقبلة: حضارة المعلومات وما قبلها، تعريب صلاح عبدالله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٥٤.**

[٣] – **محفوض، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٢٠١**

سبباً من أسباب التخلف والتأخر في المنطقة، غير أن هناك بعض الأطراف (المحلية) هي التي تستدرج أطراف النظام الدولي ويستهويها حضوره في الشرق الأوسط[١]، وهذا ما يمكن ملاحظته في العلاقات التركية – السورية التي تنطوي علي عدة فرص تقارب بينهما، ولكن ظهور الطابع الصراعي أو العدائي في بيئتهما المباشر، وتدخل الأطراف الثالثة[٢]، والتي تلعب الدور الأكبر في تأجيج ذلك الصراع كلما قدِر لحدته أن تخف.

في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي سادت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج، وعملية التسوية السلمية العربية – الإسرائيلية التي انطلقت من مدريد، وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدا لها إمكانية القيام في دور محوري إقليمي في هذه المنطقة في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، والمفتوحة علي انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة [٣]. وقد ظهر ذلك التصور في حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث أكدت علي ضرورة امتلاك رؤية جديدة للدور التركي المستقبلي بعد ظهور التغيرات العالمية، حيث برزت تلك الرؤية في خطاب أردوغان في ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤ حيث قال: " أن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم "، وهو مايفسر " إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلي المستقبل وتحويلها إلي قوة عالمية مؤثرة "[٤].

لا شك أن دولاً كثيرة قد استفادت من انشغال كُّل من طرفي القوى السابقين: أمريكا وروسيا، في السنوات الماضية عندما انشغلت الولايات المتحدة بحروبها، وروسيا بإعادة بناء اقتصادها لتعزيز مكانتها دوليًا من خلال بناء ثقل اقتصادي وعسكري على الساحة الدولية، مثل: الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. هذا من شأنه أن يقلل من إمكانية العودة إلى أجواء الحرب الباردة بين الطرفين، بل يتعدى ذلك إلى الاعتماد علي مبدأ المساومة والتفاوض، في ظل هذا النظام العالمي الجديد الذي هو أشبه ما يكون بنظام تعدد القوى، أو اللا قطبية[٥].

---

[١] – **المرجع السابق، ص ٢١٣**

[٢] – **المرجع السابق، ص٢١٢**

[٣] – **التلولي، مرجع سابق، ص٨٠**

[٤] – **Ayse Kesler : Dimensions of Foreign Policy Change in Turkey : A comparative Analysis of AKP Government and DSP-MGP-ANAP Coalition , Master Thesis , Sabanci University ,٢٠٠٥,pp١١١-١١٢**

[٥] – **بهاء الدين الزهري، التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي، موقع مسجد صلاح الدين، ٢٠١٢/٢/٢٥م، للتفاصيل انظر:**

لقد استطاعت تركيا من خلال الشراكة مع الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، وبعد إسقاط حكم الرئيس صدام حسين عام ٢٠٠٣، في تحقيق الكثير من المكاسب العملية. فعلي سبيل المثال يمكن الاستفادة من النشاط الدبلوماسي التركي في ثني سوريا عن توجهها الدفاعي والتدخلي، وعن تغليب الطابع الاقتصادي علي علاقاتها الخارجية، وفي تخفيف حدة التوتر القائم بين دمشق وتل أبيب، وأخيراً كثفت أنقرة جهودها لتقديم نفسها كوسيط للحوار الإسرائيلي الفلسطيني[١].

أيضاً فقد استثمرت كل من تركيا وسوريا التغيرات التي حصلت في النظام الدولي علي إثر القانون الذي أصدرته الولايات المتحدة ضد سوريا في عام ٢٠٠٤ " قانون محاسبة سوريا "، وبموجب هذا القانون فإن أمريكا ستحاسب سوريا بسبب دعمها للإرهاب، ووجودها في لبنان، وعدم توقفها بمجال تطوير السلاح، والتوريد غير الشرعي لنفط العراق، وبسبب دورها الذي تلعبه في الشرق الأوسط، ولأسباب أخرى عديدة اخترعتها الإدارة الأمريكية بما يناسب طموحاتها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط. فتركيا بعد هذا القرار عززت دورها في سوريا وفي المنطقة عامة، وأصبحت تتطلع لدور أكبر تلعبه في المنطقة العربية، أما سوريا فقد استثمرت ذلك القانون بتعزيز روابطها مع تركيا، حيث ساعدت هذه الروابط على التصدّي للعزلة السياسية التي فُرِضت على دمشق بموجب هذا القانون، وعلى إرساء توازن في التحالف السوري مع إيران، الأمر الذي تشجعه تركيا بهدف كبح التأثير الإيراني في المشرق[٢].

ترى الدراسة أنه ومع التغيرات العديدة التي طرأت علي النظام الدولي في العقدين الأخيرين فإن تركيا لن تقف موقف الوسيط في الأزمات الدولية خاصة في الشرق الأوسط، فتركيا من أقوى الدول الإقتصادية في العالم، وقد ظهر ذلك جلياً عند نشوب الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية، حيث رسمت الخارطة الجديدة للمنطقة تركيا كلاعب إقليمي بها يتفاعل مع قضاياها الجديدة ضمن إطار محدد له، لكن مع انحياز تركيا إلي أطراف علي حساب أطراف أخري، فانحيازها مثلاً إلى المعارضة السورية علي حساب خسارتها للنظام سيجعلها أمام سياسة جديدة عكس سياسة " تصفير المشكلات " التي كانت تنتهجها، وبالتالي لن تكون مثلا كالنرويج أو

---

http://www.masjidsalahuddin.com/play-٥٨٠٥.html

[١] – التلولي، مرجع سابق، ص ٨٣

[٢] – آرام نيركيزيان، التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية الي أين سيصل؟، موقع صدي الإخباري، ٢٠١٠/١٢/١٥م، للتفاصيل انظر:

http://carnegieendowment.org/٢٠١٣/٠٢/٢٨/u-s-japan-role-in-building-east-asian-community/fl٢z

سويسرا في المنطقة فقط لحل المشكلات دون توجيه أو تحكم بها ، ولكنها يتوقع لها لعب دوراً أوسع وأعقد مما كانت تلعبه في السابق.

لقد أنبأ انفجار الوضع السياسي في دول الربيع العربي بإمكانية تغير التوازنات الدولية القائمة، حيث أن الاحتجاجات العربية في عدد من بلدانها أنذرت بإمكانية تغير التوازن الإقليمي، وبالتالي الدولي الذي من الممكن أن يغير طبيعة النظام الدولي الذي أنتجه تفكك الإتحاد السوفيتي عن الاتحاد بعد حرب باردة امتدت لعقود، وبعد تحديث وتطوير هذا النظام الدولي الجديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١[١]، وهذا ما أفرزته الدول العربية في موجة الأحداث الأخيرة بها، وظهور دول عديدة أنهت الهيمنة الأمريكية الكاملة علي المنطقة وحولتها إلى مناطق نزاع بين الولايات المتحدة وهذه الدول الصاعدة.

لقد وصل دور تركيا بعد التغيرات الأخيرة في النظام الدولي وعدم الاقتصار علي هيمنة قطب واحد فقط علي العالم، ومن ثم دورها الإقليمي القوي في أحداث سوريا، إلى اعتبار أن الوضع في سوريا مفتاحه فقط في يد تركيا والولايات المتحدة فقط، وأن تدخل حلف الناتو لا يملك قراره إلا هاتان الدولتان فقط، ذلك أن أنقرة هي المفتاح الأساسي لربما بعد واشنطن فقط. حيث يبدو كلاهما تارة في تردد واضح وتارة أخرى على وشك الحزم والحسم، وكلاهما يتأرجح بين الاعتبارات الداخلية المحلية وبين التحديات الإستراتيجية التي تتطلب القيادة والإقدام وليس التذبذب والانحسار[٢].

أمام كل هذا، ليس هناك سوى البوابة التركية، في المقابل أنقرة لن تتحرك بمفردها عسكرياً إلا تحت غطاء من نوع أو آخر من حلف شمال الأطلسي الذي تنتمي إليه، فمواقف قيادة الناتو وكذلك واشنطن التي أوضحت وقوفها مع أنقرة ضد دمشق لها دلالات عملية وليس فقط سياسية، قد تؤدي إلى نقلة نوعية في المسألة السورية، حيث أن وقوف الولايات المتحدة ودول غربية كبيرة

---

١ – **أحمد غلوم بن علي، عجز التحولات الديمقراطية في التحولات الدولية، موقع السياسة، ٢٠١٢/٧/١٧م، للتفاصيل انظر:**

http://www.alseyassah.com/AtricleView/tabid/٥٩/smid/٤٣٨/ArticleID/٢٠٠٧٩٢/reftab/٩٢/Default.aspx

٢ – **راغدة ضرغام، لإحداث نقلة نوعية في سوريا ... مصير دور حلف الناتو بيد تركيا، الشبكة العربية العالمية، ٢٠١٢/١٠/١١م، للتفاصيل انظر:**

http://www.globalarabnetwork.com/opinion/٨٦١٢-٢٠١٢-١٠-١٢-٠١-٠٠-٠٩

وعديدة يجعلنا أمام دولة إقليمية لها وزنها وثقلها، وسيكون لها دور كبير في منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة، فوجود فريقين متناقضين في المواقف والمصالح إزاء الأزمة في سوريا مثل الولايات المتحدة وتركيا من ناحية وروسيا وإيران من ناحية أخري جعل الاعتماد الأمريكي علي تركيا للعب دور محوري في المنطقة أكبر من السابق، وأيضاً ظهور قوي جديدة في المنطقة بدأت تقلب معادلة موازين القوي لغير صالح الولايات المتحدة أفرزت خروج تركي لكسر هذه المعادلة وإيجاد دور لها وجدته في الأزمة السورية.

الخلاصة :

في الختام نستطيع القول أن المحددات الدولية لعبت دوراً كبيراً في تطور العلاقات السياسية التركية – السورية، حيث استطاعت تركيا الحفاظ علي مطالبها في الدخول إلي المنظومة الأوروبية من ناحية، والى الحفاظ على علاقتها مع جارتها سوريا من ناحية أخري، فعدم موافقة أوروبا حتى كانون أول/ديسمبر عام ٢٠١٢ علي حصول تركيا علي عضوية الاتحاد الأوروبي، بقيت الأخيرة علي الجانب الآخر منفتحة علي الدول العربية كي لا تخسر الطرفين.

وعلى الجانب الآخر استطاعت تركيا كسب ود الولايات المتحدة في مواقفها في المنطقة العربية، وعمدت إلى التعاون معها في الأزمة السورية ، وبالتالي قامت الولايات المتحدة بإعطاء تركيا دور كبير في التوسط في هذه الأزمة وفرصة للعب دور فاعل في المنطقة العربية كمؤثر إقليمي صاعد.

أما على الجانب الروسي والصيني اللذان وقفا ضد المعارضة السورية، وعلى النقيض منهما وقفت تركيا مساندةً للمعارضة، وبالتالي ترى الدراسة أن تركيا تلعب دوراً لتوازن المعادلة بين روسيا والصين من ناحية، وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى، لكن على رغم العلاقات الجيدة بين الإتحاد الروسي والصين من ناحية، وبين تركيا من ناحية أخري، لكن الأحداث السورية الأخيرة أحدثت قدراً من التراجع في العلاقات بين الطرفين المتناقضين التوجه.

أخيراً، استغلت الحكومة التركية التغيرات التي حصلت في النظام الدولي خاصة مطلع تسعينات القرن الماضي وتمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور دول جديدة وصعود عدة أقطاب، وقامت بالخروج من سياسة " تصفير المشكلات " إلى سياسة عدم الوقوف على الحياد، وبدأت بمساندة أطراف علي حساب أطراف أخرى ساعية بذلك إلي لعب دور قوي وكبير، فضلاً عن تشجيع توجهات القوى الدولية الصاعدة، والساعية لإيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب.

الفصل الرابع

تطور العلاقات السياسية بين البلدين

المبحث الأول : تطور العلاقات السياسية منذ إتفاق أضنة ١٩٩٨ – حتى العام ٢٠٠٧
(عودة العلاقات الطبيعية)

المبحث الثاني : تطور العلاقات السياسية الثنائية منذ ٢٠٠٨ – حتى العام ٢٠١٠
(التقارب في العلاقات السياسية)

المبحث الثالث : تطور العلاقات السياسية الثنائية منذ ٢٠١١ – حتى ٢٠١٢

(التباعد والخلاف الشديد)

الفصل الرابع

تطور العلاقات السياسية بين البلدين

مقدمة :

يبحث هذا الفصل تطور العلاقات السياسية التركية – السورية من خلال عدة اتجاهات، حيث يعرض الاتجاه الأول تطور العلاقات السياسية بين البلدين منذ عام ١٩٩٨ وهو العام الذي تم فيه توقيع إتفاق أضنة الأمني بين البلدين، لغاية عام ٢٠٠٧ وهو العام الذي شهد تولي حزب العدالة والتنمية فترته الثانية في الحكم. ثم يعرض الاتجاه الثاني العلاقات السياسية بين الدولتين منذ العام ٢٠٠٧ ولغاية عام ٢٠١٠ وهي الفترة التي تميزت بالتقارب والتعاون علي كافة المستويات، أما الاتجاه الثالث فيتعرض إلى الفترة من عام ٢٠١١ – لغاية عام ٢٠١٢، وهي الفترة التي شهدت تباعداً وخلافاً شديداً بين البلدين خاصة مع تطور الأحداث في سوريا.

المبحث الأول: تطور العلاقات السياسية منذ إتفاق أضنة ١٩٩٨ – حتى العام ٢٠٠٧

(عودة العلاقات الطبيعية)

إن انتهاء فترة الحرب الباردة وما ارتبط بها من نظام ثنائي القطبية وقيام نظام عالمي جديد يرتكز علي هيمنة قطب واحد يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، قد خلق نوعاً من التقارب السوري – التركي ، لا سيما وأن حالة التأزم والعداء في العلاقات بين البلدين جاءت نتيجة إتجاه كل دولة من الدولتين إلى قطب معادٍ للآخر، فاختارت تركيا التوجهات الأطلسية الغربية، بينما انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجه في المسار السوفيتي[١].

أيضاً اختارت سوريا حتى السنوات الأخيرة توثيق علاقات تحالفية (ولكن غير عسكرية) مع دول مثل مصر والسعودية، فضلاً عن استمرار تحالفها مع إيران التي تملك خبرة إمداد عسكري وتجارب تصنيع هامة، ولكنها تفتقر لتحالفات مع دول بمستوى الولايات المتحدة[٢].

نستطيع القول أنه ومنذ اتفاق أضنة في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٠–٢٠٠١، دخلت العلاقات السياسية التركية السورية مرحلة من التقارب الحذر الذي يتميز

---

[١] - **سامية بيبرس، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مجلة شؤون عربية، شتاء ٢٠١٢م، العدد ١٥٢، ص ١٦٩**

[٢] - **محفوض، سوريا وتركيا الزاقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٢٠٩**

بقدر كبير من التردد والتوتر، حيث أنه من غير الممكن أن يكون بناء الثقة حاضراً مباشرة بعد سنوات من التوتر والعداء المتبادل بين البلدين[1].

إن اتفاق أضنة كان بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، حيث أنه تضمن: اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وعليه: يمنع تمويله، ويمنع انطلاق أي نشاط سياسي له من داخل الأراضي السورية، وعدم السماح لكلا البلدين بممارسة أي نشاط يضر بالدولة الأخرى، وإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين الدولتين، وذلك بفتح سفارة لكل دولة لدى الدولة الأخرى[2]، ومن هنا بدأت الوفود بين الطرفين بتبادل الزيارات والتأكيد علي متانة وعمق الروابط التي تربط كلا الدولتين بعضهما البعض، فقد كان لمشاركة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار في تشييع جنازة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد دلالات رمزية كبيرة في الدفع بالعلاقات بين البلدين[3].

لم يكن اتجاه التقارب بين تركيا وسوريا عبارة عن تطبيع للعلاقات بعد نزاع طويل، حتى إن اتفاق أضنة ١٩٩٨، على الرغم من أهميته ورمزيته، إلا أنه لم يكن اتفاق تسوية ولا اتفاق سلام، بل إنه كان " إعلان نوايا " في المقام الأول؛ ربما هو " إعلان فوق العادة "، ولكن التطورات اللاحقة أعطته أهمية كبيرة نسبياً، وعدَته حدثاً مؤسساً ونقطة تحول في العلاقات التركية – السورية، إذ تبعته أحداث ووقائع وتفاعلات بينية واتفاقات وغيرها غيرت مجري العلاقات بين البلدين[4].

لقد كان تشابك ملفات السياسة الداخلية والإقليمية سبباً في تأزَم العلاقات بين البلدين، وعرقلة إمكانية التفاهم والاتفاق بشأن كثير من الأزمات التي وقعت بينهما، خصوصاً أن تركيا أفادت كثيراً من الظروف الدولية الجديدة ومن الانقسامية الجديدة بين الأقطار العربية في الضغط على سوريا ومحاولة " استثمار " اللحظة السياسية، وشعور سوريا بالإستهدف الإقليمي والدولي بعد

---

[1] - **محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص ٨٦–٨٧**

[2] – **أبو داير، إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً، مرجع سابق ص٢٣٠**

[3] – **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ٢٠١**

[4] – **محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي،** مرجع سابق، ص١٦

أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وهو أمر أحسن الأتراك توظيفه علي مدى عقود طويلة[١].

لقد أدى حدثا ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وغزو العراق ٢٠٠٣، دوراً مهما في صوغ الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة من جانب، وفي التقارب لشديد بين تركيا وسوريا نظراً للهواجس المشتركة، فقد كان واضحاً أن المحافظين الجدد يسعون إلى استغلال ١١ أيلول/ سبتمبر لا للانقضاض على " القاعدة "، وما زال كثير من زعماؤها طلقاء، بل لتفتيت العالم الإسلامي والعربي خدمة لأمن إسرائيل، والسيطرة على منابع النفط للتحكم بها مباشرة، وأيضاً جعل تركيا إحدى الدول المستهدفة في مرحلة لاحقة من ترسيخ النزعات العرقية والدينية والمذهبية (الكردية – التركية – السنية – العلوية)، لذا كان غزو العراق مفصلياً في اكتمال النظرة التركية إلى خطورة السياسة الأمريكية من عدة جوانب:[٢]

١- أظهر الغزو الأمريكي للعراق أن أحد أهم أهدافه هو ترسيخ الانقسام العرقي من خلال إقرار فدرالية كردية تفتح لاحقاً على دولة مستقلة، لا تهدد فقط وحدة العراق، بل وحدة الكيانات المجاورة وفي مقدمتها تركيا وسوريا وإيران، وبالتالي فإن العامل الكردي كان ولا يزال من العوامل المقربة بين تركيا وسوريا.
٢- أظهرت التطورات دوراً إسرائيلياً مركزياً في شمال العراق في دعم الأكراد وتدريبهم، والذي وثقته المصادر الغربية قبل الشرقية، وهذا ما يفيد بأن مصدر الخطر المشترك على سوريا وتركيا هو إسرائيل.
٣- أظهرت التطورات أن الدول المسلمة مستهدفة الواحدة تلو الأخرى من أفغانستان والعرق إلى إيران وسوريا وصولاً إلى تركيا. لقد جاءت التهديدات الأمريكية لسوريا وإيران لتدق ناقوس الخطر بالنسبة لتركيا. وبات واضحاً المسعى الأمريكي لتوريط تركيا في عدوان واشنطن على سوريا وإيران من خلال الضغط لاستخدام أراضيها قاعدة للعدوان على هذين البلدين.
٤- تصرفت الإدارة الأمريكية خلال تلك الفترة على أنها الحاكم بأمره لا تقف أمامه سيادة بلد أو كرامته. هكذا كانت تتعامل مع تركيا عشية غزو العراق. وتراكم ذلك لدى الرأي العام التركي حتى وصلت نسبة الكراهية للسياسة الأمريكية إلى ٨٢%.

---

[١] – **محفوض، المرجع السابق، ص٨٧**

[٢] – **محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٩٥-٢٩٦**

كل هذه العوامل الموضوعية وضعت المصالح التركية في كفة تقاطع ضد السياسات الأمريكية وعدم الإنجار إلى موقع في الجبهة المعادية لسوريا.

لكن ما يقال عن تردد لدى تركيا بصدد التقارب، لم يمنع من الاستمرار بإجراءات التبادل بين البلدين على كافة المستويات، فقد كان العام ٢٠٠٠ مناسبة لتوسيع وتدعيم التفاعلات البينية والزيارات الرسمية حيث قام عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري آنذاك بزيارة إلى أنقرة مطلع تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠، كأول زيارة مهمة وعلى مستوى عال، وفي محادثاته مع القادة الأتراك تعهدت سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق (إعلان مبادئ) يساعد على توجيه العلاقات بينهما في المستقبل ، وفي ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، زار رئيس الأركان السوري آنذاك العماد حسن توركماني تركيا، ووقع اتفاقاً للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وبعد هذا الاتفاق العسكري التركي السوري، جاء الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه ليعطي العلاقات التركية السورية زخما وقوة لم تشهدها من قبل. وقد افتتح عبد الله غول رئيس الحكومة التركية زيارته الخارجية بزيارة دمشق التي حظي فيها بحفاوة بالغة، وبعد لقائه الرئيس بشار الأسد، ذهب، رغم قصر إقامته في دمشق، في زيارة ذات رمزية كبيرة، إلى قبر صلاح الدين الأيوبي، مما يعتبر بأنه إعلان عن قيام محور تركي سوري، بعد طول قطيعة وجفاء[١].

لقد أوجد الاحتلال الأميركي للعراق مخاوف جدية لدى الطرفين، ليس بسبب عدم الاستقرار الإقليمي فحسب، أو لوجود عمليات عسكرية في دولة مجاورة، وإنما بسبب النزعات الكيانية والميول الانقسامية للتكوينات الإثنية في المنطقة ككل، وليس لدى الأكراد وحدهم[٢].

لكن بالرغم من ذلك سارع البلدين إلى تحسين العلاقات بصورة كبيرة ففي ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤م قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى أنقرة اعتبرها المحللون والساسة بدايةً لتغير شامل في التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين، حيث عبر الرئيس التركي حينذاك أحمد نجدت سيزار عن أهمية هذه الزيارة بقوله " إن زيارتكم لها صبغة تاريخية ومغزى خاص كونها أول زيارة رسمية لبلادنا لرئيس الجمهورية العربية السورية "[٣]، وقد شدد أيضاً الرئيس

---

[١] - التلولي، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣

[٢] - عقيل محفوض، العلاقات السورية – التركية: التحولات والرهانات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١/١/١٦.

[٣] - حسن محلي، الأسد في أنقرة وجبهة مشتركة، صحيفة المستقبل، بيروت، ٢٠٠٤/١/٧.

السوري بشار الأسد خلال هذه الزيارة علي ضرورة تفعيل سبل التعاون المشترك بين الدولتين في جميع المجالات، لا سيما وأن العلاقات السياسية بين الطرفين انتقلت من مرحلة عدم الثقة إلى مرحلة الثقة المتبادلة، والتي يجب استثمارها في توليد استقرار سياسي يسود المنطقة[1].

بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥، بذلت حكومة أردوغان جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسة الإلتزام تجاه سوريا، خصوصاً خلال الأشهر ال١٥ التي تلت اغتيال الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الإكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق في ظل اتهامات دولية بحدوث تورط سوري في اغتيال الحريري، والشعور بخسارة فادحة لشخصية استثنائية مثل الحريري على المسرح الإقليمي. حيث كانت حجة أنقرة في ذلك أن استمرار العلاقة بدمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة بعدما ساهمت علي حد قول أردوغان في إقناع دمشق بسحب جيشها من لبنان. وبدا واضحاً من ذلك الموقف أن تركيا لا تريد التفريط بعلاقة تعتبر مدخلاً طبيعياً لها إلى العالم العربي، بل إن الدولة التركية تريدها لأسباب تتعلق بالأمن. لذا فلم يلتفت أردوغان كثيراً للتحفظات الشديدة التي أبدتها الإدارة الأمريكية في شأن التقارب التركي – السوري، بل على العكس فإن التزام أنقرة تزايد إزاء سوريا عبر زيارات متبادلة وحميمية بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان[2].

لقد أتاح هذا التحسن في العلاقات لتركيا القيام بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل لدفع مسيرة المفاوضات للأمام، إضافة أيضاً لرغبة تركيا في تحسين العلاقات الأمريكية – السورية، حيث ظهر ذلك في اجتماع رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " بالرئيس الأمريكي " جورج بوش " عام ٢٠٠٦، حيث اتخذ أردوغان في الاجتماع دور المدافع عن سوريا، في الوقت الذي قام الرئيس السوري بشار الأسد بتكليفه بذلك وتأكيده علي أن سوريا تثق بتركيا ، وأنها أبلغت المسئولين الأتراك أنه في حال وصول الضمانات سيكون الجو مهيئاً للسلام[3].

لقد كانت سوريا تعلم أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية – الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي، وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في

---

[1] – **المرجع السابق.**

[2] – **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان، مرجع سابق، ص٢٠٢**

[3] – **المرجع السابق، ص٢٠٢**

المنطقة. ولكن سوريا كانت تترك الفرصة مواتية أمام لأطراف كافة، فتصبح في وضع يمكنها معه " استدراج العروض " دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.

ولذلك كانت سوريا تنظر إلى تركيا نظرة إيجابية ومشروطة في آن واحد، أي أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسوريا للنفاذ إلى المنطقة يبقيان عاملاً إيجابياً للحفاظ على المصالح السورية وحمايتها. حيث تعلم سوريا أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قرباً من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سوريا في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل.

إن المنطق لبدء المفاوضات السورية – الإسرائيلية جدياً سيقود إلى التراجع في أولوية التحالف مع إيران من الجانب السوري، وهذا التراجع سيصب في مصلحة تركيا التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران بالمنطقة، بمعنى أن التراجع في نفوذ أحد الطرفين سيصب في صالح الطرف الآخر، وصولاً إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة.

إضافة لذلك شترك سوريا مع تركيا في مصلحة أساسية وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من منطقة كردستان، لأن ذلك سيعود بالسلب على أراضيها. وفي النهاية تعلم دمشق أن حدودها الشمالية مع تركيا هي حدود سيسية لا يمكن الدفاع عنها عسكرياً بسبب الفارق الهائل في موازين القوى العسكرية، وبالتالي ترى دمشق في تركيا فرصة لموازنة الضغط الإسرائيلي على حدودها الجنوبية الغربية قبل أن تكون تهديداً عسكرياً[١].

إن من أهم التحولات النوعية في العلاقات السياسية لسوريا تجاه تركيا في السنوات الأخيرة أنها لم ترهن تطوير علاقاتها معها بوقف علاقة تركيا بإسرائيل، ما دامت العلاقة التركية – الإسرائيلية لا تستهدف مباشرة الأمن السوري. وعلى هذا كانت الخطوات التاريخية للعلاقات السياسية بين البلدين تتحقق من خلال الزيارات المتكررة للرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧[٢].

ولقد انعكس هذا التطور في العلاقات السياسية بين البلدين علي جميع المستويات: **فمن الناحية الاجتماعية،** فإن الدراسة تدرك عند الحديث عن العلاقات الاجتماعية أهمية هذا النوع من العلاقات في تحديد نوع العلاقة بين البلدين، لاسيما مع تداخل الحدود السياسية بينهما

---

[١] – **باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص٢٢٢–٢٢٣**

[٢] – **نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق،ص٢٩٧**

واندماج المجتمع التركي بالمجتمع السوري، ومع تقارب العادات والتقاليد بين البلدين وتجانس الثقافات مما أثر علي كلا الدولتين في تطور العلاقة بينهما اجتماعياً.

مع توقيع اتفاق أضنة الأمني في عام ١٩٩٨، وما ذكرته الدراسة سابقاً عن تردد تركيا بصدد التقارب، كون سنوات من القطيعة لا يمكن أن يمحوها اتفاق كهذا بسرعة، ولكن يحتاج إلى وقت لكي تبدأ عملية بناء الثقة من جديد، ولكن بالرغم من ذلك التردد لم يمنع من التبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي والإعلامي علي نطاق أخذ يتسع شيئاً فشيئاً، حيث كانت أعياد الميلاد ورأس السنة عام ٢٠٠٠، وهو ما تكرر لاحقاً ، مناسبة لتوسيع وتدعيم التفاعلات البينية والزيارات الرسمية بأن سمح الطرفان بالزيارات بين الأقارب علي جانبي الحدود دون جوازات سفر[١].

لقد تجلت العلاقات الاجتماعية بين البلدين في المشاريع العديدة التي قامت تركيا ببنائها علي جانبي الحدود، خاصة علي نهر العاصي، حيث قال رئيس الوزراء السوري الأسبق "محمد ناجي العطري" عندما سئل عن دلالة هذه المشاريع علي سكان لواء الإسكندرونة خصيصاً " إن هدفنا إقامة عملية تنموية شاملة يستفيد منها المواطنون الأتراك والسوريون علي حد سواء، فالحدود السابقة كانت حدود طرد، أما الآن فان مشروع السد علي نهر العاصي يخدم مواطني سوريا وتركيا، فليكن هذا المشروع معبراً عن العلاقات النموذجية بين البلدين الشقيقين "[٢].

وقد لعب الموروث الثقافي والعلاقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية الكبيرة بين البلدين إلى توطيد العلاقة بين الشعبين السوري والتركي، إضافة إلى وجود بعض المواقع الأثرية التي تعد موروثاً ثقافياً من الماضي يتم ترميمها بمساهمة تركية بالتعاون مع الحكومة السورية[٣].

أما الناحية الاقتصادية فلا نبالغ حينما نقول أن تركيا تحضر في النشاط الاقتصادي والتجاري في سوريا علي نحو يفوق حضور أي قطر آخر، حتى من الأقطار العربية، لكن ذلك لا يعني أن طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين قائمة علي أساس متين من التوافق، ذلك أن مفردات العلاقة بينهما لم تتغير، ولم يحدث بشأنها أي اتفاق حاسم ونهائي، مثل المياه والحدود وغير ذلك، وهذا ما جعل العلاقة بينهما علي المحك، حتى أن ما حدث في سوريا من اضطرابات أخيرة أعاد هذه العلاقة إلى نقطة الصفر.

---

[١] - **محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص ٨٧**

[٢] - **المرجع السابق، ص ٢٧١**

[٣] – **تغيان، مرجع سابق، ص٢٠٤**

إن وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة عام ٢٠٠٢ كان بمثابة علامة فارقة في التحول الاقتصادي بين البلدين، حيث اتجهت العلاقة بينهما نحو التفاهم والتعاون في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية، وقد تمثلت أبرز مؤشرات هذا التعاون في توقيع الاتفاق الخاص بإقامة " منطقة تجارية حرة " بين البلدين في كانون أول /ديسمبر ٢٠٠٤، حيث أثمر توقيع هذا الاتفاق عن إنجاز العديد من المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدماتية، وتدفق البضائع بين الجانبين[1]. وقد هدفت الاتفاقية إلى زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية وتوسيع التجارة البيئية وخلق ظروف لمزيد من تشجيع الاستثمارات. حيث نصت الاتفاقية على النقاط التالية[2]:

- إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على الصادرات إلى تركيا من المنتجات المنشأة في سورية بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

- تخضع الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من المنتجات المنشأة في تركيا لبرنامج تنفيذي كما يلي:

- تلغى كل الرسوم البالغة ١% و١.٥ % و ١.٧ % و٣ % و٣.٥ % بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- تلغى الرسوم البالغة ٥ % و٧ % خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- تلغى الرسوم البالغة ١٠ % و١١.٧% و١٤.٥% خلال ست سنوات.

- تلغى الرسوم البالغة ٢٠% و٢٣.٥% خلال تسع سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- تلغى الرسوم البالغة ٢٩% و٣٥% و٤٧% خلال اثني عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

-تخفض كل الرسوم التي تزيد عن ٥٠ % إلى ٥٠ % وتلغى خلال اثني عشر عامًا.

- تلغى كل الرسوم المفروضة على تجارة تقنية المعلومات بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ويشمل تطبيق الأحكام المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات، الرسوم الجمركية ذات الطبيعة الضريبية.

---

[1] - بيبرس، مرجع سابق، ص١٦٢ و ١٧٢

[2] - عهد غزالة، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٥، ص٨-٩

وقد راعت الاتفاقية الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها الصناعات السورية الناشئة أو التي تمر بإعادة هيكلة، فسمحت لسورية أن تتخذ إجراءات استثنائية لمدة خمس سنوات، بحيث لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الواردات التركية المنشأ ٢٥ % من القيمة، وفي حال تعرض أي من الطرفين لصعوبات في ميزان المدفوعات يمكن للطرف المتضرر أن يتبنى إجراءات تقييدية لمدة محدودة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات.

- لا تفرض أية رسوم جمركية جديدة أو أعباء ذات اثر مماثل على التجارة بين الطرفين.
- تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على الواردات أو الصادرات والإجراءات ذات الأثر المماثل.
- رفع القيود على الدفعات المرتبطة بالتجارة وعدم اتخاذ أية قيود على صرف العملة أو اتخاذ أية إجراءات تقييدية على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات.

وتناولت الاتفاقية التعاون في مجالات عديدة كالتعاون الاقتصادي والفني والصناعي والزراعي والخدمات وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد توثقت العلاقة بين البلدين علي المستوى الاقتصادي، وذلك بإقرار الحكومة السورية ما يزيد عن ٣٠ مشروع استثمار تركي في سوريا بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م بقيمة ١٥٠ مليون دولار ، وكذلك بتأسيس شركة للتنقيب عن النفط في عام ٢٠٠٦[١].

وقد أدى ازدهار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وبلوغها درجة التحالف الاستراتيجي، خاصة بعد دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧، إلي حدوث طفرة في حجم التجارة بين بينهما، والذي ارتفع من ٧٩٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٢.٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وقد بلغ حجم الواردات التركية من سوريا ٦٦٣ مليون دولار عام ٢٠١٠، أما الصادرات التركية إلى سوريا فقد بلغ حجمها ١.٨٥ بليون دولار عام ٢٠١٠م. أما بالنسبة للاستثمارات التركية في سوريا فقد بلغت ٢٦٠ مليون دولار، إذ تحتل الشركات التركية المركز الأول علي مستوي الاستثمارات الأجنبية في سوريا[٢].

أما من الناحية العسكرية والأمنية، فإن السياسة الخارجية للدول تتأثر بشكل كبير بالقدرات العسكرية للدولة، حيث تتعلق هذه القدرات بتحديد القرارات التي يتخذها صناع القرار فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المختلفة التي تنشدها الدولة. أما الدبلوماسية فلا تستطيع تحقيق ما تصبو إليه الدولة من مكانة ودور دون الاعتماد علي القوة العسكرية التي تعتبر عاملاً من أهم عوامل

---

[١] - **أبو داير، مرجع سابق، ص٢٣٢**

[٢] – **بيبرس، مرجع سابق، ص١٧٣**

السياسة الخارجية، فعندما تفشل القوة السياسية في حل المشكلات التي تواجه الدولة ، فإنها تلجأ إلى استخدام حلول قسرية بديلة، حيث أن اللجوء إلى استخدام القوة أمر وارد في الدفاع والهجوم للتأثير في سلوك الدول الأخرى للوصول إلى أفضل المواقف في حل المشاكل المعنية بها الأطراف الدولية المختلفة[١].

يعتبر الجيش التركي ثاني أكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية[٢]. فالحقيقة أن العلاقات العسكرية بين البلدين اتسمت بالتوتر والعداء منذ سنوات عديدة، بدأت عام ١٩٥٧بعد تأسيس حلف بغداد وانضمام سورية إلى مصر في شجب هذا الحلف وإدانة سياساته، وإتباع سياسة تقدمية كانت معادية للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة بعد تراجع النفوذين الفرنسي والبريطاني، مما زاد التحالف السياسي المصري – السوري قوة، ويرى البعض أن هذه التهديدات سارعت في قيام الوحدة السورية المصرية تفادياً لأي غزو محتمل لسورية[٣]. أما المرة الثانية فقد حدثت عام ١٩٩٨عندما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية ، وأعلنت عزمها اجتياح الأراضي السورية، حيث تم احتواء الأزمة سريعاً بتوقيع اتفاقات أمنية في "أضنة" في ٢٠ / أكتوبر ١٩٩٨[٤]. ومنذ توقيع هذا الاتفاق بدأت العلاقات العسكرية بين البلدين تدخل في مرحلة جديدة من التفاعلات البينية التعاونية التي اتسمت بالحذر، حيث لم يكن من السهل بناء الثقة بين البلدين بعد عقود طويلة من العداء والتوتر.

ففي ١٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٢، زار رئيس الأركان السوري آنذاك العماد حسن توركماني تركيا، ووقع اتفاقاً للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة. وبعد هذا الاتفاق العسكري التركي – السوري جاء الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه ليعطي العلاقات التركية – السورية زخماً وقوة لم تشهدها من قبل[٥].

---

[١] - **معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٣١، ١٩٩٨م، ص ١٢٣ – ١٣٥.**

[٢] – **فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي (بالشرق الاوسط والمنطقة العربية)، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٢، القاهرة ٢٠٠١م، ص ١٦٤**

[٣] – **قاياتي، العلاقات السورية–التركية بين التوافق والتوتر، شبكة الاخبار العربية ANN، للتفاصيل انظر:**

.http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=٤٨٢٢٨

[٤] – **بيبرس، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مرجع سابق، ص ١٦١**

[٥] – **التلولي، مرجع سابق، ص٣٤**

وفي إطار الجهود الثنائية المشتركة لإعطاء دفعة قوية للتعاون قبلت سوريا أيضاً أن تتولى مساعدة تركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني التركي، وبدت مؤيدة للعمليات العسكرية التي تقوم بها أنقرة في شمال العراق، معتبرة تلك العمليات " حقاً مشروعاً لتركيا " في حربها ضد الإرهاب.

لقد شغلت قضية العراق وضربه العالم العربي والإسلامي، وحتى العالمي، وقد كانت بالطبع دول الجوار العراقي وأهمها سوريا ذات تطلعات مشتركة مع تركيا فيما يخص المخاوف من احتلال العرق وتقسيمه، وخاصة المخاوف المتعلقة بالأكراد والتفكير بإقامة كردستان التي يعتبرها الأتراك والسوريون وحتى إيران وغيرهم خطراً على وحدة بلادهم، وكذلك أصبحت قضية العراق أيضاً محور السياسة الخارجية التركية لحكومة العدالة والتنمية التي انطلق عبد الله جول رئيس حكومتها بزياراته الخارجية التي بدأها بزيارة دمشق التي حظي فيها بحفاوة بالغة، وقد جاءت الزيارة ضمن التنسيق التركي لمنع الحرب في العراق والمنطقة[١].

لقد كان احتلال العراق في آذار / مارس ٢٠٠٣، الحدث الأخطر بالنسبة لتركيا بما لا يقاس بحدث آخر، فاحتلال العراق خلق واقعاً جديداً غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط نتيجته – للمرة الأولى – تدمير لدولة مركزية في الشرق الأوسط منذ نشوء الدولة / الأمة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وتركيا أحد نماذج الدولة المركزية في المنطقة، والتي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها وإلى غيرها من دول المنطقة المركزية. والنتيجة الثانية من هذا الواقع هي نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليها في الدستور العراقي، ولهذا الكيان معظم حيثيات الدولة المستقلة، وهو ما يمثل بنظر استراتيجيات أنقرة خطراً حياتياً بالغاً على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني.

ومن الطبيعي أن تشترك سوريا مع تركيا في مصلحة أساسية في شأن العراق، وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من كردستان التاريخية، لأن ذلك سيرتد سلباً على أراضيها أيضاً، حيث يمثل الأكراد هاجساً للدولتين في ظل شمول كردستان على حيز متفاوت من جغرافيتهما، وما دام أن انفتاح المسألة الكردية على على المستقبل ينطوي على احتمالات وتجاذبات سياسية هي بحد ذاتها مصدر مخاوف أمنية مستمرة لديهما، خاصة أن المسألة الكردية مخترقة نفسها من جهات إقليمية ودولية، وقد تحرك بكيفية لا تستطيع سوريا أو

[١] – **رضوان، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق، ص٣٧٨**

تركيا ضبطها، لذا لا بد من العمل المشترك على ضبط التداعيات المترتبة على التطور السياسي لأكراد العراق[١].

لقد شكَّل رفض سوريا لتقسيم العراق عنصر تقارب مع التخوفات التركية من قيام كيان سياسي كردي على حدودها الجنوبية، وعلى اتصال جغرافي وديمغرافي مع أكراد تركيا، مما جعل من العراق أحد موضوعات الحوار والتوافق وليس التنازع فقط بين تركيا وسوريا.

الجدير بالذكر أنه عندما قرر الرئيس بوش الإبن غزو العراق وإطاحة نظام الرئيس العراقي صدام حسين، رفضت سوريا دعم أي قرار للتفويض بالحرب على العراق بناءً على رؤية سورية مفادها، أنه لا يوجد بلد في المنطقة سيستفيد على المدى الطويل من حالة الفوضى الناجمة عن التدخل الأمريكي في العراق، كما أن وجود لاعب جديد في الساحة سوف يزعج الدول المجاورة. وسوريا بوصفها واحدة من أكبر الدول المجاورة للعراق، لديها القدرة على التأثير على لأحداث في العراق وتجنب الفوضى، ونتيجة لموقف سوريا فقد تم إدراجها في محور الشر، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بينها وبين الولايات المتحدة، وقد رأت سوريا في أنقرة كسراً لطوق العزلة التي سعت إدارة الرئيس بوش لفرضه عليها، وقد استغلت دمشق مخاوف أنقرة من اهتزاز الأوضاع في العراق، فضلاً عن تصاعد الهاجس الكردي، وهو ما أدى إلى اقتراب المسافة بين الطرفين. ويُعتقد أن تقارب أنقرة من دمشق لم يكن ليحدث لولا وجود ضوء أخضر أمريكي بذلك[٢].

وقد تطابقت وجهتا النظر السورية والتركية فيما يتعلق بمستقبل العراق حيث توافق الجانبان على ضرورة التعجيل بخروج القوات الأجنبية من البلاد وأهمية الحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره. وفيما يتعلق بقضية لصراع العربي الإسرائيلي فقد توافق الجانبان أيضاً على ضرورة حل الصراع وفق القرارات الدولية، مع التأكيد على الرفض التام للاستيطان والحصار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني[٣].

اللافت أن التعاون الأمني بين البلدين في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين والهجرة الغير شرعية تشكل أساس تطور التعاون في المجالات الأخرى. وقد تجسد أحد مظاهر التعاون الأمني بين الجانبين في قضية تسليم سوريا ٢٢ مشتبهاً به في تفجيرات

---

[١] – **التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٨–٢٠١٢، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠٣**

[٢] – **المرجع السابق، ص١٠٢**

[٣] – **بيبرس، المرجع السابق، ص١٧١-١٧٢**

اسطنبول وهو الأمر الذي لاقى ارتياحاً كبيراً في أنقرة التي بادرت بإرسال عدد من أعضاء برلمانها لشكر الحكومة السورية علي تعاونها[1].

ويعد النموذج التركي – السوري مثالاً على نمط ناجح لإدارة العلاقات الدولية والثنائية في ذلك الوقت، فكثير من صانعي السياسة الخارجية التركية باتوا يدركون، عند الحديث عن الأزمة العراقية أن سوريا أقرب بكثير لبلادهم من الولايات المتحدة، لأن هناك نقطة التقاء، بل ومصلحة واضحة بين سوريا وتركيا في إبقاء العراق موحداً دون أي تغيير في حدوده الراهنة[2].

المبحث الثاني: تطور العلاقات السياسية الثنائية منذ ٢٠٠٨ – حتى العام ٢٠١٠ (التقارب في العلاقات السياسية)

لقد حرص الجانبان التركي والسوري إلى مأسسة العلاقات البينية، أي وضع إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات بينهما، وذلك من خلال التوقيع على" الإعلان السياسي المشترك " Joint Political Declaration "، والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون الإستراتيجي. حيث تم تأسيس هذا المجلس خلال زيارة الرئيس السوري " بشار الأسد " لتركيا في سبتمبر ٢٠٠٩. ويتألف هذا المجلس من رئيسي حكومتي البلدين والوزراء الأساسيين في الحكومتين، ويجتمع مرتين في العام ، وتتمثل أبرز إنجازاته في إلغاء تأشيرات الدخول أمام مواطني البلدين وذلك في أكتوبر ٢٠٠٩، إضافة لتوقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسية والدبلوماسية والمجالات الأخرى[3].

لكننا لا نستطيع أن ننكر أن ثمة هواجس كانت تطارد السوريين من إمكانية تحول السياسة التركية وتأثرها بالعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد كانت الإنتخابات البرلمانية في تركيا في ٢٢ تموز / يوليو ٢٠٠٧، التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بأغلبية مكنته من تشكيل حكومة بمفرده، حدثاً مهماً بالنسبة لسورية التي أملت أن تنعكس بصورة إيجابية علي علاقاتها

---

[1] - **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص٢٠١.**

[2] - **محمد السعيد إدريس، من دمشق وأنقرة ... إلى القاهرة وطهران، شبكة تفاعلات اقليمية جديدة: كيف ولماذا، الأهرام، العدد ٤٢٧٨٦، ٢٠٠٤/١/٢٨.**

[3] – **سامية بيبرس، مرجع سابق، ص١٧٢ و ١٧٣**

مع تركيا لتشهد دفعاً أكبر وأقوى من السابق، خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية[1].

وفي أعقاب حادثة " أسطول الحرية " عام ٢٠١٠، المتوجه إلى غزة للتضامن معها، والتي سقط فيها عدد من الأتراك، بادر الرئيس السوري " بشار الأسد " بالسفر لاسطنبول لتقديم واجب العزاء للشعب والحكومة التركية، وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " أكد الأسد خلاله أن هذه الحادثة ما هي إلا رسائل تسعي إسرائيل من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف أولها: منع أي مساعدات تأتي إلى غزة لأن الحديث عن الحصار ممنوع وفقاً للموقف الإسرائيلي، والحديث أيضاً عن قتل الفلسطينيين ممنوع. أما الهدف الثاني هو وجوب أن تدفع الحكومة التركية ضريبة وقوفها إلى جانب العرب في قضاياهم وانحيازها إليهم في الوقت التي كانت إسرائيل تنتظر من تركيا الانحياز إليها علي حساب الدول العربية[2].

وهكذا انتقلت العلاقات التركية – السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل، إلى البعد الإستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسية والدبلوماسية، والتي اعتبرت من أزهى فترات العلاقات بينهما.

وقد انعكست العلاقات السياسية بين البلدين على الجوانب المختلفة مثل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية:

فمن الناحية الإجتماعية أدى إلغاء تأشيرات الدخول لحاملي جوازات سفر البلدين الذين يرغبون في زيارة البلد الآخر (بصفتها " حدوداً مصطنعة " على حد تعبير وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو) والذي بدأ تنفيذه في ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩ إلى تنامي الزيارات بين مواطني البلدين بنسب كبيرة عكست عناصر اللحمة الاجتماعية الموجودة بين الشعبين[3]. والتي تتجسد في الالتقاء الديني والتاريخي والعرقي والذي بدوره زاد من الروابط الاجتماعية بين البلدين.

---

[1] – **محفوض، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص٨٩**

[2] - **شريف تغيان، مرجع سابق، ص٢٠٣**

[3] – **شريف تغيان، الشيخ الرئيس، مرجع سابق، ص٢٠٠**

وفي إطار تعزيز العلاقات الاجتماعية بين البلدين تم إنشاء خط سكة حديد يربط بين مدينة حلب السورية القريبة من الحدود مع تركيا وبين مقاطعة مرسين جنوبي تركيا ، حيث أن هذه الخدمة يمكن من خلالها نقل ٥٦ ألف شخص سنوياً بين البلدين[١].

وتسهم اللقاءات الأسرية المتبادلة بين السوريين والأتراك وصلات القربى بين الشعبين في توسيع قنوات التواصل الاجتماعي والأسري بشكل ينعكس إيجاباً على علاقات التبادل التجاري والسياحي والاقتصادي وتوفر مناخاً ملائماً لعلاقات أكثر تميزاً يعززها وحدة الموقف السياسي والتطابق في وجهات النظر والتنسيق المشترك في المحافل الدولية بما يعكس إرادة الجماهير من كلا البلدين الجارين[٢].

أما أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي فيلخص أسباب الاهتمام بالعمق الجغرافي والتاريخ لتركيا ، المتمثل في الدائرتين العربية والإسلامية ، وخصوصاً سوريا حيث يقول " إن المواطن التركي في (غازي عيتاب) مثلاً يجد نفسه أقرب إلى الفرد السوري في حلب منه إلى مواطنه التركي في اسطنبول ، وهو ما يمثل نموذجاً للكثير من المشتركات الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم ، التي يتعين استثمارها لتحقيق المصالح المشتركة[٣].

وهنا فإن أوغلو يقصد بعبارته أن المواطنين الأتراك والسوريون الذين يعيشون علي الحدود يشعرون بالتقارب والألفة مع بعضهم البعض أكثر مما يشعرونه مع مواطنيهم داخل البلد، فالسوري الذي يعيش علي الحدود التركية أقرب إلى المواطن التركي عنه إلى السوريين داخل سوريا. وبالتالي فإنه يجب على المسئولين في كلا البلدين استغلال ذلك التقارب في تحقيق المصلحة المشتركة لكلا البلدين.

أما الناحية الاقتصادية فقد كانت " تركيا في بداية القرن علي أبواب الحرب مع سوريا، وبعد أن توليت الرئاسة في ٢٠٠٢، عرضت علي الرئيس السوري بشار الأسد حل المشاكل بالمباحثات والحوار، واليوم تحولت العلاقات بين البلدين إلى نموذج، فتحولت الدولتان إلى دولة

---

[١] – **بدء خدمة نقل الركاب بين تركيا وسوريا، موقع أخبار العالم، للتفاصيل انظر:**

http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=٢١٤٥١

[٢] – **وكالة سانا للانباء، العلاقات السورية التركية، ١٤ أيار / مايو ٢٠٠٩م، للتفاصيل انظر:**

http://sana.sy/ara/٢٠٦/٢٠٠٩/٠٥/١٤/٢٢٦٣٦٨.htm

[٣] – **تغيان، المرجع السابق، ص٢٠٦**

واحدة وأسرة واحدة "بهذا الجزء بدأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خطبته في منتدى التعاون التركي العربي الذي عقد في إسطنبول في ١٠يونيو/حزيران ٢٠١٠، حيث لخص في كلماته حالة التوأمة التي أنهت سنوات عجاف من العداء الذي امتد طوال عقود القرن العشرين[١].

أما من الناحية العسكرية، فإن التعاون العسكري قد وصل بين البلدين إلى مستوى كبير، حيث أنه في منتصف شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩، وبدلاً من المناورات العسكرية التركية – الإسرائيلية المشتركة في إطار تدريبات حلف شمال الأطلسي التي تحمل اسم " صقر الأناضول " في مدينة قونيا التركية، أعلن عن إجراء مناورات عسكرية تركية – سورية، علي الحدود التركية والعراقية والسورية، التي تقع علي مرمي حجر من العمق الإسرائيلي[٢].

وبالتالي تحولت تركيا وإسرائيل إلى غرباء عن بعضهما في ظل تلاسن دائم بين قيادتي البلدين، بسبب حدة الهجوم التركي على السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيلي الدائم من الشراكة التركية – السورية، والخوف من نقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية للقيادة السورية، فانهارت اتفاقات التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل، مع حرمان الأخيرة من الاشتراك في مناورات " صقر الأناضول " لعامين متواليين، هذا غير المناورات الأخرى، وخصوصاً حرمان الطيارين الإسرائيليين من التدريب والمناورة في قاعدة قونيا الجوية، وهي خسارة فادحة بالنسبة لهم، في المقابل تطلب تركيا من سوريا مشاركتها في إحدى المناورات، وهو ما شكَل كارثة للإسرائيليين[٣].

وفي نهاية شهر آذار / مارس ٢٠١٠ زاد التعاون التركي – السوري من الناحيتين العسكرية والأمنية بقيام مناورات عسكرية أخرى وذلك لجعل التعاون الأمني الحدودي علي أرض الواقع، وهذا ما أقلق إسرائيل التي أرسلت بدورها رسالة استياء من إمكانية تهديد أمنها الإقليمي جراء هذه المناورات، خاصة بعد استبدال المناورات التركية التي كانت تقوم بين تركيا وإسرائيل، فاستبدلتها

---

[١] – **المرجع السابق، ص٢٠٤**

[٢] – **المرجع السابق، ص٢٠١.**

[٣] - **تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان، مرجع سابق، ص٢٠٠**

تركيا بمناورات مع سوريا، وذلك بعد تأزم الموقف التركي من الجرائم التي اقترفتها إسرائيل في قطاع غزة[١].

بالرغم من ذلك فإن هناك بعض العسكر في تركيا ممن لا يريدون أن تسير المفاوضات والتطبيع العسكري مع سوريا، وذلك حتى لا تغضب إسرائيل بسبب علاقاتها العسكرية المتينة مع أنقرة،، وعلي الرغم من ذلك ظهرت بوادر اعتراض عسكرية تركية على توثيق التعاون التركي – السوري، ولا سيما على الصعيد الأمني والعسكري. وطلب الرئيس الثاني في رئاسة الأركان التركية الجنرال أصلان غونير، ويعتبر هرمياً الرجل الثاني في المؤسسة العسكرية، في تقرير أعده بوقف الاستعدادات لتوقيع اتفاقيات عسكرية شاملة مع دمشق أعد لتوقيعها في تشرين الثاني الحالي. وفي معلومات حصلت عليها صحيفة " ستار" التركية المقربة من " العدالة والتنمية " أن غونير ذكر في تقريره أن الظروف غير مناسبة لتوقيع هذه الاتفاقية مع سوريا لأنها ستثير غضب إسرائيل بسبب الاتفاقات الأمنية والعسكرية الموقعة بين البلدين.

وذكرت الصحيفة أن الاجتماع الذي شارك فيه ١٠ وزراء من البلدين في دمشق في تشرين الأول الماضي، ومن بينهم وزراء الدفاع والداخلية، تقرر فيه تعميق التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية. وأعلن وزير الداخلية التركي بشير اتالاي أن الحكومة التركية ستوقع اتفاقاً مع الحكومة السورية، فيما قال وزير الدفاع التركي وجدي غونيل انه تقرر في الاجتماع تشكيل ثلاث لجان للتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتدريب والمناورات العسكرية والصناعات الدفاعية .

وتقرر حينها أن يعقد مسئولون عسكريون من الطرفين اجتماعات في إطار ما سمّي " بالحوار العسكري " بين البلدين. وتحضيراً لهذا الحوار طلب من الرئيس الثاني للأركان إعداد تقرير بهذا الخصوص. وكلف هذا بدوره رئيس دائرة العلاقات الخارجية وشؤون الأمن القومي في رئاسة الأركان اللواء برتان نويغار أوغلو إعداد تقرير بهدف عرقلة التعاون التركي السوري، بل منع انعقاد هذا الاجتماع. وقد قدم التقرير فعلاً إلى رئاسة الأركان وقام غونير بعرض النقاط الرئيسية التي يحتويها هذا التقرير. وذكرت الصحيفة أن التقرير يحذر من أن إقامة مثل هذه الاتفاقات الواسعة سيثير غضب إسرائيل، وأن الظروف السياسية ليست مساعدة لعقد مثل هذا الاجتماع. ويقول التقرير أنه من الضروري استمرار العلاقات الجيدة مع إسرائيل.

---

[١] - **وكالة دي برس الإعلامية، إسرائيل قلقة من المناورات السورية التركية المشتركة، ٢٨/١٠/٢٠١٠م، للتفاصيل انظر:**

http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=٣٥٧٧٣

يذكر ان مجلس التعاون الاستراتيجي بين سوريا وتركيا يعقد اجتماعات دورية لبحث التعاون العسكري بين البلدين، علماً أن وزراء الخارجية والدفاع والداخلية التركية ينظرون بحرارة إلى الاتفاقيات، ومنها العسكرية والأمنية، التي يتم توقيعها خلال انعقاد هذه الاجتماعات الدورية.

ويأتي " التحسس " العسكري التركي من التعاون مع سوريا، ومن توجهات حزب العدالة والتنمية، بعد خطوة سلبية أخرى بادرت إليها القيادة العسكرية التركية الجديدة عندما قاطعت حفل الاستقبال بمناسبة عيد الجمهورية الذي دعا إليه الرئيس عبد الله غول بسبب مشاركة زوجته المحجبة. وأقامت في المقابل حفل استقبال خاصاً بها. ومعروف عن غونير انه متشدد ضد الإسلاميين، وهو نفسه له سوابق في التعامل السلبي معهم عندما غادر مكانه بين مستقبلي غول في مطار أنقرة لدى عودة الأخير من قبرص في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، كي لا يضطر إلى مصافحة زوجة الرئيس المحجبة خير النساء[١].

ولكن على الرغم من ذلك فإن غونير توجه بعد ذلك – راضياً أو مكرهاً – إلى سوريا في نهاية ٢٧ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٠، في زيارة يبحث فيها توسيع نطاق التعاون العسكري كما قررته اتفاقية التعاون في مجال التدريب العسكري الموقعة بين البلدين.
وقالت قيادة الجيش التركي على موقعها على الإنترنت أن نائب رئيس الأركان الجنرال أصلان غونر سيمثل الجانب التركي في الحوار الاستراتيجي رفيع بين البلدين.

وأضاف البيان أن الجنرال غونر بحث خلال زيارته سوريا التي تستمر ثلاثة أيام التعاون بين الجيش التركي والجيش السوري في المجال الأمني وتنسيق الجهود بين الطرفين في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات المختلفة سواء سياسية أو أمنية أو استخباراتية أو غيرها.
والتقي غونر كبار المسئولين في الجيش السوري لمراجعة تنفيذ اتفاق (أضنة) للتعاون العسكري الذي وقعه البلدان في عام ٢٠٠٩ وكان من نتائجه قيام القوات البرية في كلا الجيشين بإجراء أول مناورات مشتركة من نوعها عند الحدود الدولية للبلدين.

---

[١] – محمد نور الدين، تركيا: العسكر يعترض على التعاون مع سوريا لأنه يغضب إسرائيل، موقع جمعية القدس الثقافية الاجماعية، ١٠تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، للتفاصيل انظر:

http://www.qudsassociation.com/index.php?option=com_content&view=article&id=٧٧٢:٢٠١٠-١١-١٠-٠٧-٣١-٣٨&catid=٤:٢٠٠٩-٠١-١٤-١١-٤٨-٤١&Itemid=٢

ويأتي الحوار العسكري رفيع المستوى تطبيقاً لاتفاقية أضنة ويندرج ضمن الانفتاح الكبير الذي تشهده العلاقات بين سوريا وتركيا والذي بدأ بعد توفيق اتفاق أضنة في ١٩٩٨، واستمر لسنوات.

وكانت تركيا قد استضافت أول اجتماع لهذا الحوار في نوفمبر من عام ٢٠٠٩، بمشاركة معاون نائب الرئيس السوري حسن تركماني.

وأجرت تركيا وسوريا مناورة مشتركة عبر حدودهما منذ أشهر، ويثير التقارب العسكري بين تركيا وسوريا انزعاجاً في إسرائيل التي سبق أن انتقدت إجراءات المناورات بين البلدين[١].

المبحث الثالث: تطور العلاقات السياسية الثنائية منذ ٢٠١١ – حتى ٢٠١٢

(التباعد والخلاف الشديد)

وهكذا بعد ما انتقلت العلاقات التركية – السورية خلال الأعوام الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل، إلى البعد الإستراتيجي والرؤية الواسعة لمستقبل البلدين وسبل تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات خاصة السياسية والدبلوماسية والتي اعتبرت من ازهى فترات العلاقات بينهما.

أما فيما يتعلق بالتطور السريع للأحداث في سوريا " الربيع العربي "، والتي انطلقت شرارتها في آذار/ مارس ٢٠١١، فقد تأثرت العلاقات التركية – السورية تأثراً بالغاً بهذه الأحداث، حيث وصف المتابعين العلاقة بين البلدين منذ ذلك الوقت بأنها الأسوأ في تاريخهما، ومن هنا: فإن تركيا تواجه في سوريا اختباراً عسيراً يختلف عن موقفها من كافة الأحداث المتزامنة مع أحداث سوريا في كثير من الدول العربية، وذلك نتيجة عدة تفسيرات أولها: خشية تركيا من تفاقم الوضع في سوريا وتحوله من ثورة إلى حرب أهلية، وعليه فهي تسعى إلى نزع فتيل الحرب الطائفية بالضغط علي النظام للقيام بإصلاحات، وذلك باستضافة القوي المعارضة للنظام علي أراضيها. أما ثاني هذه التفسيرات فيكمن في تتابع وتدافع المؤسسات التركية التي تشهِر بالنظام السوري في كل مكان، وتنذر بأنها سوف تتعاون مع أي نظام بديل الذي قد يكون الإخوان المسلمين. وثالث

---

[١] – **الموقع العربي للدفاع والتسليح، مسؤول عسكري من تركيا يزور سوريا لبحث توسيع نطاق التعاون العسكري، ٢٠١٠/١٢/٢٧، للتفاصيل انظر:**

http://defense-arab.com/news/٢٢٥٠

هذه التفسيرات أن صانعي القرار في تركيا وقعوا في رهانات غير دقيقة، في كيفية التعاطي مع الأحداث في سوريا[1].

أظهرت تركيا منذ بداية الأحداث سلوكاً متفاوتاً تجاه سوريا، مثل استعدادها للتوصل إلى توافقات مع الدول المناهضة لسياسة سوريا، كما يظهر الأتراك دينامية ابتعاد – اقتراب حسب مصالحهم ومكاسبهم المحتملة، وهنا يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة أوراق قوية تؤثر في اتجاهات الأزمة الراهنة، ومن خلال ذلك يمكن تركيز بعض التجليات السياسية للموقف التركي تجاه أحداث سوريا في النقاط التالية: [2].

١- الانتقال من دعم النظام السياسي إلى دعم الاستقرار، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بقوله " نحن نريد تغييراً لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي ".
٢- أن تركيا في البداية كانت تصرح بأن أزمة سوريا ما هي إلا " شأن داخلي "، لما لهذه التصريحات من مضامين سلبية سياسياً ومعنوياً، وفي هذا نوع من استغلال تركيا لأزمة سوريا الراهنة لتمرير سياستها الجديدة في المنطقة.
٣- مواصلة ضغوط تركية شبه يومية على الجانب السوري، وهذا ما ظهر في تصريحات رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو وعبد الله جول، خاصة في الحملات الانتخابية لهم لما لهذه التصريحات من مواد دسمة في الانتخابات.
٤- التعاطي النشط مع المعارضة السورية خاصة الإخوان، والعمل على إعادة أو صياغة " مجلس " أو " تنظيم " يجمع أفراد وقوى معارضة من الخارج، من مختلف التيارات والارتباطات، ومن خلال المؤتمرات العلنية الصريحة أو السرية، ورعاية الصلات والتفاهمات بين الإخوان المسلمين وقوى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وتهيئة المجال أمامهم لتقبل الإخوان مستقبلاً.
٥- أن الرئيس التركي عبد الله جول كان قد دعا الرئيس السوري بشار الأسد بإجراء إصلاحات ديمقراطية قبل فوات الأوان، حيث وجه له رسالة قال فيها: " لا أريد أن يأتي يوم تشعرون فيه بالأسف وأنتم تنظرون وراءكم لأنكم تأخرتم كثيراً في التحرك، أو لأن تحرككم كان قليلاً جداً "، وإن " تولِيكم قيادة التغيير سيجعلكم في موقع تاريخي بدلاً من أن تجرفكم رياح التغيير".

---

[1] – **أبو داير، مرجع سابق، ص ٢٣٢**

[2] – **عقيل محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص٤٣ – ٤٥**

٦- وجه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ما وصفه " التحذير الأخير " إلى الرئيس السوري بشار الأسد بأنه إن لم تتوقف العمليات العسكرية بحق المدنين في سوريا فإنه " لن يتبق شيء للكلام "، حيث ذكر أوغلو في زيارته لدمشق في ٩ آب / أغسطس ٢٠١١، أنه حمل مطلبين محددين: وقف العمليات العسكرية ضد المدنيين وسحب الجيش من المدن، ومواجهة المطالب الديمقراطية للشعب. وقد قال أوغلو أنه " عند مغادرتي لسوريا بعد هذه الزيارة انسحبت الدبابات من حماة، ولكن منذ مساء الخميس ١١ آب / أغسطس ٢٠١١، اتسعت العمليات العسكرية التي تسببت في إراقة المزيد من الدماء.

٧- وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ما يحصل في سوريا بالوضع الذي حصل في ليبيا قبلها وقال " فعلنا ما بوسعنا في ليبيا لوقف إراقة الدماء لكننا لم نحقق أي نتائج، وأصبحت المسألة دولية...، لم يحقق القذافي آمالنا والنتيجة أصبحت واضحة، والآن يحدث نفس الموقف في سوريا...، لقد أرسلت وزير خارجيتي واتصلت بنفسي عدة مرات..، ورغم كل ذلك ما زال المدنيين يقتلون.

أما الدراسة فإنها ترى أن هناك تفسيرات أخرى كانت وراء التأثر الكبير للعلاقات التركية مع النظام السوري أكثر من تأثرها من الأنظمة العربية الأخرى التي لاقت المصير نفسه من اضطرابات وأحداث دامية في الآونة الأخيرة، وهي أن الروابط الجغرافية التي تربط بين الدولتين ، والحدود المتداخلة بينهما كلواء الإسكندرونة مثلاً، أو الحدود المائية التي يمكن لأنقرة أن تستخدمها كوسيلة ضغط مستقبلاُ لو رأت أن تلك الموجة المتسارعة يمكن أن تؤثر سلباً على أمنها القومي، وبالتالي فإن تأثر الأتراك من الاضطرابات في سوريا ينبع – في الأساس – من تقارب جغرافي بينهما يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية في المستقبل، خاصة وأن هذا التقارب يأتي مع تدافع آلاف من اللاجئين السوريين نحو الحدود التركية هرباً من الأحداث الدامية في بلادهم، وهو ما تخشاه تركيا من إغراقها باللاجئين السوريين الذين سيشكلون عبئاً عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى سيتأجج الشارع التركي في ظل التضامن الشعبي مع سوريا.

لقد حرصت أنقرة منذ بداية الأحداث في الدول العربية أن تقدم نفسها كزعيم إقليمي داعم للتوجهات الديمقراطية، باعتبار أن تجربتها الإصلاحية تجربة رائدة تصلح لأن تقدم لكثير من بلدان الشرق الأوسط، وعليه سعى رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان إلى دعم القوى المعارضة في بعض الدول العربية والتي أطاحت بعروش حكامها مثل مصر وليبيا وتونس

واليمن. أما فيما يخص الأزمة السورية فقد أبدت أنقرة اهتمامها بما يحدث في سوريا دون استباق الأحداث حتى لا يتم الوصول إلى نهايات سريعة وغير مدروسة[١].

لقد حرصت أنقرة منذ بداية الأزمة السورية على إجراء سلسلة من الاتصالات مع القيادة السورية لحثها علي ضرورة القيام بإصلاحات داخلية، وعليه فقد أرسلت أنقرة مبعوثين سياسيين وأمنيين وإداريين إلى دمشق من بينهم وزير الخارجية " أحمد داوود أوغلو " ورئيس الاستخبارات العامة " حقان فيدان "، والذين قدموا بدورهم بتقديم ما يشبه " خارطة طريق "، والتي ارتكزت بالأساس علي ضرورة وقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، والقيام بإصلاحات داخلية، والموافقة علي تأسيس أحزاب، وإطلاق العنان لحرية الرأي والتعبير، وإعادة تأسيس الحياة السياسية والاجتماعية علي أساس عقد اجتماعي وسياسي جديد. لكن الحكومة السورية تجاهلت التحذيرات التركية وزادت من حدة التوتر في سوريا، مما جعل اللغة التركية تنتقل من لغة النصح والإرشاد إلى لغة النقد والتحذير، بل في بعض الأحيان وصلت إلى لغة التهديد، حيث جاء في أحد خطابات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان القول " إذا اندلع حريق في سوريا فإنه سيعم المنطقة بأكملها "[٢].

عند اندلاع الأحداث في سوريا، سارعت وزارة الخارجية التركية إلى التعليق على الأحداث ببيان أعربت فيه عن أساها لما نتج عن هذه الأحداث من وفيات أو إصابات، ودعت لضرورة محاسبة المتورطين في الأحداث، وتقديمهم للعدالة، وإطلاق سراح المعتقلين، ومتمنية الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة من دون تأخير، ومبدية استعدادها لتقديم كل أشكال العون لإنجاز ذلك. كان مضمون هذا البيان هو محور جميع الاتصالات التي أجرتها أنقرها مع الجانب السوري بعد ذلك، فاتصل أردوغان بالرئيس بشار الأسد مرتين خلال ثلاثة أيام، معبراً عن المضمون نفسه، وفي مقابلة متلفزة بتاريخ ٢ آيار / مايو ٢٠١١، حذر أردوغان الأسد من عواقب قتل المدنين وارتكاب مجازر كما حصل في مجزرة حماة ١٩٨٢، منبهاً إلى أن سوريا لن تنهض مرة أخرى إن وقعت فيها مثل هذه المذابح، لأن مثل هذه الأمور استمرت قد تدفع

---

[١] - **بيبرس، مرجع سابق، ص١٧٤**

[٢] – **المرجع السابق، ص ١٧٦، ١٧٧**

المجتمع الدولي بتشديد الضغوط على سوريا، واتخاذ موقف حاد منها، وفي هذه الحالة ستكون تركيا مضطرة إلى القيام بما يجب عليها أن تفعله، وأن تنهض بمسؤوليتها تجاه هذه الأحداث[١].

يبدو أن تركيا وسوريا اجتهدتا في بناء تحالفهما على مدار العقد الماضي، لكن يبدو أن الأمور تتجه خلال الأحداث إلى غير صالحهما، كأنما تتشبهان بقريش قبل الإسلام، عندما كان يعبد أصناماً يشكلها من التمر، فإذا ما أنهى صلاته لها يأكلها، وهذا ما يحصل بين تركيا وسوريا اليوم، ليس فقط " أكلاً " أو تقويضاً لتحالفهما السابق، وإنما قيام تركيا بإعادة هيكلة سياستها انطلاقاً من رهانات نشطة لدى صناع القرار التركي، والتفاتاً إلى رهانات جديدة يمكن أن تكون أقوى من سابقتها، ومن شأنها أن تولد مصالح لها لم تكن باستطاعتها نزعها من النظام السابق، وهذا يعني أن العلاقات التركية – السورية تقف الآن أمام نقطة تحول حرجة ورهانات تاريخية نشطة ، ربما تتجاوز كثيراً ما كان في أزمة تشرين ١٩٩٨م[٢].

أما تركيا فإنها من خلال عدة وسائل قد واجهت الأحداث الجارية في سوريا " الربيع العربي " بعدة وسائل منها :

- **استضافة اللاجئين/** فقد تسببت المأساة الإنسانية في سوريا في نزوح الآلاف من اللاجئين على الحدود، حتى أضحت تركيا الآن موطنا لنحو ٢٥٠٠٠ من السوريين المقيمين في عدة مخيمات أقيمت في ثلاث محافظات. وقد أكد أردوغان أن بلاده لن تغلق أبوابها للشعب السوري، حتى لو وصل هذا العدد إلى مائة ألف، منتقداً موقف النظام السوري الذي يطلق النار على الفارين، حتى إن كانوا من النساء والأطفال، وإن دعت أنقرة في المقابل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تكثيف جهودهما لمساعدة اللاجئين السوريين الذين كلفوا خزانة الدولة التركية نحو عشرات الملايين من الدولارات[٣]. أيضاً ارتأت الحكومة التركية إقامة معسكر عبر الهلال الأحمر التركي يقع على مسافة عدة كيلو مترات داخل الأراضي التركية، وأكدت أنها قامت بذلك انطلاقاً من مبدأ حسن

---

[١] - **علي حسن باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، ٢٠١٢، ص٤**

[٢] - **عقيل محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، كانون الثاني / يناير ٢٠١٢م، ص٧٣**

[٣] - **إيمان أحمد عبد الحليم، المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢/٤/٢٣**

الجيرة بين الشعبين، وانطلاقاً من واجبها الإنساني، وقد استقبلت مئات الأشخاص ممن فروا وتركوا عائلاتهم خلفهم، وقد بلغ اللاجئين في الثلث الثاني من شهر حزيران/ يونيو ٢٠١١، ١٢ ألف لاجئ[١]. وبلغ أيضاً هؤلاء اللاجئين في آب / أغسطس ٢٠١٢ إلى ما يقرب من ٧٤ ألف لاجئ[٢].

- **استضافة مؤتمرات المعارضة السورية/** لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن واقع جديد تمثل في حالة التقارب التركي – الإخواني الذي بموجبه قامت تركيا بإجراءات علنية وصريحة تجاه الإخوان، حيث تمثلت حالة التقارب في عقد مؤتمر " الإخوان المسلمين " في تركيا، وكذلك وجود المشرف العام للإخوان المسلمين في تركيا، واطلاقه تصريحات معادية للنظام في سوريا، وقيادته عمليات أو مشاركات الإخوان في أحداث سوريا[٣].

لقد وفرت تركيا المناخ المناسب لاستضافة المعارضين السوريين، وتم عقد عدة مؤتمرات مثل مؤتمر أنطاليا تحت اسم " المؤتمر السوري للتغيير " وكان من أهم قراراته دعم الثورة السورية والدعوة لإسقاط النظام. ثم عقد مؤتمر إنقاذ الشعب السوري، ثم مؤتمر اسطنبول، حيث دعا لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض الذي هو الإطار الموحد للمعارضة السورية، ويضم جميع الأطياف السياسية في الداخل والخارج لدعم المعارضة وإسقاط النظام بكافة أركانه[٤].

أشار كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله جول " هورموزلو " إنه " يجب على الشعب والمعارضة والنظام في سوريا إدراك حقيقة عدم وجود أي أجندات خفية لدى أنقرة في لشأن السوري، وقال أنه يجب على المعارضة أن توحد قواها لتكون قوية أمام العالم، مشيراً إلى أن الأمر متروك الآن للشعب السوري مع تعدد سيناريوهات المرحلة المقبلة[٥].

- **مصادرة الأسلحة/** منذ بداية الأحداث الجارية في سوريا شددت أنقرة الرقابة على جميع معابرها الحدودية البرية والجوية والبحرية وذلك لمنع تهريب أي الأسلحة والعتاد للنظام

---

[١] - **باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية، مرجع سابق، ص١٤**

[٢] - **صحيفة الشعب أون لاين، ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في تركيا، ٢٠١٢/٨/٢٣، للتفاصيل انظر:**

http://arabic.people.com.cn/٣١٦٦٢/٧٩٢٠٨٤٣.html

[٣] - **محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص٥٤**

[٤] - **باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية، مرجع سابق، ص١٤**

[٥] - **محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص٥٧**

السوري من مناصريه، وقد أوقفت السلطات التركية الكثير من شحنات الأسلحة المهربة من إيران إلى سوريا عبر تركيا، ففي آذار / مارس ٢٠١١، أجبرت السلطات التركية عدداً من الطائرات الإيرانية المتجهة إلى دمشق علي الهبوط لتفتيشها، وقد أوقفت السلطات التركية إحدى هذه الطائرات وصادرت حمولتها واعتقلت طاقمها، وصادرت حمولتها المخالفة للقوانين والتي تضم شحنة من الأسلحة كانت متجهة لدعم النظام السوري[١]. أيضاً قامت مقاتلتان حربيتان تركيتان بإجبار طائرة سورية قادمة من العاصمة الروسية موسكو، على الهبوط في مطار " أسن بوغا " بالعاصمة أنقرة أمس الأربعاء. حيث تم مصادرة جزء من شحنة الطائرة في تركيا، وذكرت محطة "أن تي في" الإخبارية ووسائل إعلام تركية أخرى نقلاً عن مسؤولين أتراك أن الطائرة كانت تنقل أجزاء من أنظمة صواريخ[٢].

وعلى الحدود البرية أوقفت السلطات التركية شحنة أسلحة إيرانية قادمة إلى دمشق، ففي آب/ أغسطس ٢٠١١، احتجزت سلطات الأمن التركية سفينة تقل أسلحة من إيران إلى سوريا، علماً بأن وسائل إعلام كثيرة أشارت إلى نفي هذه الحادثة، أما في المجال البحري فقد صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري وهي محملة بالأسلحة والذخائر[٣].

- **فرض العقوبات/** بعد قيام النظام السوري باستخدام العنف ضد المتظاهرين أعلنت أنقرة عن مجموعة من العقوبات ضد النظام السوري والمسئولين الذي ارتكبوا – من وجهة النظر التركية – جرائم ضد الإنسانية، كان من أبرزها فرض حظر على الأسلحة القادمة لسوريا، وإغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية للمجال السوري[٤]. أيضاً أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن مجموعة من العقوبات المالية ضد النظام السوري كان من أبرزها تعليق أعمال مجلس التعاون الإستراتيجي بين الدولتين، وتجميد أموال

---

[١] - **باكير، المرجع السابق، ص١٥**

[٢] - **الجزيرة نت، ٢٠١٢/١٠/١١، للتفاصيل انظر:**

http://www.aljazeera.net/news/pages/٨٨٥dd٤٦b-٣٣٨a-٤٠٥٣-٨٨a١-e٨١٧٤٧٠f٣٨٤٧

[٣] - **باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية – التركية، مرجع سابق، ص١٥,١٦**

[٤] - **المرجع السابق، ص١٦**

وحسابات كبار مسئولي النظام السوري المتورطين – حسب قوله – في جرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى إيقاف كافة التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري. كما تتضمن العقوبات تجميد أموال الحكومة السورية في تركيا، وإيقاف القروض المقدمة إليها، ومنها القرض المقدم من بنك اكسيم التركي للمشاريع التنموية والاستثمارية في سوريا[١].

إزاء هذا الموقف التركي المتشدد حيال النظام السوري، لم تستطع سوريا الصمت عليه، بل بدأ الشجب والاستنكار السوري على الأفعال التركية على عدة مستويات، حيث تجلى الرد السوري في النقاط التالية[٢]:

١- استدعاء وزارة الخارجية السورية للسفير التركي في دمشق وإبلاغه رسالة احتجاج قاسية على الموقف التركي.
٢- تعبير السفير السوري في أنقرة عن استياء بلاده من الموقف التركي، وتضمن موقفه عدد من النقاط منها:

- أن الرسائل التي تصل من أنقرة إلى دمشق هي سلبية للغاية.
- تشعر القيادة السورية بخيبة أمل من الموقف التركي الذي يدور في معطيات داخلية فقط وهي الانتخابات التركية. أي أن القيادة التركية تريد الصعود في الانتخابات على حساب أحداث سوريا.
- سوريا ترغب في الحفاظ على التراث التاريخي الذي ظل لسنوات طويلة بين البلدين، وأن سوريا تريد من تركيا الحفاظ على الأمن السوري وذلك لحفظ هذا التراث.
- غضب سوريا من اجتماع المعارضة السورية في اسطنبول تحت غطاء الحكومة التركية المباشر.
- أن الإخوان المسلمين بالنسبة لسوريا هم تماماً كحزب العمال الكردستاني بالنسبة لتركيا، وهما حزبان أيديهما ملطخة بالدماء.

---

[١] – **تركيا تعلن جملة عقوبات ضد النظام السوري، موقع الشروق، ٢٠١١/١١/٣٠، للتفاصيل انظر:**
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=٣٠١١٢٠١١&id=b٠٩١٢٦fc-dc١a-٤ad٩-٩٠٤٤-c٥١٧١٦٥ac٩٦f

[٢] – **علي حسن باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/يونيو ٢٠١٢، ص٢٧**

وقد كانت الرسائل السورية لتركيا تبعث على شكل سؤال" ماذا لو استضافت سوريا حزب العمال الكردستاني في مؤتمر على أراضيها تحت يافطة حرية الرأي"؟، وفي إشارة إلى مقصد دمشق أن تركيا تستضيف جماعة الإخوان المسلمين خاصة والمعارضة السورية عامة في مؤتمرات تحت رعايتها على الأراضي التركية تحت شعار حرية الرأي[١].

لقد انعكست هذه الفترة بصورة واضحة وكبيرة علي العلاقات بين البلدين من كافة النواحي، وهذه المرة اتجهت العلاقات إلى الاتجاه السلبي والذي بدوره انعكس علي جميع المجالات المختلفة.

فمن الناحية الاجتماعية، نرى اللاجئين السوريين يملئون الأراضي التركية، الزيارات بين البلدين توقفت ، تبادل وتراشق الاتهامات نسمع صداه يوماً بعد يوم، بدأت رائحة السنوات العجاف بين البلدين تملأ المكان، بعدما سيطرت السنوات السمان علي العلاقات بينهما لسنوات، تبدلت نبرات النصح والتعاون التركية لدمشق إلى نبرات التهديد والوعيد، وصلت العلاقات بين البلدين لمرحلة التكامل الإقليمي من جميع النواحي، ونراها الآن بين عشية وضحاها تنهار أمام أعين الجميع. فما الذي حدث!

ومع اندلاع الأحداث الأخيرة بين النظام السوري وبين المعارضة دخلت سوريا فيما يشبه الحرب الأهلية التي عصفت بالجميع، فلم يسلم أي شئ منها سواء مقاتلين من الطرفين أو سكان مدنيين ، حيث أصبح الأهالي بين نارين: نار التشرد والتهجير نتيجة الحرب التي لا يعرف لها نهاية، وبين نار البقاء والموت تحت أنقاض لهيب الحرب. وقد اختار الكثير منهم اللجوء إلى الدول المجاورة حتى تنتهي الحرب، كالعراق والأردن ولبنان. أما القسم الأكبر فاختار اللجوء إلى تركيا والإقامة المؤقتة بها.

لقد تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى مخيمات علي الحدود من الجارة تركيا التي بدورها قامت ببناء عشرات الخيام المؤقتة التي تأوي هؤلاء الأهالي الذين هربوا من الأحداث الدامية في بلادهم. ومنذ بداية تدفقهم قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارتهم

---

[١] - **المرجع السابق، ص٢٧**

للاطمئنان عليهم وتحقيق مطالبهم وتقديم المساعدات الضرورية التي تكفيهم إلى أن تنتهي أزمتهم[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن تركيا تعتبر أول دولة أقامت مخيمات رسمية للاجئين والنازحين السوريين والذين قدرت أعدادهم ب ٩٠ ألف في المخيمات التركية و١٠٠ ألف خارج المخيمات في تركيا، فيما لا يزال ينتظر على الحدود الشمالية آلاف النازحين الذين ينتظرون الإذن لهم بالدخول[2].

وقد قررت الحكومة التركية منح اللاجئين السوريين في تركيا إقامات دائمة في البلاد وذلك لتسهيل عملية التنقل داخل الدولة دون عناء، وقررت أيضاً معاملة اللاجئين السوريين معاملة خاصة وذلك في مسعى منها لحل مشكلتهم، حيث أن هؤلاء اللاجئين بحاجة إلى خدمات تعليمية وصحية، وهو ما يتطلب حصولهم علي إذن بالتنقل في البلاد، حتى يتم ضمان حقوقهم[3].

ترى الدراسة أن السوريين تدفقوا بصورة كبيرة ولا زالوا يتدفقون حتى نهاية عام ٢٠١٢م لعدة أسباب جميعها تقود إلى مدى اللحمة والتقارب بين الشعبين الشقيقين، ومن هذه الأسباب:

١- التقارب الجغرافي بين الدولتين الذي يصل لحد تداخل الحدود فيما بينهما، وهذا التقارب أحد أسباب اختيار تركيا دون سواها من الدول لتستضيف هؤلاء المشردين إلي حين انتهاء الأحداث الدامية في بلادهم.
٢- صلة القرابة والنسب التي تربط الشعبين الشقيقين، وبدورها جعلت هؤلاء اللاجئين ينزحون بالآلاف إلي الحدود التركية.
٣- الأمن والأمان وتحمل النفقات التي تقدمه تركيا دون سواها من دول الجوار السوري، فالعراق ولبنان والأردن لا تتحملان أعباء علي كاهلها بقدر ما يمكن أن تتحمله تركيا من الإنفاق وتحمل بناء المخيمات للاجئين السوريين علي أراضيها.

---

[1] – **أردوغان يزور مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا، موقع ART الإلكتروني، ٢٠١٢/١٢/٢٨م، للتفاصيل انظر:**

http://www.trt.net.tr/trtworld/ar/newsdetail.aspx?haberkodu=٣e٢٥٥١b٨-٧٨٧٩-٤e٧٦-٩١٠٠-٣٣c٢٦٣b٧٥١٢٥

[2] – **بيبرس، مرجع سابق، ص١٧٩**

[3] – **تركيا تمنح اللاجئين السوريين إقامات رسمية، مفكرة الإسلام ، ٢٠١٢/١١/٣٠م، للتفاصيل انظر:**

http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/٢٠١٢/١١/٣٠/١٥٩٣٧٠.html

٤- الوعود التي تلقاها هؤلاء اللاجئين من القيادة التركية بإنهاء معاناتهم وعدم السماح باستمرار نزيف الدماء الذي يسيل يوميا في المدن السورية.

أما من الناحية الإقتصادية، ففي ضوء ما تشهده العلاقات الثنائية من تدهور مستمر بعد الأحداث الدامية في سوريا التي انطلقت شرارتها في آذار / مارس ٢٠١١، فقد كثفت تركيا جهودها في احتواء هذه الأحداث، ولكن مع عدم استجابة النظام السوري للجهود التركية، فرضت الأخيرة عقوبات أحادية الجانب على دمشق، حيث حظرت بيع السلاح لها، وحظرت أيضاً الأراضي التركية والجو التركي لأي دولة تقوم ببيع أو تقديم الأسلحة لدمشق. هذا بالإضافة إلى تجميد جميع التعاملات الاقتصادية التركية في سوريا، وتجميد أموال أي مسئول سوري مرفوع عليه قضايا دولية، ووقف جميع المعاملات مع البنك المركزي السوري، ومن ثم قامت أنقرة بتعليق التعاون الاقتصادي مع دمشق في مجال الطاقة، والتهديد بوقف تزويدها بالكهرباء[١].

وهكذا يبدو أن تركيا دخلت في رهان جديد، لجهة التخلي عن النظام السوري التي ظلت لعقد كامل من الزمن في شراكة تاريخية معه لم يسبق لها مثيل في المنطقة كلها، حيث رأت تركيا أنه من الممكن أن تجد ضالتها في نظام جديد يمكن أن تبني سياستها الاقتصادية معه من نقطة الصفر، أو مواصلة ما بدأته مع نظام بشار الأسد. ولكن ما يجب أن تدركه تركيا في تلك العلاقة أنه يجب عليها انتظار عقد جديد من الزمن حتى يمكنها الوصول لما وصلت إليه من علاقة سابقة لما يعرف ب" الربيع العربي ".

أما الناحية العسكرية، بقيت العلاقات التعاونية قائمة بين البلدين منذ اتفاق أضنة حتى قيام الأحداث الأخيرة في سوريا، والتي شكلت منعطفاً خطيراً في تحول العلاقات إلى مرحلة جديدة قائمة علي العداء والتهديدات التركية بإمكانية الدخول في حرب عسكرية ضد سوريا للحفاظ علي أمنها وحدودها.

حيث تشكل الجوانب العسكرية استمراراً للتجليات والأبعاد السياسية وانعكاساً لها، وهي في الحقيقة أداة تنفيذية لقرار سياسي، ومثلما هناك قرارات علنية وأخرى سرية في الجانب السياسي، كذلك الأمر هنا، إذ للجوانب العسكرية والأمنية قرارات وتجليات علنية وأخرى سرية، ويمكن التعبير عن ذلك في النقاط التالية[٢]:

---

[١] - **بيبرس، مرجع سابق، ص١٧٧**

[٢] - **محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص٤٦-٤٨**

١- ركزت تركيا على التعاطي الأمني والعسكري " الإستخباراتي " مع الأحداث بتولي رئيس الاستخبارات العسكرية التركية الجنرال " هاكان فيدان " – وليس وزير الخارجية مهام " ساعي البريد " مع سوريا، وهذا أمر تقصَده رجب طيب أردوغان أكثر من مرة، وتسريب معلومات وتقارير عسكرية وأمنية حول الوضع في سوريا، بكل التصريحات والإيحاءات والضغوط النفسية والدعائية السلبية. والتركيز على إظهار إجتماعات أردوغان مع رئيس الأركان ورئيس المخابرات في وسائل الإعلام.

٢- نقل ملف الأحداث في سوريا إلى مجلس الأمن القومي، والتركيز على مخاوف عدم الاستقرار والصراع الديني والمذهبي، والتداعيات الكردية، واحتمال التقسيم، والتهديدات الأمنية المحتملة على تركيا، وإعطاء توجيهات للمؤسسة العسكرية للاستعداد لأي تطورات أمنية محتملة، ودراسة خيارات أمنية محددة للقيام بها عند الضرورة، والقيام بخطوات أمنية عملية تتعلق بجعل الحدود أكثر مرونة لتسلل الأفراد والسلاح ومختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي.

٣- يعتبر الحديث عن إغلاق تركيا لحدودها مع سوريا عدة مرات بحجة تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني من سوريا إلى تركيا، هو بمثابة إيحاءات لدمشق بعدم قدرتها على تأمين الحدود، ووجود راهم لمقاتلين أكراد في سوراي، أو تحريك مخاوف داخل تركيا من عودة الحزب المذكور للنشاط من داخل سوريا، مما يتطلب تدخلاً تركيا من نوع ما، أو ربما الإيحاء بأن سوريا تريد دعم الحزب من جديد.

٤- إشاعة معلومات بأن تركيا تريد إقامة " ملاذات آمنة " على حدودها مع سوريا أو داخل الأراضي السورية للحد من تدفق آلاف اللاجئين السوريين الهاربين من الأحداث في سوريا، كما أشيعت معلومات عن الاستعدادات التركية للقيام بأعمال عسكرية تجاه سوريا بهدف إقامة بؤر سياسية وعسكرية على غرار مدينة بنغازي الليبية، وذلك على غرار خطط لحلف الناتو وأطراف أخرى.

٥- التنسيق لأمني والإستخباراتي مع أطراف دولية وإقليمية، وسورية معارضة، وقد أشيع عن اشتراك تركيا في إقامة لقاءات وخطط تنظيمية بهذا الخصوص لجهات سياسية واستخباراتية من تركيا نفسها، ومن دول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، وحتى من دول عربية. وذلك عدا عن التنسيق القائم في إطار الاتفاقات الأمنية والإستراتيجية مع الناتو والولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب واحتواء مصادر التهديد، والتي يمكن أن يسري مفعولها على الشأن السوري.

٦- استدعت تركيا الاحتياط العسكري بسبب استمرار الأزمة في سوريا، حيث سيتم نشر قوات كبيرة على طول الحدود السورية التركية، وشملت الدعوة جميع الجنود والضباط

الذين أنهوا خدماتهم في الجيش التركي في السنوات الخمس الأخيرة، وهناك استعدادات تركية جديدة وتعزيزات في الجيش الثاني المسئول عن الحدود السورية، ولهذا صلة بما تروجه الاستخبارات التركية عن تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني إلى تركيا في منطقتي " غازي عينتاب " و " لواء الإسكندرونة "، ولكن الهدف الأبرز هو التدخل وفرض منطقة عازلة في سوريا، أو الضغط على سوريا لتنفيذ ما نقله لها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عدة مرات لتنفيذ إصلاحات جذرية.

ترى الدراسة أن الموقف التركي ارتبط من الأحداث التي تشهدها سوريا بالعديد من المحددات والاعتبارات الداخلية والخارجية بمدى إمكانية شن حرب علي سوريا أو إعادة التفكير في الإقدام علي مثل هذه الخطوة الخطيرة . فالمحددات الداخلية تتلخص في النقاط التالية:

١- حرص تركيا علي الحفاظ علي أمنها القومي مع إمكانية التغيير الذي يمكن أن يحدث في سوريا، خاصة مع وجود عدد كبير من أكراد سوريا في المناطق الحدودية بين البلدين، وهو ما يثير قلق تركيا من قيام دولة كردية في هذه المنطقة.
٢- تخوف تركيا من الصراع الطائفي الذي يمكن أن يحدث بين الطائفة العلوية والطائفة السنية في سوريا، وهو ما يمثل تهديد للاستقرار داخل تركيا، نظراً لتشابه النسيج المجتمعي التركي مع نظيره السوري من حيث تعدد الطوائف والمذاهب.
٣- حرص حكومة أردوغان علي الحفاظ علي ما اكتسبته من مصداقية لدى الشعوب العربية خاصة في ظل ما تبنته أنقرة من سياسة خارجية تسعي إلى دعم علاقتها مع البلدان العربية والإسلامية.

أما المحددات الخارجية فهي[1]:

١- إدراك أنقرة أن تأثيرها الإقليمي بات محدوداً، الأمر الذي يستلزم تعديل سياستها الإقليمية، خاصة في ظل استمرار حالة العنف الدموي في سوريا الذي عكس محدودية الدور التركي كمؤثر إقليمي في المنطقة.
٢- ارتباط السياسة الخارجية التركية بالإستراتيجية الغربية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار التطلع لفرض مشهد سياسي إقليمي في المنطقة.
٣- التنافس الإقليمي الواضح والصريح بين تركيا وإيران علي صياغة وتشكيل مستقبل المنطقة . حيث لوحظ أن طهران تتناقض في موقفها من الثورات العربية، حيث قامت

[1] - **المرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٦.**

بتأييد الثورتين التونسية والمصرية، في حين أدانت الثورة السورية، ومن هنا أصبح يتحتم علي تركيا فك الارتباط الاستراتيجي بين دمشق وطهران لإضعاف الأخيرة إقليمياً، وما سيترتب عليه من تغيير منظومة التوازنات في المنطقة لصالح النموذج المعتدل الذي تمثله تركيا مما سيسهم في زيادة نفوذها الإقليمي.

تري الدراسة أن تركيا لا يمكنها المجازفة بشن حرب غير محتملة العواقب ضد النظام السوري، الأمر الذي يجعلها تدخل في حرب باردة مع دمشق إرضاءً للمعارضة التي باتت تراهن علي أنقرة كثيراً لتخليصها من المستنقع الدموي الذي يخلف عشرات الضحايا يومياً.

لكن في المقابل لا تستبعد الدراسة أن تقوم تركيا بالمشاركة في حرب يمكن أن تشن على دمشق من قبل قوات التحالف الغربي – كما حدث في ليبيا – حيث أن هذا الاحتمال هو أقوى من احتمال خوض أنقرة حرباً بمفردها ضد النظام، لأن وجودها مع قوات تحالف مكونة من عدة دول يجعل ردة فعل دمشق تجاهها أقل، فيتفرق الثأر بين دولٍ عديدة.

لقد بات الوضع السوري الحالي يمثل قلقاً واضحاً لأنقرة التي حرصت من جانبها على نشر قوات ووحدات عسكرية تركية لم يسبق لها مثيل، والقيام بمناورات على الحدود. كما قام الجيش التركي بنشر مدافع وصواريخ مضادة للطائرات على الحدود بين البلدين وذلك لتعزيز أمن المواطنين الأتراك. وعلى الرغم من حرص أنقرة على عدم استدراجها لصدام عسكري مباشر مع دمشق، إلا أن سقوط قذائف مدفعية سورية من طراز مورتر على محافظة " شانلي أورفه " جنوب شرق تركيا قد دفع القوات التركية الموجودة علي الحدود مع سوريا بالرد الفوري والمباشر علي الهجوم. وفي أعقاب ذلك صعد الأتراك لهجة الخطاب السياسي والذي وصل إلى حد الإعلان عن " الاستعداد للقيام بكل ما يلزم " على حد قول الرئيس عبد الله جول، و" الاستعداد للحرب " من قبل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، خاصة في ظل تفويض البرلمان له بشن عمليات عسكرية خارج الحدود[١].

وقد شكلت حادثة الطائرة التركية مفترق طرق في العلاقة بين البلدين، حيث أن سلاح الجو السوري قام في يوم ٢٢ حزيران / يونيو ٢٠١٢ بإسقاط طائرة عسكرية تركية كانت تجوب مناطق الحدود داخل الأراضي السورية، فقد قامت تركيا من ناحيتها بدعوة حلف شمال الأطلسي

[١] - **المرجع سابق، ص ١٨٠و١٨١ .**

للاجتماع للبحث في هذا الأمر واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه التجاوزات الخطيرة. أما دمشق فقد أكدت على أن هذا الحادث هو حادث " عرضي " لم يكن مقصوداً على الإطلاق[١].

في كل الأحوال ثمة وجهة نظر تراها الدراسة، فحواها أن الغيوم المتلبدة أصبحت تحجب سماء العلاقات التركية – السورية، وأن البوابات السياسية والإعلامية والعسكرية قد أغلقت، وبالتالي فإن السنوات السمان التي طغت علي العلاقات بين البلدين ستعقبها سنوات عجاف قد تودي بالطرفين إلى أحداث لا يحمد عقباها.

حقيقة وبالرغم من أن الحرب هي إحدى الخيارات التي يمكن أن تستخدمها تركيا ضد النظام السوري بعد أن قطعت شعرة معاوية بينها وبين دمشق، لكن ترى الدراسة أن أنقرة لا يمكنها المغامرة بمثل هذه الخطوة التي قد تجر عليها ويلات كثيرة، وهذا ما يدلل في أنها مع كل حادثة تحصل على الحدود نرى الحكومة التركية تتخبط ولا تدرى كيف تتصرف، وبالتالي هي تدرك بعقلانية أنه لا يمكنها خوض مغامرة عسكرية بمفردها ضد نظام لا يمكن التكهن بإمكانية سقوطه أو بقاءه، ومن هنا تأخذ أنقرة عدة اعتبارات عند حديثها عن إمكانية شن حرب ضد سوريا، وهذه الاعتبارات هي التي تمنعها من ذلك، ومنها:

١- أن أي اجتياح تركي لسوريا ممكن تصوره بعض الدول العربية علي أنه احتلال تركي لأحد الأقطار العربية ، وهذا ما من شأنه تغيير صورة الأتراك لدى العرب.
٢- أن أي تدخل تركي قد يدفع بالحكومة السورية إلى تزويد حزب العمال الكردستاني بأحدث الأسلحة المتطورة التي من شأنها أن تكون شوكة في ظهر أنقرة.
٣- أن حرب مثل هذه لا يمكن أن تتم دون الأخذ بعين الاعتبار حلفاء سوريا مثل إيران وروسيا وحزب الله والعراق، الذين لن يقفوا موقف المتفرج في هذه الحرب.
٤- أن تركيا تدرك أن أي حرب ضد النظام السوري لن تكون إلا بموافقة حلف شمال الأطلسي، لأن سوريا تمتلك صواريخ قادرة على الدخول في العمق التركي، وبالتالي فإن مغامرة تركية بشن حرب أحادية الجانب ضد دمشق من شأنها أن تجلب تداعيات كارثية على الداخل التركي.

---

[١] – صحيفة الشعب اليومية أونلاين، تصاعد حدة التوتر في العلاقات التركية – السورية يزيد من لعبة الدول الكبري، ٢٠١٢/٦/٢٥م، للتفاصيل انظر:

http://arabic.people.com.cn/٣١٦٦٢/٧٨٥٥٩٣٠.html

الفصل الخامس

استشراف مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين

المبحث الأول : سيناريو التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا

المبحث الثاني: سيناريو التدخل الدولي المباشر في سوريا

المبحث الثالث : سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية

الفصل الخامس

استشراف مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين

مقدمة :

يزداد اهتمام الدراسات الدولية بالمستقبليات، خاصة مع التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم يومياً سواء على المستوي السياسي أو المستوى العلمي والتكنولوجي.

إن البحث في مستقبل العلاقات السياسية التركية – السورية هو محاولة لاستشراف الاستراتيجيات المحتملة التي من الممكن أن يندرج ضمنها مسار تطور هذه العلاقات، خاصة مع تسارع وتيرة الأحداث في سوريا بعد الأزمة السورية الأخيرة التي عصفت بها، والتي أثرت تأثيراً كبيراً على مستقبل العلاقات بينهما.

إن استشراف مستقبل العلاقات بين البلدين لا يعني إصدار نبوءات بقدر ما هو تحديد الاتجاهات، وتخيل مستقبل محتمل يمكن أن تفضي إليه العلاقات بينهما.

وتكمن أهمية استشراف العلاقات التركية – السورية في سياق عدة أسباب:

١- انفتاح الشرق الأوسط والمنطقة العربية على احتمالات مستقبلية غير متوقعة وغير منضبطة.
٢- الاختلال الاستراتيجي في المنطقة نظراً لوجود عدة قوى أخرى تتدخل بشكل كبير في صياغة حاضر ومستقبل المنطقة لصالحها مثل، تركيا وإسرائيل وإيران.
٣- ما خلفته الأحداث الأخيرة في سوريا من تدهور في العلاقات بين البلدين، وما نتج عنه من صعوبة استشراف ما ستؤول عليه هذه العلاقات مستقبلاً.

إن المشهد أو السيناريو، هو مجموعة من التنبؤات المحكومة بتحقيق مجموعة من الشروط[١]، حيث أن العلاقات بين تركيا وسوريا تتأثر بعوامل الجذب والتنافر، ومن هنا فإنه من المتوقع حدوث سيناريوهات من خلالها يمكن أن تتحول العلاقات بين البلدين لأحد المشاهد التالية:

---

[١] - **العرب والعالم، تنسيق وتحرير علي الدين هلال، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٩.**

- مشهد التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا، بافتراض أن التوترات القائمة بين الحدود ستؤثر علي الأمن القومي التركي، حيث كانت هناك مؤشرات لهذا التأثير بعد تبادل إطلاق النار لأكثر من مرة على الحدود، وإسقاط النظام السوري لطائرة تركية علي الحدود بين الدولتين، وغير ذلك، وهذا بدوره جعل أنقرة تتخذ قرار بإمكانية تأمين أمنها القومي بكافة الأشكال حتى لو اضطرت للتدخل العسكري في سوريا.
- مشهد الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية، بافتراض أن التدخل العسكري التركي في سوريا يمكن أن يجلب حرب واسعة تجر فيها تركيا رغماً عنها، وبالتالي لا يمكن التكهن بمدى الآثار التي يمكن أن تخلفها الحرب، وبالتالي فالمشهد هنا يكمن في استمرار دعم المعارضة التركية بالأسلحة والمعدات العسكرية للتخلص من النظام السوري، ومن ثم إيجاد قدم لها بالتدخل في دمشق، على اعتبار أنها المنقذ لها من هذه الحرب.
- سيناريو التدخل الدولي المباشر في سوريا، والتي ستكون تركيا إحدى أعمدة هذا التدخل، لكن تدخلها مع الدول الغربية يمكن أن يكون أقل ضرراً عليها من تدخلها العسكري المنفرد، لأن الثأر السوري لهذا التدخل – إن جاء – لن يكون ضد تركيا وحدها، ولكنه سيتفرق بين تلك الدول.

إن تحديد ثلاثة مشاهد لا يعني اقتصار الاحتمالات عليها؛ فمن الممكن احتواء كل مشهد من هذه المشاهد على مشاهد فرعية أخرى، كما يمكن أن تطرأ عليه تغييرات مفاجئة لم تكن متوقعة، نظراً لتصاعد وتيرة التوتر بين البلدين نتيجة تسارع الأحداث في سوريا خاصة على الحدود بين الدولتين، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى احتمال الدخول في إحدى المشاهد السابقة.

المبحث الأول: سيناريو التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا

في أحد اللقاءات الصحفية تحدث رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي عن المذابح التي يتم ارتكابها في سوريا ضد المدنيين قائلاً: " إن ارتكاب مثل هذه الأخطاء سيتسبب في مشاكل لا يمكن لسوريا ولا المنطقة تحملها، وإذا تدهورت الأمور في سوريا إلي مجازر فسنكون مضطرين إلي القيام بما يجب القيام به " ولكننا نتساءل بهذا الصدد: ما هذا الذي يجب القيام به[١]؟

---

[١] - **محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص ٦١ - ٦٢**

لا يزال الأتراك يبحثون عن كيفية التدخل العسكري المباشر بمفردهم بعيداً عن حلف الناتو أو إسرائيل أو غير ذلك من السيناريوهات المطروحة، وذلك بالرغم من التحذيرات العديدة الداخلية والخارجية من الإقدام علي مثل هذه الخطوة، وذلك لخطورتها وغموض التكهن بنتائجها[١].

لكن يجدر القول أن التفويض الذي أصدره البرلمان التركي للجيش بشن عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية أعتبر بمثابة انتقال إلي الحرب العسكرية المباشرة ضد سوريا، بعدما ظلت أنقرة لشهور عديدة تنتهج أسلوب الحرب الناعمة من خلال الدعوة إلي إصلاحات داخلية، ودعم المعارضة السورية المسلحة والسياسية، وحشد الموقف الإقليمي والعالمي لإسقاط النظام السوري. وقد جاء هذا التفويض بعد مقتل خمسة أتراك علي الحدود مع سوريا بقذيفة سورية، تحولت بعدها الحدود الطويلة بين البلدين والتي تقدر بحوالي ٩٠٠ كم إلي أهم منطقة ساخنة يمكن أن تنطلق منها شرارة الحرب المؤجلة ضد النظام السوري[٢].

إن التصعيد في اللهجة التركية تجاه النظام السوري والذي ينذر بإمكانية توجه أنقرة لأصعب خياراتها المتمثلة في شن حرب علي سوريا منفردة – حسب تصريحات القادة الأتراك –، يأتي بعد عدة تجاوزات قامت بها دمشق سواء داخل سوريا أو على الحدود مع جارتها تركيا، والمتمثلة في:

١- حادثة إسقاط الطائرة التركية من قبل سلاح الجو السوري، والذي اعتبر اتجاهاً خطيراً في الأوساط التركية، وتهديدا خطيرا لأنقرة التي أصبحت تلك الحادثة بعدها مبرراً كبيراً لإمكانية التدخل العسكري التركي حفاظاً علي أمنها القومي، وقد أبلغ مسئولون أتراك نظراءهم الأميركيين "أنّ الخطأ الذي ارتكبه النظام السوري يستحقّ التدخل العسكري". لكن تداركت دمشق نفسها وأعلنت أسفها عن إسقاط الطائرة التي قالت أنها جاءت دون قصد مباشر[٣].

---

[١] - **محمد نور الدين، سيناريوهات تركية رسمية للحرب علي سوريا، موقع الدفاع عن أهل السنة، ٢٠١١/١١/٢٢م، للتفاصيل أنظر:**

http://www.dd-sunnah.net/records/view/action/view/id/٤٣٦٧/

[٢] – **خورشيد دلي، تركيا وخيار الحرب ضد سوريا، موقع مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الحادية عشر، العدد ١٣١، بيروت، لبنان، تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://www.wahdaislamyia.org/issues/١٣١/kdali.htm

[٣] – **جورج سولاج، سر إسقاط الطائرة التركية، موقع نور سوريا، ٢٠١٢/٦/٢٦م، للتفاصيل انظر:**

http://syrianoor.net/revto/٣٣٤٧

٢- المجازر التي يتم ارتكابها في سوريا والتي علق عليها المسئولون الأتراك أكثر من مرة بأن أنقرة لن تقف مكتوفة الأيدي ضد هذه المجازر؛ والتي راح ضحيتها عشرات المدنيين والأبرياء – حسب الوصف التركي –، مثل مجزرة حماة وغيرها، حيث وصفت الأوساط السياسية التركية أن الموقف التركي لن يقف على التصريحات فقط، ولكن سيتخطى تلك التصريحات إلى ما هو ابعد منها، مما أثارت تلك التصريحات علامات الاستفهام ذات الدلالة[١].

٣- أن أنقرة لم تعد تتحمل الخروقات السورية داخل حدودها، حيث باتت أنقرة تشعر بالحرج والإهانة خاصة بعد أن رفع القادة الأتراك من سقف خطابهم تجاه النظام السوري، وطالبوا مراراً بإسقاطه، بل وصل الأمر إلى حد التلويح بالخيار العسكري وإقامة منطقة أمنية عازلة داخل الأراضي السورية، فيما كانت سياسة تركيا تتلقى الضربة تلو الأخرى عبر الحدود. وعليه فإن القصف التركي كان بمثابة رسالة حاسمة مفادها أن أنقرة لن تسكت بعد اليوم على أي خرق جديد من الجانب السوري، وأنها سترد على الفور حتى لو أدى ذلك إلى خلط الأوراق الإقليمية في المنطقة، أو حتى بقي موقف حلفائها في الحلف الأطلسي والغرب عموماً في خانة التخاذل تجاه الأزمة السورية، رغم وضوح مخاطرها على دول الجوار الجغرافي ولا سيما تركيا التي باتت تشعر أن الأزمة السورية تشكل خطرا على أمنها القومي، في ظل تطور العامل الكردي داخل تركيا وعلى حدودها الجنوبية داخل سورية، وكذلك لاستفادة المعارضة التركية من تداعيات الأزمة السورية. وعليه فالقصف التركي لا يتعلق بالرد على سقوط قذيفة سورية داخل الأراضي التركية، بقدر ما يتعلق بسياسة أنقرة تجاه النظام السوري[٢].

في الواقع عند الحديث عن حرب تركية سورية تظهر في المشهد السياسي التركي جملة من الاعتبارات والعوامل لعل أهمها:

---

[١] – **إسلام اوزكان، احتمالات تدخل عسكري تركي في سوريا مازالت مستبعدة، موقع مجلة ايلاف، لندن، ٢٥/يونيو ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://www.elaph.com/Web/news/٢٠١٢/٦/٧٤٤٢٨١.html?entry=Turkey

[٢] – **خورشيد دلي، آفاق التصعيد التركي السوري، الجزيرة نت، ٢٠١٢/١٠/٧م، للتفاصيل انظر:**

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/٢٢٢٩٩f٥٨-c٣df-٤١f٨-٩cc٥-١٤d٩٥٦e٥٢٩dd

- أن تركيا لا تريد توريط نفسها في حرب تخسر من خلالها محبة الشعوب العربية وتعاطفهم معها، فبمجرد شن الحرب علي دمشق سيعتبره العرب احتلالاً لدولة عربية، وبالتالي سيجلب ذلك عداوة الشعوب العربية لأنقرة مع دخول أول جندي تركي للأراضي السورية[١].
- إن مجمل القوى السياسية في تركيا ولاسيما اليسارية والديمقراطية والكردية منها باتت منزعجة جداً من سياسة أردوغان التي عادت من جديد إلى ربط تركيا إستراتيجياً بالغرب والتحول إلى رأس حربة في التصعيد الجاري ضد سوريا، وقد أعلنت هذه القوى رفضها الشديد لأي حرب تركية على سورية بعد تفويض البرلمان للجيش، وخرجت في تظاهرات مناهضة للحرب منددة بسياسة أردوغان الذي يريد توريط تركيا في حروب خارجية انطلاقا من سياسته العثمانية[٢].
- أن أي حرب تركية قد تدفع بالنظام السوري إلى دعم حزب العمال الكردستاني بأسلحة نوعية ولاسيما الصواريخ المتطورة والمضادة للطائرات، وهو ما قد يفجر الداخل التركي ويجعل منه ساحة معارك كبيرة في ظل القدرات اللوجستية لحزب العمال وقدرته على التحرك والانتشار في المناطق الحدودية مع كل من سوريا والعراق وإيران وأرمينيا[٣].
- ثمة قناعة لدى الحكومة التركية بأن النظام السوري يسعى من خلال تصعيده على الحدود مع تركيا تحويل مسار الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة خارجية بامتياز بهدف تصدير أزمته الداخلية [٤].

---

[١] – **خورشيد دلي، التصعيد التركي ضد سوريا إلي أين؟ مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الحادية عشر، العدد ١٢٨، آب /يوليو ٢٠١٢م، للتفاصيل انظر:**

http://www.wahdaislamyia.org/issues/١٢٨/korshiddalli.htm

[٢] – **موقع شوف أخبار، مظاهرات في اسطنبول وأنقرة تندد بموقف تركيا ضد سوريا، ٢٠١٢/١٠/٦، للتفاصيل انظر:**

http://www.shofakhbar.com/articles/٣٤٧٩٩٣١/

[٣] – **تركيا تقرع طبول الحرب في سوريا استعداداً لعملية عسكرية، موقع ايلاف ، ٢٠١٢/٣/٢٥ ، للتفاصيل:**

http://www.elaph.com/Web/news/٢٠١٢/٣/٧٢٥١٧٧.html?entry=articlemostsent

[٤] – **خورشيد دللي، آفاق التصعيد التركي – السوري، ٢٠١٢/١٠/٧، للتفاصيل انظر:**

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/٢٢٢٩٩f٥٨-c٣df-٤١f٨-٩cc٥-١٤d٩٥٦e٥٢٩dd

- أن تركيا تدرك أن أي حرب ضد النظام السوري لا يمكن دون قرار أمريكي يجعل من جيوش الحلف الأطلسي الأداة الأساسية لهذه الحرب، ولاسيما أن سوريا دولة تمتلك قدرات عسكرية متطورة قوية، حيث الصواريخ القادرة على الوصول إلى العمق التركي إذا ما نشبت الحرب بين الجانبين، وبالتالي فإن أي حرب منفردة ستكون بمثابة مغامرة قد تجلب تداعيات كارثية على الداخل التركي في وقت تحرص فيه تركيا على إتباع سياسة الحرب الذكية وليست المواجهة المباشرة[١].
- أن خيار الحرب من قبل تركيا لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار عامل حلفاء سورية، أي إيران وروسيا والعراق وحزب الله، فتركيا تدرك أن هذه الأطراف لن تقف مكتوفة الأيدي ولاسيما إيران التي تقول إن أمن النظام السوري من أمنها، وروسيا التي ترفض أي إجراء عسكري أو قرار دولي بهذا الخصوص، كما أن القرار معني بهذا الأمر مباشرة[٢].

وعليه ترى الدراسة أن تركيا تجد صعوبة بالغة في تطبيق هذه الإستراتيجية من منطلقات داخلية ومشاهد خارجية، فمن الناحية الداخلية يري كثير من المحليين والسياسيين الأتراك صعوبة التوجه التركي نحو الانزلاق في حرب لا يمكن التكهن بنتائجها علي الإطلاق.

فمثلاً يري " علي بولاش " أحد أهم الكتاب الأتراك عدم احتمالية تورط تركيا في حرب عسكرية منفردة ضد سوريا، حيث يقول أن هذا التدخل سيجعل الشعوب العربية لا تسامح تركيا علي الإطلاق، ومن ناحية أخرى فان هذا التدخل سيجعل الاقتصاد التركي أكثر هشاشة من السابق، ومن ناحية ثالثة فان تدخل تركي في سوريا سيجعل أنقرة تقف في وجه جيش سوري قوامه ٣٣٠ ألف جندي، وأخيراً يضيف بولاش قائلاً: "يصعب التكهن بالمسار الذي ستدخله المشكلة الكردية – في حال حصول تدخل عسكري في سوريا– كما يجب أن يوضع في الحسبان التأثير الذي سيخلفه تدخل من هذا النوع على العلويين في تركيا[٣]، والتي تضاربت حقيقة أعدادهم فتؤكد مصادر رسمية بأن عددهم ما بين ٥ – ٦ ملايين نسمة، في حين يقدر البعض عددهم

---

[١] – **دللي، تركيا وخيار الحرب ضد سوريا، موقع الوحدة الإسلامية، مرجع سابق**

[٢] – **المرجع السابق**

[٣] - **اوزكان، احتمالات تدخل عسكري تركي في سوريا مازالت مستبعدة، مرجع سابق**

ب ١٠ ملايين نسمة – وهو الأرجح – لكن العلويين يقولون بأن نسبتهم تصل إلى الثلث من سكان تركيا البالغ عدهم سبعين مليون نسمة، أي أن عددهم يفوق العشرين مليون نسمة "[١] .

من ناحية أخرى لا يمكن أن نغفل الموقف الشعبي التركي من شن مثل هذه الحرب المنفردة علي سوريا، حيث أن الأوساط الشعبية التركية ترفض خوض مثل هذه المجازفة غير المحسوبة، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع الذي شمل خمسة آلاف شخص في ١٨ محافظة من كبرى المحافظات التركية بينها اسطنبول وأنقرة أن نسبة ١٥.٩% تؤيد مواصلة تركيا مبادراتها السياسية والدبلوماسية، وبذلك تكون الأغلبية من معارضي التدخل التركي المباشر بسوريا بنسبة تبلغ ٥٢.٢%، وقد بلغت نسبة مؤيدي تشكيل منطقة آمنة داخل سوريا تتولى قوات تركية حمايتها ١٥.٤% وكانت النسبة الأقل هي نسبة مؤيدي تقديم دعم مسلح للمعارضة السورية حيث بلغت ٧.٩%.

ومن المفارقات أن ٤٠% من الناخبين الذين منحوا أصواتهم لحزب العدالة والتنمية، والذي يُعتقد أنه مؤيد للتدخل في سوريا قد أعربوا عن رفضهم للتدخل المباشر. كما وجه استطلاع الرأي بعض الأسئلة لخبراء في العلاقات الخارجية شددوا بدورهم على ضرورة مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية بشأن سوريا. وفي حين أعرب ٦٧.٥% ممن شملهم الاستطلاع عن تأييدهم لهذا الخيار بلغت نسبة مؤيدي عدم التدخل بسوريا بأي شكل من الأشكال ٢١% وبالنتيجة تكون نسبة معارضي التدخل المباشر قد بلغت ٨٨.٥ %[٢].

ومن هنا لا يمكن لأردوغان وحكومته إغفال الرأي العام التركي أو القفز على إرادته، أيضاً لا يمكن أن يكون النظام التركي بعدم الحنكة التي تجعله يغفل عن أن الرئيس السوري يريد أن يجر المنطقة – بما فيها تركيا – إلي حرب إقليمية حتى يبعد الضغط الداخلي عنه.

وكما قال المحلل السياسي لوكالة أنباء رويترز " اليستير ليون " بأن السياسة التركية تجاه الأزمة السورية مثل " النباح الأشد من العضة "[٣]، والذي قصد بعبارته أن تركيا استخدمت لغة

---

[١] – **موقع الراصد، العلويين في تركيا، ٢٠٠٥، للتفاصيل انظر:**

http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=٥١٩١

[٢] - **المرجع السابق**

[٣] –**دللي، التصعيد التركي ضد سوريا إلي أين؟، مرجع سابق**

اللاءات ب " لن نسمح بكذا وكذا " وهي تدرك أنها لن تستطع الدخول في مواجهة مباشرة، لكن هذه التهديدات من شأنها أن تجعل النظام السوري يعيد حساباته ويرضخ للمطالب التركية.

إجمالاً يمكن القول، إن الخيار العسكري المنفرد لتركيا لا يمكن أن يكون الخيار الأول في علاقتها مع جارتها سوريا، كون روسيا والصين من ناحية لن يكون موقفهما أقل من التهديد برد قاسي إذا ما سولت لتركيا نفسها بضربة عسكرية لدمشق، أيضاً فان وجود إيران وحزب الله في المنطقة مقترناً بوجود النظام السوري، فإذا ما سقطت سوريا الأسد فسيسقط هؤلاء الحلفاء تباعا، من جهة ثالثة فإن المعارضة التي تقوم أنقرة بدعمها يوميا بكافة الأشكال ستنقلب علي تركيا بمجرد دخولها دمشق لأنهم في النهاية سوريين، وبالتالي سيلتف هؤلاء حول بشار الأسد من جديد ويتضامنون معه بالرغم من كل العنف والقتل الذين يعانون منه.

أيضاً مع التلويح السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد أي دولة يمكن أن تعتدي علي دمشق بما في ذلك إسرائيل أو حتى تركيا، نستطيع التساؤل: هل بإمكان أنقرة المجازفة بحرب ضد النظام السوري الذي يمكن أن يكون استخدامه للأسلحة الكيماوية هي وسيلته التي يلجأ إليها إذا ما ضاقت به السبل وأغلقت الأبواب في وجهه؟

وأخيراً يمكن أن نرى تلك السنوات العشر الأخيرة من العلاقات الإستراتيجية بين البلدين تشفع عند تركيا عن توجيه ضربة عسكرية إلي دمشق، باعتبار أن تلك السنوات وصلت بها العلاقات بينهما إلي قمة الشراكة في كافة النواحي ومختلف المجالات.

المبحث الثاني: سيناريو التدخل الدولي المباشر في سوريا

يعتبر هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات المطروحة علي الساحة الدولية خطورة، حيث يهدف إلى احتواء المواجهات العسكرية الإقليمية التي تسعى دمشق إلى جر المنطقة بأكملها إليها ، الأمر الذي يستلزم تدخلاً دولياً مباشراً للحيلولة دون الوقوع في مواجهات عسكرية إقليمية[١].

ويعتبر التدخل الدولي في سوريا حلقة من حلقات تقسيم تركة دول ما يعرف ب " الربيع العربي "، حيث أن هذه الدول بالرغم من دعمها للمعارضة فان ذلك لا يدل على رغبتها في دعم

[١] - **بيبرس، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مرجع سابق، ص١٨٢**

الشعب أو الوقوف بجانبه، بل هو للحفاظ علي مصالحها ومصالح حلفائها، ولن تتدخل إلا إذا تأكد لها إمكانية تحقيق مكاسب حقيقية، أو خشية من ضياع مصالحها الحالية القائمة[١].

على مدى الأشهر الماضية المتزامنة مع الأحداث السورية، حاولت تركيا أن تتدخّل في دمشق تحت ستار جبهة دولية. لكن تم كبح الدعوة لتدخّل دولي بسبب الفيتو الروسي والصيني على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة[٢].

وترى الدراسة أن أنقرة تريد استفزاز حلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال عضويتها به إلى الدخول في حرب غير مأمونة العواقب، بحجة تهديد الأمن القومي لدولة ضمن عضو وهي تركيا، لكن في الحقيقة كان الحلف على درجة كافية من التفكير العقلاني تجاه الأزمة السورية، خاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة التركية من جانب النظام السوري، حيث أن الحلف بدا حريصاً على عدم تبني موقف حاد تجاه الأزمة، وظهر ذلك من خلال تنديد الأمين العام للحلف (أندرس فوغ راسموسن) بالتصعيد السوري معتبرا إسقاط الطائرة "عملا غير مقبول"، لكنه شدد على أنه "لم يتم التباحث في المادة الخامسة من معاهدة الحلف التي تتيح التدخل للدفاع عن إحدى الدول الأعضاء"، بما يعني أنه لا مجال للتفكير في الخيار العسكري ضد النظام السوري على الأقل في الفترة الحالية [٣]. وهذا يعني أن سياسة الأحلاف التي تبنتها تركيا ما قبل الثورات لم يعد لها محل في ظل المصالح الدولية.

يشوب الموقف الدولي كثير من الغموض حيال الأزمة السورية، فبالنسبة للأحداث في الدول العربية الأخرى فإن الموقف الدولي كان حازماً تجاه تلك الأنظمة خاصة الأحداث الليبية التي انتهت بإسقاط النظام عن طريق الضربات الجوية لحلف الناتو، لكن بالنسبة للموقف الدولي تجاه

---

[١] - **عماد الدين خيتي، خيارات الثورة السورية بين التسليح والتدخل الخارجي، موقع نور سوريا، دمشق، للتفاصيل انظر:**

http://syrianoor.net/revto/١٢٢١

[٢] - **ماريا فانتابيه، خيار التدخل التركي في سوريا، موقع مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٢/٣/١٥م، للتفاصيل انظر:**

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=٤٧٥٢٦

[٣] – **محمد عباس ناجي، تركيا في مواجهة خيارات صعبة، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٢/٧/١١م، للتفاصيل:**

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/٩٧٨d٥٩٣٦-b٦db-٤٢٨١-٨٠e٨-٠c٥٣c١a١٧f٩١

التطورات السورية فقد كان مختلفاً تماماً، بحيث بني علي الضغط والتصريحات بخيبة الأمل تجاه النظام السوري ورفضه الإصلاحات الداخلية، كما ظهر في تصريحات البيت الأبيض بالشعور بخيبة الأمل تجاه عدم استجابة دمشق للنداءات الدولية، ووجوب الاستمرار في الضغط الدولي عليها بهدف الخروج من النفق المظلم الذي يقبع به[1].

ترى الدراسة أن تركيا – كما أسلفنا – تستنجد تارة بالغرب وتارة بحلف شمال الأطلسي للتدخل في سوريا حتى تبتعد عن إمكانية تدخل فردي مباشر ضد دمشق لعدم رغبتها في الدخول في مستنقع الحرب العسكرية لوحدها لاعتبارات عديدة مثل رغبتها في عدم خسارة التأييد الشعبي العربي الذي قد يعتبرها دولة محتلة لسوريا إذا ما فكرت في التدخل العسكري الفردي، وأيضاً لا ترغب تركيا في مواجهة مباشرة مع سوريا بسبب الابتعاد عن احتمال استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية إذا ما أحس بتضييق الخناق عليه وهو ما لم تعرف نتائجه علي أنقرة، ومن ناحية ثالثة فان الضغط الشعبي التركي على النظام بعدم المجازفة في الدخول في حرب عسكرية منفردة ضد دمشق. كل هذه الاعتبارات جعلت تركيا تستنهض قواها الدبلوماسية والسياسية لحشد دعم دولي للتدخل في سوريا بحجة المجازر التي يرتكبها النظام ضد المدنيين، وإمكانية استخدام هذا النظام للأسلحة الكيماوية التي تضر بالأمن القومي للمنطقة كافة.

إن التدخل الدولي لن يكون مشهداً وسيناريو مرجح الحدوث بصورة كبيرة، ذلك أن هناك اعتبارات عديدة تمنع حدوثه – على الأقل في الوقت الراهن أو في المستقبل القريب، بسبب وجود عدة موانع تمنع هذا السيناريو من الوقوع منها:

أولاً / الموقف الروسي المتشدد ضد إسقاط النظام السوري، حيث أن موسكو وقفت منذ البداية مع النظام ضد محاولات تركيا والغرب إسقاطه، وقد نستنتج من الموقف الروسي عدة نتائج منها[2]:

- رغبة روسيا في إعادة أمجاد الامبراطوية السوفيتية التي عاشت لسنوات عديدة ضد الغرب الأوروبي والأمريكي.

---

[1] –**الجزيرة نت ،الناتو يستبعد مجدداً التدخل في سوريا، موقع نور سوريا، ٢٠١٢/٤/٢٨م، للتفاصيل انظر:**

http://syrianoor.net/revnews/٢٦٩٠

[2] -**حسان الحموي، روسيا والأسد والخيارات البديلة، موقع نور سوريا، دمشق، ٢٠١٢/٢/٩م، للتفاصيل انظر:**

http://syrianoor.net/revto/١٥٢٨

- الخوف من امتداد الربيع العربي لدول القوقاز، وما سوف تجره من ويلات على النظام الروسي الاستبدادي، خاصة أن دول القوقاز تدين الإسلام، وتنتمي للمذاهب السنية الرائدة لثورات الربيع العربي.
- العامل الدولي الذي أحرج روسيا وحاول عزلتها واقتلاع آخر حصونها في الشرق.
- إمكانية عودة الحرب الباردة بين الروس والدول الغربية ولكن بصورة غير مباشرة، من خلال ساحة الحرب السورية.

إجمالاً تعددت كثرت التصريحات الروسية تجاه الأزمة في سوريا، حيث أجمعت أغلبها علي الحل السلمي مع عدم المساس بالرئيس بشار الأسد، حيث أكد ميخائيل بوغدانوف – مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط– أن روسيا لن توافق على أي قرار يفرض أو يهدد بفرض عقوبات على سوريا أو يتضمن أي إشارة للتدخل الخارجي، وأكد أن روسيا مع المساعي الرامية لحل الأزمة السورية سياسيا عبر جمع الأطراف المعنية على طاولة الحوار. وقد نقل عن دبلوماسي روسي قوله: "إن روسيا لن تؤيد أي قرار يطالب الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي. وفي نفس السياق أعلن غينادي غاتيلوف –نائب وزير الخارجية الروسي– رفض موسكو مشروع القرار الغربي في مجلس الأمن بشأن سوريا لأنه لم يراع الموقف الروسي[١]. وهكذا فان الموقف الروسي المتصلب حيال التدخل الغربي في سوريا قد يكون بمثابة حجر عثرة أمام الدول الغربية وتركيا في هذا التدخل، وبالتالي فإن خوف روسيا من التغلغل الغربي على حساب مصالحها في سوريا جعلها تقف وقفة المدافع الأكثر شراسة ضد أي مساس تركي أو غربي بدمشق.

ثانياً/ المحور الثنائي (حزب الله ، إيران) الذي يقف بجانب النظام السوري، حيث أن العامل المذهبي للطرفين إلى جانب التحالف بين الأطراف الثلاثة جعل النظام الإيراني وحزب الله اللبناني يقفان بجانب النظام السوري منذ بداية الأحداث، حيث أشارت عدة تقارير عن وجود عدد كبير من المقاتلين الإيرانيين ومقاتلين من حزب الله في سوريا يقاتلون بجانب جيش النظام السوري، وقد أشارت هذه التقارير عن وجود ثلاثة آلاف عنصر من عناصر الحرس الثوري الإيراني، بجانب ٢٠٠٠ عنصر من حزب الله اللبناني يقاتلون جميعهم بجانب حليفهم الرئيس

[١] -**الجزيرة نت، روسيا وموقفها من القرار ضد سوريا، موقع نور سوريا، ٢٠١٢/١/٢٧م، للتفاصيل انظر:**

http://syrianoor.net/revnews/١٣٣٧

بشار الأسد، علاوة على وجود آلاف من جنود حزب الله على أهبة الاستعداد للقتال في سوريا بجانب النظام السوري[1].

إن الغرب وحلفاءه يريدون من إيران أن تتدخل في سوريا بأي طريقة كانت، وذلك لتحقيق أهداف عديدة من هذا التدخل منها: استنزاف الطاقة القتالية والحربية لإيران من خلال تكبيده خسائر كبيرة جراء مشاركته في القتال الدائر في سوريا، وأيضاً استنزاف القدرات القتالية للنظام السوري من خلال إطالة مدة الحرب الأهلية داخل سوريا، والعمل على إضعاف جميع الجبهات سواء الداخلية المتمثلة في النظام والمعارضة، أو الجبهات الخارجية المتمثلة في إيران وحزب الله اللبناني.

ثالثاً / أن القوى الغربية ستواجه تحديات أكبر بكثير عند التدخل ضد بشار الأسد من الناحيتين السياسية والعسكرية، مما واجهته في ليبيا، ويقول المعهد الملكي البريطاني للدراسات الدفاعية والأمنية في تقرير بمناسبة الذكرى الأولى للقرار الذي أصدرته الأمم المتحدة :"التدخل في ليبيا حدث في لحظة نادرة للغاية، عندما توافقت أبراج الحظ الدولية مع مجموعة من الظروف المواتية ". وعلى العكس من القذافي، فقد قام الأسد بتحديث قدراته الجوية والبحرية منذ اندلاع الثورة ضده قبل سنة، حسب المعهد السويدي الدولي لدراسات السلام، الذي يتابع الصناعات العسكرية غير المعلنة، وفي تقريره السنوي حول تجارة الأسلحة العالمية الذي سينشر اليوم، سجل المعهد مليارات من الدولارات أنفقها الأسد على شراء أنظمة متطورة من الأسلحة الروسية تسلم الكثير منها خلال العام الماضي[2].

وهكذا ترى الدراسة صعوبة التدخل الغربي في سوريا حالياً بالرغم من التطورات التي تحتم علي الغرب التدخل ضد النظام السوري، لكن ما يجب قوله أن الغرب يريد استنزاف القوة القتالية لكل من النظام السوري والمعارضة، إضافة الي إيران وحزب الله اللذان يقاتلان الي جانب النظام السوري، وبالتالي فان احتمالية التدخل الغربي مع تركيا أو بدونها هو احتمال لا يرتقي إلى الجدية أو إلى الرهان عليه.

---

[1] –مفكرة الإسلام، ٣ الاف من ثوري ايران والفان من حزب الله في سوريا، موقع مفكرة الإسلام، ٢٠١٢/٣/١٠م، للتفاصيل:

http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/٢٠١٢/٠٣/١٠/١٤٥٥٧٢.html

[2] -المرجع السابق

المبحث الثالث: سيناريو الاستمرار التركي في تقديم الدعم العسكري للمعارضة السورية

تشكل المعارضة السورية بالنسبة إلى تركيا رهاناً جدياً تعمل على إنضاجه وبلورته، وتقوم بكل ما هو ممكن من أجل جعله خياراً سياسياً واقعياً، وقوة سياسية وميدانية متزنة. حيث بدأت قصة تركيا مع المعارضة السورية قبل سنوات عديدة، وقد سبق لنواب من حزب العدالة والتنمية أن تحادثوا مع الرئيس السوري بشار الأسد بخصوص الإخوان المسلمين، كما أن الإعلام التركي المقرب من أردوغان وحكومته يواصل الإشارة الي الظاهرة السورية من منظور انتقادي لدمشق وما تمارسه من تضييق وخناق للمعارضة السورية[1].

مع بداية الأحداث السورية في العام ٢٠١١، وجدت تركيا نفسها أمام خيارات صعبة للغاية تمثلت في الانقلاب على نظرية تصفير المشكلات التي طرحها قادة حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو الذي يعد المنظر الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية، وقد كان من نتائج هذا الانقلاب عودة تركيا إلى القيام بدور وظيفي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى روسيا والصين ومروراً بإيران بعد أن أوحت تركيا وفق هذه النظرية بإقامة عمق إسلامي. وقد أدى ذلك في المقابل إلى بروز ما يشبه تحالف من الدول المستهدفة من هذه السياسة، أي – إيران وروسيا والعراق وسورية والصين –، على شكل العودة إلى أجواء الحرب الباردة من دون البعد الأيديولوجي كما كان في عهد الاتحاد السوفييتي. وقد انعكس هذا الاصطفاف المزيد من التوتر في العلاقة السورية – التركية خصوصاً في ظل التورط التركي في الأزمة والدعوة الصريحة إلى تغيير النظام في سورية[2].

في ظل هذه السياسة بدأت أنقرة تتأرجح في موقفها من الحدث السوري، حيث وجدت ضالتها في معاداة النظام كي تضرب أكثر من هدف في وقت واحد، وهذه الأهداف تتمثل في إيجاد عمق إسلامي أكبر لتركيا من خلال بوابتها سوريا، وإيجاد أرضية صلبة في سوريا ما بعد بشار، وأخيراً الضغط على الغرب لإيجاد مقعد لها في الاتحاد الأوروبي التي كانت ولا زالت تتطلع إلى الانضمام إليه. وتنفيذاً لتلك السياسة بدأت أنقرة منذ بداية الأحداث الدموية في سوريا بتوجيه النصائح الي النظام السوري بالقيام بإصلاحات داخلية، ولكن تغيرت الأحوال بعد ذلك نتيجة التعنت السوري والتمادي في الانجراف نحو حرب أهلية، مما حذا بأنقرة الي تغيير سياستها خاصة بعد حادثة إسقاط النظام السوري للطائرة التركية، وحادثة مصرع عدد من الجنود الأتراك

---

[1] - **محفوض، سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي، مرجع سابق، ص ٥٣**

[2] - **دللي، التصعيد التركي ضد سوريا إلى أين؟، مرجع سابق**

علي الحدود بين البلدين، وبالتالي أصبحت تركيا ملجأ للمعارضة السورية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، والجيش السوري الحر من ناحية أخرى.

بعد التورط التركي في الأزمة السورية وإعلان أنقرة القطيعة بينها وبين النظام السوري، لم تكتف بإقامة مخيمات للاجئين وانتهاج أسلوب التهديد، بل أمنت المأوى للجيش السوري الحر وباقي المجموعات المسلحة، ودعمتها بالسلاح وتحولت المناطق الحدودية إلى ممرات للمسلحين والجيش الحر وإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري. أما على المستوى السياسي احتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين السورية، وفي اسطنبول تأسس المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من تركيا مقراً له، وبات يطالب بإسقاط النظام، واللافت في كل هذا أن حكومة رجب طيب أردوغان التي كانت على صداقة متينة مع النظام السوري لم تقم بأي وساطة بين المعارضة السورية والنظام للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية وهي نفسها التي قامت بوساطة بين النظام السوري وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام! وكل ما سبق كان كافياً لانتهاج سورية سياسة مضادة للسياسة التركية. [١]

عقدت مجموعة الاتصال حول سورية، التي تضم قوى دولية، على رأسها الولايات المتحدة وروسيا، وعدد من الدول العربية وتركيا، لقاء في مدينة جنيف يوم السبت ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، سبقته توقعات متفائلة بالتوصل إلى توافق أميركي–روسي حول مستقبل النظام السوري. وكان الجانب الروسي قد فشل، أثناء التحضيرات للمؤتمر، في إقناع واشنطن وعدد من العواصم العربية بضم إيران إلى اللقاء؛ ما أدى في النهاية إلى استبعاد كل من إيران والسعودية. لكن، وبالرغم من المحادثات المكثفة بين وزيري خارجية الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون، وروسيا، سيرغي لافروف، فإن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق حاسم وقاطع حول الحل في سورية.

وتشير التطورات بعد ذلك الي صعوبة حل الأزمة السورية في المستقبل القريب لعدة اعتبارات:

- **الأول:** أن مبعوث الأمم المتحدة عجز حتى الآن عن تطبيق أي من مشروع النقاط الست الذي اقترحه للتعامل مع الأزمة؛ بل إن الأمم المتحدة أوقفت فعليًّا بعثة المراقبة الدولية التي أرسلتها إلى سورية.
- **الثاني:** أن معدلات العنف وصلت إلى مستويات قياسية منذ انطلاق الثورة؛ فمن ناحية، تبدو قوات النظام وكأنها تسابق الزمن لفرض سيطرتها على أنحاء البلاد، موقِعةً خسائر فادحة

[١] - **المرجع السابق**

بالأهالي، في كافة المناطق الثائرة . ومن ناحية أخرى ، تحسن أداء قوات الجيش الحر، سواء من حيث التسليح، أو من حيث انضمام المزيد من الضباط والجنود المنشقين إلى صفوفها، إضافة إلى الآلاف من المدنيين المتطوعين.

- **الثالث** : يتعلق باتساع الهوة بين النظام والقوى التي تدعمه، مثل إيران وروسيا، من جهة، وقطاعات الشعب المناهضة وقوى المعارضة والدول العربية والإقليمية والغربية التي تساند الثوار السوريين، مثل تركيا وقطر والسعودية وغيرها من جهة أخرى؛ فبينما يحاول المعسكر الأول الحفاظ على قلب النظام الأساسي بكل الوسائل، ومهما بلغت التكاليف، يستهدف المعسكر الثاني إسقاط النظام كلية. ما كان يمكن تصوره قبل شهور من وجود مساحة سياسية رمادية في الوسط، يمكن أن تفتح مجالاً للتفاوض، تبخر عن آخره في دوامة العنف المتصاعدة.

ليس ثمة مؤشر على أن روسيا والصين ستخطوان، سريعًا، خطوة أخرى باتجاه التوافق مع الدول الغربية على مصير الأسد. ولكن حتى إن تغير الموقف الروسي، وقبلت موسكو بأن المرحلة الانتقالية تتطلب تنحي الأسد، فليس هناك ما يضمن بأن الأخير والمجموعة العلوية الملتفة حوله ستتخلى عن الحكم، سيما أن هناك في رأس النظام وفي أوساط إيرانية من يرى أن الخيار الأخير للأسد قد يكون تقسيم البلاد وانسحاب النظام إلى دولة علوية. ما أصبح واضحًا الآن، على أية حال، أن سورية ماضية نحو حرب استنزاف طويلة، ستحسمها المقدرات العسكرية للطرفين، وأن أي حل سياسي لن يبدأ في التبلور قبل أن تستشعر قيادة النظام ومن يقف خلفها أن الهزيمة باتت محققة[١].

ترى الدراسة أن الولايات المتحدة لا يمكنها المجازفة في سوريا بحرب لن تجلب لها إلا عداءً أكبر من سابقه، ولن تستفيد من هذا التدخل، فبترول ليبيا لن تجده في سوريا، وما وجدته من دعم في شمال أفريقيا لن تجد مثيله في بلاد الشام، وبالتالي فمخطئ من يراهن على حرب ستشنها موسكو أو واشنطن نيابة عن الآخرين، لأن الإستراتيجية الأميركية ومعها الروسية باتت

---

[١] – **مركز الجزيرة للدراسات، حول حرب استنزاف طويلة في سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ٢٠١٢/٧/١٠ م للتفاصيل انظر:**

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/٢٠١٢/٠٧/٢٠١٢٧١٠١٠١٥٥٠٩٠٦٤٨٥.htm

تعتمد اليوم على "الدبلوماسية المخملية" التي تدير الأزمات سياسياً فقط من وراء الكواليس فيما الحراك العسكري متروك للدول الصغيرة تحت عناوين قومية أو طائفية أو مذهبية[١].

يمكن أن نستنتج مما سبق، أن هناك سيناريو محتمل الحدوث، بل إن سوريا تسير الآن في ذلك السيناريو المظلم، وهو الطريق الذي ابتكرته ولعبت علي أوتاره الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح " الفوضى الخلاقة "، والذي يقوم علي اللعب علي العامل الطائفي داخل سوريا من خلال رفع شعارات طائفية ومذهبية مثل " سنَة " و " شيعة " و " أكراد " و " علويين " وغير ذلك، مما يؤدي في النهاية الي تفتيت البلاد الي دويلات صغيرة يسهل علي الولايات المتحدة حكمها، فتصبح قنبلة موقوتة تنفجر في أي لحظة[٢].

عند الحديث عن الدعم التركي والغربي للمعارضة كسيناريو محتمل الحدوث ستكون الإجراءات الغربية والعربية فردية على مستوى كل دولة على حدة وفق ما ترتئيه مصالحها ومنافعها الخاصة. وهذا الواقع لن يمنع التحالف الغربي – العربي من تقديم شتى أنواع الدعم للمعارضة حتى على المستوى العسكري رغم وجود ما يشبه القناعة في عواصم القرار العربية والغربية أن المعارضة بوضعها الحالي غير قادرة على الإمساك بالسلطة، وأن النظام بالمقابل غير قادر على استعادة سيطرته على كامل التراب السوري. وبذلك يبدو أن سورية ذاهبة إلى ما يشبه حرب الاستنزاف الداخلية الطويلة الأمد مع ما سيرافق ذلك من كر وفر، وسيكون المواطن العادي هو كبش المحرقة لأنه سيكون مهدداً بحياته وكذلك بلقمة عيشه خاصة وأن سورية تمر الآن بأزمة اقتصادية نتيجة تراجع مبادلاتها التجارية، وانخفاض كميات النفط المعدة للتصدير، وهبوط سعر صرف الليرة، وتدنى مستويات احتياط البنك المركزي من العملات الأجنبية[٣].

إن الخطاب التركي يركز في كثير من الأحيان على وجود مخاوف كبيرة من إمكانية حدوث صدامات أو حرب مذهبية وطائفية داخل سوريا، وهو ما يمكن أن يؤثر علي الأمن القومي التركي من عدة اتجاهات، وفي النهاية يمكن أن تؤول هذه الصدامات الي تقسيم طائفي ومذهبي

---

[١] – **صالح بن بكر الطيار، سورية نحو حرب استنزاف داخلية طويلة الأمد، موقع مأرب برس، اليمن، ٢٠١٢/٢/٢م، للتفاصيل انظر:**

http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=١٣٥٥٢

[٢] – **رمزى المنياوي، الفوضي الخلاقة " الربيع العربي بين الثورة والفوضي "، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق –القاهرة ، ٢٠١٢، ص٢٠٣**

[٣] - **الطيار، سورية نحو حرب استنزاف داخلية طويلة الأمد، المرجع السابق**

لسوريا، لكن عند الإمعان في تحليل السياسة التركية تجاه الأحداث في سوريا يمكن أن نستنتج أحياناً أن أنقرة نفسها تبحث عن سيناريو كهذا، أو تشتغل على حدوث مثل ذلك المشهد.

ومن هنا فان الدراسة ترى أن سيناريو استمرار الدعم التركي والغربي والأمريكي للمعارضة هو المشهد الذي يمكن أن يستمر لفترة أطول ، فلا نعلم ما هو المستقبل الفعلي لسوريا، ولكن ما يوجد من قاعدة وأرضية تشير إلى احتمالية حدوث هذا المشهد لعدة اعتبارات:

- الوقوف الروسي والصيني والإيراني وحزب الله اللبناني بجانب النظام السوري واستخدام روسيا لحق النقض " الفيتو " ضد أي قرار يمكن أن يطالب بإسقاط النظام السوري، هذا إلى جانب تعهد هذه الأطراف بحماية النظام لآخر لحظة والحيلولة دون إسقاطه، لان سقوط النظام السوري يعني سقوط إيران وحزب الله تباعاً، وانهيار آخر حليف من حلفاء روسيا في المنطقة.
- أن الولايات المتحدة تريد بقاء الوضع علي ما هو عليه لاستنزاف جميع الطاقات القتالية للأطراف المتنازعة وبالتالي ستقوم في النهاية بتشكيل سوريا كما تراه مناسباً.
- تدرك تركيا قوة النظام السوري، في مقابل فشلها في وعودها للسوريين بإسقاط هذا النظام أن تعوض ذلك الفشل بتسليح المقاومة ودعمها بكافة الطرق، وبالتالي سيظل نوعاً من الوفاء تحمله لها المعارضة في حال تم إسقاط النظام مستقبلاً.

خلاصة :

من خلال استعراض السيناريوهات المتوقعة فإننا ندرك بأن أي منهما محتمل الحدوث في أي لحظة، نتيجة التغيرات التي تحصل في المنطقة يوما بعد يوم. وإذا ما كانت الدراسة قد رجحت تغليب سيناريو علي آخر، فانه ليس بالضرورة تهميش وإهمال واستحالة حدوث السيناريوهات والمشاهد الأخرى، ولكن ما يقوم الآن هو بداية لسيناريو حرب أهلية طويلة الأمد، يقابلها استمرار تركي وغربي بإمداد المعارضة السورية بالأسلحة والعتاد والوسائل القتالية، واستمرار روسي إيراني وحزب الله اللبناني بإمداد النظام السوري بكافة الأسلحة والمقاتلات، بل تخطي ذلك لإرسال مقاتلين للقتال جنباً إلى جنب مع النظام.

كل ذلك يدل علي أن ليس من العقل والمنطق أن تجازف أي من الدول الغربية أو تركيا بإعلان الحرب علي النظام السوري لأن ذلك يعني إمكانية جر المنطقة بأكملها إلى حرب إقليمية محتملة الحدوث.

أما بالنسبة لإسرائيل فان الدراسة ترى أن بقاء الوضع علي ما هو عليه هو من أولويات إسرائيل، فهي تريد خلط الأوراق في سوريا واستنزاف الطاقات القتالية للأطراف المتناحرة من ناحية، وتدمير البنى التحتية لسوريا لإرجاعها لعقود عديدة إلى الوراء من ناحية ثانية، وإذا ما فكرت إسرائيل بضرب سوريا في يوم من الأيام فان حجتها ستكون أن الوضع الأمني غير المستتب ينعكس سلباً علي الأمن الإسرائيلي، وبالتالي ستتابع الضربات الإسرائيلية علي سوريا وهو ما لا يمكن أن يحدث في وقت عودة الهدوء لسوريا كما كانت قبل بداية الأزمة.

خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها

أولاً / خاتمة الدراسة ونتائجها

ثانياً / توصيات الدراسة

أولاً / خاتمة الدراسة ونتائجها

الخاتمة:

تناولت الدراسة تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٠٠٧ – ٢٠١٢م، حيث اعتمدت تركيا سياسة تصفير المشكلات مع جيرانها، والانفتاح على الدول العربية بعدما ظلت لسنوات عديدة تغلق علي نفسها خانة العزلة، وتنحاز إلى الغرب في كثير من الأحيان علها تظفر بمقعد لها في الاتحاد الأوروبي.

لقد ركزت الدراسة علي تطور العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا على اعتبار أن هذه الدراسة جمعت ما بين مرحلتين متناقضتين، امتازت المرحلة الأولي بالهدوء والتعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية والعسكرية وغير ذلك، وتم توقيع عدة معاهدات بين البلدين في جميع المجالات حتى وصل التعاون إلى ذروته. أما الفترة الثانية فقد اتسمت بالعداء الذي بدأ يظهر مع بداية الأحداث الدموية في سوريا في العام ٢٠١١، قطعت كل من البلدين علاقتهما ببعضهما البعض، حتى وصلت العلاقات في أحيان عديدة إلى إمكانية إعلان الحرب، وبالتالي ظل الوضع على ما هو عليه حتى انتهاء فترة الدراسة.

قامت الدراسة بعرض واضح لتطور العلاقات بين البلدين منذ بداية عام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٢م وكيف تحولت العلاقة بين البلدين، وما هي العوامل التي ساعدت على تغيير هذه السياسة، ومن ثم ماذا يمكن أن يكون عليه مستقبل العلاقة بين البلدين في ظل ما تشهده الساحة العربية والإقليمية من متغيرات شديدة التعقيد.

تعتبر العلاقة التركية – السورية ذات طبيعة معقدة ومتشابكة نظراً للتقارب الكبير بين البلدين سواء جغرافياً أو تاريخياً أو سياسياً أو اقتصاديًا أو غير ذلك، وبالتالي هناك محددات عديدة تحكم مسار هذه العلاقات بين البلدين.

فالمحددات الداخلية لكل دولة من الدولتين تفرض على كل نظام تحديد العلاقة مع الطرف الآخر، فالتقارب الجغرافي بين الدولتين فرض تداخلاً في الأراضي والسكان مما يحتم على الطرفين التقارب الشديد في كافة المجالات، وأيضاً التقارب التاريخي بين البلدين باعتبار أن سوريا كانت إحدى المناطق التي خضعت في يوماً من الأيام لحكم الدولة العثمانية، ثم التقارب الاجتماعي والمصاهرة والزيارات المتبادلة كانت من أهم محددات التقارب والتي حكمت العلاقة بين البلدين، ثم أيضاً العوامل العسكرية والأمنية لكل دولة من هذه الدول والذي يؤثر علي أمنها

القومي من خلال وجود حزب العمال الكردستاني علي حدود الدولتين والذي يقض مضاجع كل من تركيا وسوريا ويتحين الفرص للانقضاض على أي منهما.

أيضاً لا يمكن أن نغفل العوامل الإقليمية التي حكمت العلاقة بين الدولتين، منها بروز الدور الإيراني في المنطقة والذي يسعى لوضع موطئ قدم له علي حساب الوجود التركي، ومن ثم الدور القطري المتصاعد في المنطقة، والتأثير الإسرائيلي أيضاً والذي لعبت من خلاله تركيا دور الوسيط بينها وبين إسرائيل، قبل أن تتدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية نتيجة العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وانتهى بمقتل عدد من الأتراك علي يد الإسرائيليين علي متن سفينة مرمرة المتجهة صوب قطاع غزة لفك الحصار عنه، أيضاً فان الأحداث التي قامت في سوريا في العام ٢٠١١ أدت الي تغير في العلاقات بين البلدين، حيث انتهجت تركيا نهجاً عدائياً للنظام السوري، ومن وقتها الي نهاية الدراسة ظلت العلاقات بينهما على حافة الهاوية. ويعتبر واقع النظام العربي الهش هو من أعطى فرصة للتوغل التركي في المنطقة، حيث انه لم يجد دولاً قوية تقف في وجهه، بل وجد الدول العربية كمن يغرق في البحر ويتعلق بقشة، للتصدي للنفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة، وكانت هذه القشة هي تركيا.

من ناحية أخري فهناك عوامل دولية أيضاً حكمت العلاقات التركية – السورية مثل الاتحاد الأوروبي الذي سعت إليه تركيا بكافة الوسائل للحصول علي مقعد من خلاله، وعندما فشلت في تحقيق ذلك اتجهت إلى المنطقة العربية لتعوض ذلك الإخفاق، أيضاً تعاظم النفوذ والدور الروسي والصيني في المنطقة، وهذا الدور تعاظم نتيجة العلاقات الكبيرة التي تربط روسيا والصين مع سوريا، بسبب المصالح المشتركة لكلا الطرفين. أيضا الوجود الأمريكي في المنطقة الذي لا يمكن أن يسمح بزيادة النفوذ التركي في سوريا على حساب مصالحه، لكن رأينا انه في بعض الأحيان تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية تركيا أداة لتنفيذ مصالحها في المنطقة. وأخيراً فان ما يشهده النظام الدولي من تغيرات كثيرة، كانت تلك التغيرات عاملاً كبيراً حكم العلاقات بين الطرفين مثل بروز دول مؤثرة في المنطقة على حساب دول أخرى.

لقد ظلت العلاقات بين كل من تركيا وسوريا تتأرجح بين العداء والود، ولكن العلاقات استمرت وبوتيرة إيجابية للغاية منذ توقيع اتفاق أضنة عام ١٩٩٨ وحتى قيام الأحداث في سوريا عام ٢٠١١، ارتقت العلاقات بين البلدين إلى مستوى التحالف الاستراتيجي من جميع النواحي؛ فالعلاقات السياسية كانت على درجة كبيرة من التعاون تمثل في الزيارات المتبادلة بين البلدين على المستوى السياسي والدبلوماسي، وأيضاً زاد التعاون على المستوى الاجتماعي من خلال الزيارات المتبادلة وقيام العلاقات الاجتماعية كالمصاهرة وتقارب العادات والتقاليد وغير ذلك، أما

الناحية الاقتصادية فكانت سوريا من أكثر الدول التي تعتمد علي الإنتاج التركي وعلي التبادل التجاري والاقتصادي بينهما، وأخيراً فرض التعاون العسكري نفسه علي العلاقات بين الدولتين من خلال المناورات المشتركة وتبادل المعدات العسكرية والأسلحة وغير ذلك.

لا يمكن أن تقوم الدراسة بالبحث عن العلاقات بين دولتين كتركيا وسوريا وفي النهاية تقف عند تلك الدولتين دون التطلع لمستقبل العلاقات بينهما، لذلك فان الغموض الذي يكتنف هذه العلاقة نتيجة عدم وجود معالم مستقبلية بسبب ما تشهده سوريا من أحداث أثرت علي العلاقة بين الدولتين، وبالتالي قامت الدراسة بوضع سيناريوهات مختلفة ومحتملة الحدوث، وهذه السيناريوهات ليست تنبؤاً بما سيحصل بقدر ما هي تطلع إلى أرضية أو قاعدة موجودة بالفعل تنطلق الدراسة من خلال تحليل مضمون هذه الأوضاع الآنية ووضع تصور لما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب.

استنتاجات الدراسة:

من خلال الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها:

١- أن المحددات الداخلية والإقليمية والدولية لكل من تركيا وسوريا لعبت دوراً كبيراً في تطور وتغير العلاقات بين البلدين سواء سلباً أو إيجاباً.

٢- أن تركيا لعبت دوراً كبيراً ومهماً في الأحداث الراهنة في سوريا من خلال فتح بوابة لها للمنطقة العربية تكون أول أقدامها من خلال جارتها سوريا.

٣- أن العلاقات مهما تعاظمت بين الدولتين ووصلت إلى الحد الذي لا يمكن اختراقه من التعاون والتكامل، فان هذا التعاون عندما يتعارض مع المصلحة الخاصة فانه سيصبح كأن لم يكن.

٤- أن التعاون وصل بين الدولتين إلى حد التكامل والتوأمة في جميع المجالات، وفي النهاية انتهي مع هبوب أول عاصفة اعترضت تلك العلاقات " الربيع العربي "، وهذا يدل علي عدم بقاء العلاقات علي وتيرة واحدة مهما تعاظمت.

٥- أنه لا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه العلاقات بين البلدين، فأحداث التاريخ السابقة تؤكد على أن العلاقات بين البلدين لم تستمر على مبدأ الود والتعاون لمدة طويلة، فسرعان ما يشوبها العداء

٦- أن الدعم الأمريكي والغربي لتركيا يبين سعي تلك الدول لتقديم تركيا كنموذج إسلامي معتدل في الشرق الأوسط، لتحقيق ما تتطلع إليه من أسلمة الأنظمة العربية كما حدث في بعض الدول العربية مؤخراً مثل مصر وتونس وغيرها.

ثانياً : توصيات الدراسة:

١- تطوير العلاقات العربية – التركية بناءً علي ما تبديه تركيا من مرونة تجاه الأحداث العربية، وليس على التاريخ الذي انتهت رواسبه بما حملتها من أحداث ايجابية وسلبية.

٢- أن تقوم الدول العربية بتحسين علاقاتها مع تركيا في مختلف المجالات، وليس على حساب العلاقات العربية – العربية، فيجب أن تعمل الدول العربية على أكثر من مستوي في تحسين علاقاتها مع تركيا ومع بعضها البعض.

٣- أن يكون الدور التركي في المنطقة العربية مكملاً للأدوار العربية وليس بديلاً لها، فلا يمكن الاستغناء عن الأدوار والمبادرات العربية في مقابل تدعيمها بالدور التركي النشط.

٤- يجب ألا تكون العلاقات التي تبنيها تركيا مع الدول العربية قائمة على المصلحة الخاصة التي سرعان ما تنتهي ويظهر من خلفها الوجه الحقيقي لتركيا، وبالتالي يجب أن تكون هذه العلاقات مبنية علي أسس التعاون والمتانة القائمة على التبادل النفعي.

٥- يجب ألا تستغل تركيا المذابح وأحداث العنف في سوريا في سبيل تمرير سياستها في سوريا كجسر علي أشلاء الضحايا، ولكن أن تقوم بدور فعال ونشط لإنهاء هذه الأزمة دون التمادي فيها لأنها كلما امتدت كلما زاد الدمار والخراب وعدد الضحايا.

٦- أن يتم تحويل عوامل الخلاف القائم الآن بين البلدين إلى عوامل اتفاق من خلال مباحثات بينهما للوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف، وبالتالي سيحسب لتركيا هذا الفعل من جانب السوريين والشعوب العربية.

٧- عدم السماح للأراضي التركية للاعتداء علي الأراضي العربية خاصة السورية، فان فعلت ذلك فلن تغفر الشعوب العربية لتركيا هذا الفعل، فمهما كانت النتائج فيجب علي تركيا عدم السماح لأحد باختراق أراضيها متوجها إلى الدول العربية لضربها.

٨- قيام تركيا بالاتجاه إلى الدول العربية ليس فقط سياسيا، ولكن تجارياً واقتصادياً، لأن ذلك سيعود بالفائدة علي جميع الأطراف، فالعلاقات الاقتصادية التركية – العربية لم ترتقِ لمستوى العلاقات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية مع تركيا.

٩- على الدول العربية أن تأخذ العبر من التجربة التركية في الحكم، فتركيا استطاعت خلال سنوات قليلة أن تعتمد على نفسها وتعمل على إقامة تجربة ديمقراطية متكاملة، وبالتالي يجب على الدول العربية الاستفادة من هذه التجربة من خلال إقامة مراكز بحثية لدراستها والعمل على تطبيقها في الدول العربية.

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية :

- **الكتب العربية :**

١) إبراهيم أبراش، **المجتمع العربي " قضايا معاصرة "**، كلية الآداب ، جامعة الأزهر – غزة، ٢٠١٢م.

٢) إبراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.

٣) أحمد نوري النعيمي وآخرون، **العلاقات العربية – التركية " حوار مستقبلي "**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٥م.

٤) أيمن يوسف، مهند مصطفي، **سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة (تركيا ، الهند ، الصين ، روسيا)**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١١م.

٥) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م.

٦) جميل مطر، وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي " دراسة في العلاقات السياسية العربية "**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.

٧) رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة " الربيع العربي بين الثورة والفوضى "**، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق – القاهرة، ٢٠١٢م.

٨) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية " دراسة تاريخية في العلاقات العربية – التركية –**، دار النهار ، بيروت، ١٩٧٢م.

٩) سمير أحمد الزين، **النظام العربي ماضيه حاضره ومستقبله**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ٢٠٠١م.

١٠) شريف تغيان، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان " مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي "**، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة ، ٢٠١٢م.

١١) شكيب أرسلان، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق وتعليق حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير ،دمشق، ٢٠٠١م.

١٢) صلاح عبد الحميد، **رجب طيب أردوغان " مؤسس تركيا الحديثة "**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٢م.

١٣) عايدة سري الدين، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧م.

١٤) عايدة سري الدين، **دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧م.
١٥) عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠م.
١٦) عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا " المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م.
١٧) عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م.
١٨) علي حسن باكير وآخرون‘ **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠٠٩م.
١٩) علي الدين هلال (محرر)، **العرب والعالم " مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
٢٠) عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
٢١) عيسي السيد دسوقي، **توجهات القوي الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، دار الأحمدي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٢٢) فاخر أرما أوغلي، **العلاقات التركية العربية ١٩٤٥ – ١٩٧٠ م**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول.
٢٣) فتحي محمد مصيلحي، **خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية**، ط٢، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، القاهرة، ٢٠٠١م.
٢٤) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٩٨م.
٢٥) محمد طه الجاسر، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب " تآمر غربي صهيوني ماسوني** "، ط١ ، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م.
٢٦) محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة " مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** "، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨م.
٢٧) محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨
٢٨) نبيل حيدري، **تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥م**، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨١م.

٢٩)وليد المعلم، **سوريا من ١٩١٦ – ١٩٤٦م " الطريق الي الحرية "**، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.

٣٠)وليد رضوان، **العلاقات العربية – التركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

- **الكتب المترجمة :**

١) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي " موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية "** ترجمة محمد علي ثلجي و طارق عبد الجليل، ط٢، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠١١م.

٢) ألفين توفلر، **أشكال الصراعات المقبلة " حضارة المعلومات وما قبلها "**، تعريب صلاح عبد الله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣) باتريك سيل، **الأسد: الصراع علي الشرق الأوسط**، ترجمة دار الساقي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢م.

٤) بيل بارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق " المشكلات والآفاق المستقبلية "**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠٠٥م.

٥) ديفيد جارنم، **مستلزمات الردع " مفاتيح التحكم بسلوك الخصم " دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٥م.

٦) ستيفن فلاجان، **أولويات خاطئة " التقييمات التركية للقوة الأمريكية "**، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت، ٢٠١١م.

٧) غاليا ليندنتشتراوس، **دراسة في العلاقات التركية – الإسرائيلية**، ترجمة يوسف غنيم، مركز أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، مذكرة رقم (١٠٤).

- **الرسائل العلمية :**

١) ألين كيروز، **أوروبا مع أو من دون تركيا**، رسالة دبلوم في الترجمة غير منشورة ،جامعة الروح القدس، الكسليك، ٢٠٠٦م.

٢) رائد محمود أبو مطلق، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها علي القضية الفلسطينية ٢٠٠٢– ٢٠١٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

٣) رائد مصباح أبو داير، **إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل من ٢٠٠٠ – ٢٠١١م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان، ٢٠١٢م.

٤) عمر عز الرجال ، **دور وزارة الخارجية المصرية في صنع القرار السياسي الخارجي،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨م.
٥) محمد التلولي، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١م.
٦) يسري الغول، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي علي العلاقات التركية – الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١م.

- **الدراسات والأبحاث والمجلات العلمية :**

١) ألكسندر أبي يونس، **العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي**، مجلة الجيش، العدد ٣٣٠ ، بيروت .
٢) إيمان أحمد عبد الحليم، **المعضلة الكردية: الخيارات المحتملة لتركيا لمواجهة الأزمة السورية**، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢/٤/٢٣
٣) بشير عبد الفتاح، **الجامعة العربية وإعصار الربيع العربي**، مجلة شؤون عربية، العدد ٢١٥١، سبتمبر ٢٠١٢م.
٤) بيرد فيزبلارد، **المياه في الشرق الأوسط مصدر للحروب المقبلة أم فرصة للتعاون الإقليمي**، مجلة هنا لندن، العدد ٥٣٣، مارس ١٩٩٣م.
٥) جلال عبد الله معوض، **مياه الفرات والعلاقات العربية التركية**، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ٦٥، ابريل ١٩٩١م.
٦) خورشيد دللي، **الأزمة السورية وآفاق التصعيد التركي**، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة ١١، العدد ١٢١، يناير ٢٠١٢م.
٧) خورشيد دللي، **تركيا وخيار الحرب ضد سوريا**، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة ١١، العدد ١٣١، بيروت، لبنان، نوفمبر ٢٠١٢م.
٨) خورشيد دللي، **التصعيد التركي ضد سوريا الي أين؟**، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة ١١، العدد ١٢٨، يوليو ٢٠١٢م.
٩) **الربيع العربي " المفهوم ، التداعيات ، الأسباب "**، دراسة صادرة عن مديرية الدراسات والمعلومات، عمان، الأردن ، يونيو ٢٠١٢م.
١٠) سامية بيبرس، **سوريا وتركيا بين التحالف والعداء**، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٢، شتاء ٢٠١٢م.

11) صالح دوغان و مصطفي كوتلان، **تركيا واسيا الوسطى روابط اقتصادية حديثة،** المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، العدد ٢٤١٠٥، كانون الثاني ٢٠١١م.

12) صبري سيار، **تركيا والشرق الأوسط في التسعينات،** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، بيروت، ١٩٩٧م.

13) عبد الكريم علي، **الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين مواجهة طويلة تصل الي التعايش** " **تركيا صراع الهوية** "، تحرير: لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة ٢٠٠٦م.

14) عبد الناصر محمد سرور، **التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات،** بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد ١٦، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨م.

15) عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا نقطة تحول أم رهان تاريخي،** دراسة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ٢٠١٢م.

16) علي حسن باكير، **محددات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا،** مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٤/١٨م.

17) عهد غزالة، **تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار،** دراسة مقدمة الي جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٥م.

18) فريد الصانع، **موقف الصين حيال روسيا،** مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت ، ٢٠١٢/٢/١٠م.

19) ماغنوس نوريل و ديفيد بولوك، **السعي لتعزيز تدخل الاتحاد الأوروبي في سوريا،** معهد واشنطن لتحليل السياسات، ١٧/أغسطس ٢٠١٢م.

20) محمد سعد أبو عامود، **العلاقات المصرية السورية والبحث عن نقطة توازن،** المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٤، ديسمبر ١٩٩١م.

21) محمد عبد القادر خليل، **تنافس أم تكامل** " **الرهانات التركية علي التحالف مع مصر بعد الثورة** "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، أكتوبر ٢٠١٢م.

22) محمد نور الدين، **تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة،** مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، السنة ٤٣، يوليو ٢٠٠٧م.

23) **مختارات إسرائيلية،** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولي، العدد ٩، ١٩٩٥م.

24) معتز محمد سلامة، **الجيش والسياسة في تركيا،** مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١، ١٩٩٨م.

٢٥) ملف مركز الشرق العربي، **تطور الأحداث بين تركيا وسوريا**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، ١٤/١٠/٢٠١٢م.

٢٦) مورتون ابراموفيتش، **تركيا بعد اوزال**، ترجمة غسان رملاوي، جريدة شؤون الأوسط، العدد ٢٣، أكتوبر ١٩٩٣م.

٢٧) هشام عبد العزيز، **العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد ١٣، العدد ٢٢، يونيو ٢٠٠١م.

- **الصحف :**

١) **بروتوكولات الاختراق الصهيوني**، صحيفة الخليج الإماراتية، ١/٦/٢٠٠٤م.

٢) بيان وزارة الخارجية التركية، صحيفة تشرين السورية،٢٥/١/١٩٩٨م. و ٨/١١/١٩٩٨م.

٣) حسن محلي، **الأسد في أنقرة وجبهة مشتركة**، صحيفة المستقبل، ٧/١/٢٠٠٤م.

٤) الحياة اللندنية، **التسلسل الزمني للعلاقات التركية – السورية منذ انطلاق الثورة**، ١٣/١٠/٢٠١٢م.

٥) زياد عربية، جريدة قاسيون، **جماعات الضغط والمصالح في سوريا.**

٦) سامي كليب، **الزمن السوري الصعب " ساق بين الفتنة والطائفية والإصلاح "**، السفير، ١٥/٦/٢٠١١م.

٧) سمير صالحة، **هل تنجح دمشق في تفجير العلاقات التركية الروسية**، الشرق الأوسط، العدد ٢٠١٥٣، ٧/٣/٢٠١٢م.

٨) عبد الناصر العايد، **أوان الأحزاب السياسية في سوريا**، جريدة الحياة اللندنية، ١٦/٢/٢٠١٢م.

٩) محمد عبد القادر خليل، **التداعيات الأمنية للثورات العربية علي تركيا**، صحيفة الأهرام، ٢٤/٨/٢٠١٢م.

١٠) الحياة، ٢٤/١٢/٢٠٠٤م.

١١) الحياة اللندنية، ١٢/١٠/٢٠١٢م.

١٢) السفير ١١/٨/١٩٩٨م.

١٣) السفير ٢٣/٦/٢٠١١م.

١٤) الشرق الأوسط، العدد ١٢٢٣٠، ٢٣/٥/٢٠١٢م.

١٥) القدس الفلسطينية، ٩/١٠/٢٠١٢م.

١٦) الوسط، لندن، ١١/ أغسطس ١٩٩٧م.

- **ندوات حوارية ومؤتمرات :**

١) بلا حدود، برنامج علي قناة الجزيرة القطرية، يستضيف وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، في ٢٠١٢/١٠/٣م.

٢) جميل مطر وآخرون، ندوة قمة القاهرة، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠١٠، أغسطس ١٩٩٦م.

٣) حوار صحفي مع الإعلامي التركي آدم أوزكوس يروي تجربته في السجون السورية، أجري الحوار يحيي الكرامي وعبد الحميد بلشقار، ٢٠١٢/٧/١٧م.

٤) ما وراء الخبر، لقاء حواري بعنوان " **تطور العلاقات الصينية التركية** "، أدار الحوار خديجة بن قنة، ٢٠١٠/١١/١م.

٥) ندوة حوارية في برنامج دائرة الحدث علي الفضائية السورية، بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٣م، شارك في الندوة نضال قبلان وبرهان بخاري من سوريا، وحسن محلي وسفر توران من تركيا.

- **التقارير والمنشورات :**

١- محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، ٢٠١٠م.

٢- **منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي**، سوريا القيادة القطرية، الحركة التصحيحية المجيدة في الذكري الخامسة والعشرين.

٣- ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، دمشق، الإدارة السياسية، ١٩٧٢م.

- **المواقع الالكترونية :**

١- أحمد غلوم بن علي، **عجز التحولات الديمقراطية في التحولات الدولية**، موقع السياسة، ٢٠١٢/٧/١٧م.

٢- أحمد النحاس، **أسباب عدم التدخل الدولي في سوريا حتى الآن**، موقع صوت البلد، القاهرة، ٢٠١٢/٣/٢١م.

٣- إذاعة صوت روسيا، ٢٠١٢/٦/١٨م.

٤- آرام نيركيزيان، **التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية إلى أين سيصل؟**، موقع صدي الإخباري ٢٠١٠/١٢/١٥م.

٥- إسلام أوزكان، **احتمالات تدخل عسكري تركي في سوريا ما زالت مستبعدة**، موقع مجلة إيلاف، لندن، ٢٠١٢/٦/٢٥م.
٦- بهاء الدين الزهري، **التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي**، موقع مسجد صلاح الدين، ٢٠١٢/٢/٢٥م.
٧- **تركيا تمنح اللاجئين السوريين إقامات رسمية**، موقع مفكرة الإسلام، ٢٠١٢/١١/٣٠م.
٨- **تركيا مفتاح أمريكا لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط**، موقع صحيفة القدس العربي، ٢٠١٢/١٢/١٣م.
٩- تقرير (١) عن **المواجهات الحدودية بين تركيا وسوريا**، موقع صحيفة الشعب الصينية باللغة العربية، الصفحة (٣).
١٠- تقرير (٢) عن **المواجهات الحدودية بين تركيا وسوريا**، موقع صحيفة الشعب الصينية باللغة العربية، الصفحة (٣).
١١- توماس زايبرت و حسن ع . حسين، **معضلة العلاقات التركية السورية**، موقع دار الأخبار، ٢٠١٢/١٢/٢٥م.
١٢-الجزيرة نت، **روسيا وموقفها من القرار ضد سوريا**، موقع نور سوريا، دمشق، ٢٠١٢/١/٢٧م.
١٣- الجزيرة نت، **الناتو يستبعد مجدداً التدخل في سوريا**، موقع نور سوريا، دمشق، ٢٠١٢/٤/٢٨م.
١٤- جورج سولاج، **سر إسقاط الطائرة التركية**، موقع نور سوريا، دمشق، ٢٠١٢/٦/٢٦م.
١٥- جيهان فوزي، موقع صحيفة المصري اليوم، ٢٠١١/٩/٣م.
١٦- حسان الحموي، **روسيا والأسد والخيارات البديلة**، موقع نور سوريا، دمشق، ٢٠١٢/٢/٩م.
١٧- حسين كانبولاط، **حرب تركيا سورية هل هي ضرورية؟**، موقع البشير، ترجمة الإسلام اليوم، ٢٠١٢/١٠/١٨م.
١٨- حيدر شامان الصافي، **إستراتيجية المياه التركية**، موقع المؤتمر الوطني العراقي، ٢٠٠٩/٩/٢٥
١٩- خورشيد دللي، **آفاق التصعيد التركي – السوري** ، الجزيرة نت، ٢٠١٢/١٠/٧م.
٢٠- خورشيد دللي، **عن رهانات تركيا علي روسيا بشأن سوريا**، موقع إيلاف، ٢٠١٢/١٢/١٩م.
٢١- خورشيد شوزي، **أسباب الاحتضان الروسي للنظام السوري**، موقع جمعية كانياس الثقافية والاجتماعية الكردي الناطق بالعربية.

٢٢- **دور الإعلام في بناء الدولة والمجتمع**، موقع دار الديار الفضائية، ٢٠٠٩/٢/١٧م.
٢٣- راغدة ضرغام، **لإحداث نقلة نوعية في سوريا**، " مصير دول حلفاء الناتو بيد تركيا"، الشبكة العربية العالمية، ٢٠١٢/١٠/١١م.
٢٤- ريان ذنوس العباسي، **إسرائيل ومشروع جنوبي شرق الأناضول في تركيا**، موقع دنيا الرأي، ٢٠٠٩/١١/٩م.
٢٥- سامح عباس، موقع مفكرة الإسلام، ٢٠١١/٨/١٠م.
٢٦- **سوريا والسلاح الكيماوي بين التضليل والتهليل**، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٢/٨/١م.
٢٧- شنكاو هشام، **واقع العالم العربي في ظل التحولات العالمية**، موقع دنيا الرأي، ٢٠١٢/١/١٦م.
٢٨- صالح ابن بكر الطيار، **سوريا حول حرب استنزاف داخلية طويلة الأمد**، موقع مأرب برس، اليمن، ٢٠١٢/٢/٢م.
٢٩- صحيفة الشعب اليومية أون لاين، **تصاعد حدة التوتر في العلاقات التركية – السورية يزيد من لعبة الدول الكبرى**، ٢٠١٢/٦/٢٥م.
٣٠- **صعود تركيا**، موقع الدليل التجاري العربي، ٢٠١٢/١١/٢٩م.
٣١- عبد الرحمن أبو العلا، **سوريا وتركيا احتمالات المواجهة**، المركز الإعلامي السوري، أكتوبر ٢٠١٢م.
٣٢- عماد الدين خيتي، **خيارات الثورة السورية بين التسليح والتدخل الخارجي**، موقع نور سوريا، دمشق
٣٣- فلاح علي، الحوار المتمدن، العدد ٢٦٧١، ٢٠٠٩/٦/٦م.
٣٤- قاسم قصير، موقع أخبار لبنان، ٢٠١٢/١٠/٦م.
٣٥- ماريا فانتابيه، **خيار التدخل التركي في سوريا**، موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٢/٣/١٥م.
٣٦- محمد حميد الصواف، **هل تنتهز تركيا الثورات العربية**، شبكة النبأ للمعلومات، ٢٠١١/٤/٢م.
٣٧- محمد زاهد جول، **تركيا وإيران والربيع العربي**، موقع صحيفة الأهرام الرقمي التابعة لجريدة الأهرام المصرية، ٢٠١٢/٤/١م.
٣٨- محمد عباس ناجي، **تركيا في مواجهة خيارات صعبة**، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٢/٧/١١م.

٣٩- محمد قاياتي، **العلاقات السورية – التركية بين التوافق والتوتر**، شبكة الأخبار العربية ANN

٤٠- محمد نور الدين ، **سيناريوهات تركية رسمية للحرب علي سوريا**، موقع الدفاع عن أهل السنة، ٢٠١١/١١/٢٢م.

٤١- مركز الجزيرة للدراسات، **حول حرب استنزاف طويلة في سوريا**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢/٧/١٠م.

٤٢- مفكرة الإسلام، **٣ آلاف من ثوري إيران وألفان من حزب الله في سوريا**، موقع مفكرة الإسلام، ٢٠١٢/٣/١٠م.

٤٣- الموسوعة الحرة (ويكبيديا) .

٤٤- الموسوعة العربية.

٤٥- **الموقف التركي من سوريا، دقت ساعة الحقيقة**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٨/٢٣م.

٤٦- موقع أخبار العالم، ٢٠١٢/٩/١١م.

٤٧- موقع مجلة العرب القطرية، ٢٠٠٩/٨/١٨م.

٤٨- موقع ART الالكتروني، **أردوغان يزور مخيمات اللاجئين في تركيا**، ٢٠١٢/١٢/٢٨م.

٤٩- موقع أل BBC باللغة العربية ٢٠١١/١٢/١م.

٥٠- وكالة دي برس الإعلامية، **إسرائيل قلقة من المناورات السورية التركية المشتركة**، ٢٠١٢/١٠/٢٨م.

٥١- وكالة سانا للأنباء، **العلاقات السورية التركية**، ٢٠٠٩/٥/١٤م.

٥٢- وكالة سانا السورية للأنباء، ٢٠١١/٨/٢١م .

٥٣- يوسف الشريف، **تركيا والجوار العربي** ، الجزيرة نت، ٢٠٠٦/١٠/٣١م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

١ – **-Ayse Kesler : Dimensions of Foreign Policy Change in Turkey : A comparative Analysis of AKP Government and DSP-MGP-ANAP Coalition , Master Thesis , Sabanci University ,٢٠٠٥,pp١١١-١١٢**

[٢]– Halis Komili " Turkish Foreign Policy and the West" Private view (Ankara) (winter١٩٩٧) ,pp–١–

٣– Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, Turkish Foreign policy in an Age of Uncertainty (Santa Monica , CA: Center for Midddle East Public Policy (RAND),٢٠٠٣ ,p.ix

[٤]- Syrian opposition seeks united front in Istanbul", Today's Zaman, ٢١/٨/٢٠١١

[٥]– Zoli Ozal " It is Along and Wending Read: The Saga of EU– Turkey Relations." In: Heinz Kramer Turkey and the EU: The EU,s Perspective (Washington , DC: Johns Hopkins University press , ٢٠٠٤) , pp.٢–٩